

فتح الرحمن شرح

# لقطة العجالات

للإمام الزركشي

تأليف: شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري



تحقيق

عدنان علي بن شهاب الدين





فَتَحَ الرَّحْمَنِ شَرْحَ

لِقِطْرِ الْعَجَلَانِ

لِلإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ

تَأْلِيفُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ

تَحْقِيقُ

عَدْنَانَ عَلِيِّ بْنِ شَهَابٍ الدِّينِ



لَقَطَرًا الْعَجَلَانِ

□ فتح الرحمن شرح لقطة العجلان للإمام الزركشي  
تأليف: شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري  
تحقيق: عدنان علي بن شهاب الدين

الطبعة الأولى: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م  
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©



دار النُّور الميِّين للدراسات والنشر

تلفاكس: ٤٦١٥٨٥٩، جوال: ٠٧٩٥٣٩٤٣٠٩، ص.ب: ٩٢٥٤٨٠ عمان ١١١٩ الأردن.

البريد الإلكتروني: info@darannor.com الموقع على شبكة الانترنت: www.darannor.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or copied in any form or by any means without prior written permission from the publisher.



## تقديم

بقلم الأستاذ: سعيد فودة

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ القيام بخدمة علوم الإسلام عن طريق خدمة كتب العلماء الأعلام والاهتمام بها وضبطها ونشرها بعد المقارنة الدقيقة بالنسخ المحفوظة المتوافرة، من أعظم الأعمال في هذا الزمان، وذلك لأن كثيرا من دور النشر صارت تبالغ في إخراج الكتب دون اهتمام كافٍ بضبط طباعتها وتدقيق نصها، حتى صار أكثر هذه الطبعات لا يحسن الاعتماد عليها عند البحوث العلمية، وصار الباحثون الجادون يرجعون إلى الطبعات القديمة التي اعتنى بها قدماء الناشرين الذين كانوا أكثر اهتمامًا بخدمة الكتب وتدقيقها، وأكثر معرفة بطريقة ذلك من كثير من المعاصرين، وبإليت هذه الدور المعاصرة التي ترتكب هذه المخالفات العلمية تسارع إلى الاعتذار وإيقاف تلك الطبعات المملوءة بالأخطاء والتقصير، حتى لا يعتبروا راضين بما يترتب على ذلك.

وقد حرصت على دعوة طلاب العلم النابهين إلى المبادرة بإخراج الكتب المهمة والاعتناء بها قدر المستطاع، سواء أكان ذلك بإعادة طباعة تشتمل على زيادة ضبط وتدقيق، أو بإخراج كتاب مخطوط لم يخرج من قبل، وما زلنا نفعل ذلك.

وقد قام بعض أصحابنا من مختلف الدول العربية بالعمل على ذلك، وتمَّ فعلا إخراج عدد لا بأس به من الكتب، وما زلنا بحاجة إلى جهود مضاعفة أضعافا في هذا الاتجاه.

ومن اهتمَّ بذلك الأستاذ عدنان بن شهاب، فقد بادر إلى العمل على إعادة نشر كتاب: لقطه العجلان، للإمام المدقق المحقق الزركشي، مع شرحه: فتح الرحمن، للشيخ الهمام شيخ مشايخ الإسلام في مختلف العلوم والمعارف زكريا الأنصاري رحمهما الله تعالى. وذلك لما بدأنا بشرح الكتاب لمجموعة من طلاب العلم منذ سنوات، وأنجز هذا العمل بحسب وسعه وطاقته، وقام بمقارنة النسخ، وتصحيح بعض المواضع في المتن والشرح، وهذا العمل لا شك مفيد لطلاب العلم، فإن هذا الكتاب يؤثر في المعاني المستفادة منه اختلاف الحرف والحرفين، فما بالك إذا كانت بعض الكلمات ناقصة أو مطبوعة على صورة غير صحيحة، أو نحو ذلك. وأولى ما ينبغي لطلاب العلم قبل الشروع في التعلم أن يصحح نسخته، لكي يبني فهمه على نصٍّ صحيح.

وأرجو أن يكون قد بلغ الغاية في ذلك، مع العلم أنه لا يوجد عمل إنسان يبلغ الكمال، ويخلو عن الاعتراض والنقص، وعن الحاجة إلى الإكمال والإتمام. ولكن حسبه أن يكون قد بذل جهده، وأن يخطو في هذا الطريق في تحقيق الكتاب درجة أعلى مما سبق، فإن ذلك يفتح الباب لغيره لكي يكمل ما بدأ إن رأى حاجة لذلك.

وأدعو الله تعالى أن يوفقه ويستمر في طريق خدمة كتب أعلام العلماء، وقد أعلمني أنه يباشر الآن بالاهتمام ببعض الكتب النافعة، ونحن نرجو أن ينجز ما بدأ به، وأن تكون هذه الأعمال مجرد بداية له يستأنفها في عمره المثمر بتوفيق الله تعالى.

وأما الكتاب فإنه من الكتب المفيدة لطلاب العلم الذين خطوا خطوة في التعلم، وأنجزوا فهم بعض المتون في المنطق والأصول والعقيدة وغير ذلك من العلوم، ففيه تنبيهات وقواعد عظيمة الفائدة، جليلة القدر جمعها الإمام الزركشي في هذا الكتاب، كما هو شأنه في كتبه، فإنك تجد فيها من النقول والتحقيقات والتنبيهات ما لا تجده في كثير من الكتب، فله تنبيهات في خبايا الزوايا والبحر وتعليقاته الشهيرة في الكتب الفقهية المعتمدة عند أهل العلم.



وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الإسلام زكرياء عبارته لطيفة مفيدة، يفتح بها مغاليق المعاني، ولعلها لاختصارها في بعض المواضع تحتاج إلى تعليق وزيادة شرح، وقد قام محقق الكتاب بالتعليق على مواضع مفيدة منه، تكفي اللبيب.

وندعو الله تعالى أن يتقبل منا ومن سائر العاملين بإخلاص وأن يقدرنا على إتقان العمل والإنجاز والدوام.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد أفضل الرسل وخاتم النبيين، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.





## مقدمة المحقق

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن أولى ما تُصرف فيه الأعمار، وتبذل فيه المهج، وتُغتَنَم فيه الأوقات، هو العلوم والمعارف لا سيما الشرعية منها، فيها يكمل الإنسان، وتعلو منزلته، وأجل العلوم الشرعية منزلة، وأرفعها مكانة، ما كان منها أساساً ومعياراً لغيره. وإن كتابنا هذا لمُشتملٌ على جملة من أصول وقواعد علمي الكلام وأصول الفقه، وهما أجل العلوم الشرعية؛ ولذلك عرفا بالأصلين، أصول الدين وأصول الفقه، ومُشتملٌ كذلك على جملة منقواعد علمين آخرين وهما المنطق والمقولات، وهما كالخادمين للأصلين، فلا يستغني طالب الأصلين عنهما. ولأجل ذلك كان حريّاً بطالب العلم أن يجد في تحصيل مقاصدها، والسير على فهم العلماء الأكابر فيها، حذراً من الخروج عن جادتهم ومسلكهم.

وقد أكثر العلماء من التصنيف في هذه الفنون، فمنهم المختصرون إلى حدّ الإغلاق في العبارة، ومنهم المُطيلون إلى حدّ تنقاصت عنه الهمم وخارت دونه العزائم، ومع ما بذله العلماء من جهدٍ عظيمٍ في مثل هذه المصنفات وهي نافعة قطعاً، إلا أنّهم راعوا من كلّ ذهنة عن فهم المختصر العويص المغلق، وتنقاصت همتُهُ عن الطويل المسهب، فألفوا كتباً هي إلى الاختصار أقرب، من غير إغلاق في عبارتها، تشتمل على قواعد وحواصل

لما في المطولات لمن قصر عنها، وموضحة لما في المختصرات، بعبارات ظاهرة لا يكل  
الذهن عن إدراك كنهها وحقيقتها.

وقد كان من خير المختصرات اللطيفة، التي تجمع تلك العلوم المفيدة، ما دبجته  
يراع الإمام العَلَم بدر الدين الزركشي - رحمه الله تعالى - صاحب التأليفات  
والتحقيقات المشهورة، في هذا المختصر العظيم الذي جمع فيه قواعد مهمة، تَبْلُ رِيقَ  
الظَمَان، وتُعِينُ العجلان، بما فيها من الدرر الحسان، تمامًا كما سماه الإمام: (لقطة  
العجلان وبلة الظمآن).

ومما زاد هذه الدرة جمالاً وبهاء، شرح شيخ الإسلام الأنصاري - رحمه الله تعالى  
- حيث أبرز لنا دقائقها، وبين لنا عويصات مسائلها، بعبارات لطيفة رائعة، وتحريرات  
جامعة مانعة، فكشف لنا الستار عن محياها، حتى انجلت لنا محاسن فحواها، وسماه:  
(فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن) فجزى الله الإمامين خير الجزاء على  
ما قدماه لهذه الأمة من كنوز علومهم، وخرائد فهمهم.

هذا وإن جمع الإمام الزركشي لهذه العلوم الأربعة في كتاب واحد، وجعلها  
متسلسلة الواحد تلو الآخر هكذا: الأصول، والمنطق، فالمقولات، فالكلام، له دلالة  
الأكيدة على مدى الارتباط الوثيق بين هذه العلوم، فلم يكن جمعه لها عبثاً، بل رأى أن  
البعض منها يكمل الآخر، وأن بينها صلة متينة.

ولعل من المفيد هنا أن أشير إلى الارتباط بين هذه العلوم، فالعلوم بشكل عام  
تنقسم إلى علوم كلية وعلوم جزئية، وما من علم من العلوم الجزئية إلا وله مبادئ  
تؤخذ بالتقليد من علم آخر كمسلمات، ولا يطلب برهان ثبوتها إلا في ذلك العلم  
الذي أخذت منه، فالأصولي مثلاً يأخذ بالتقليد من المتكلم أن قول الرسول ﷺ حجة  
ودليل واجب الصدق، ثم ينظر في وجوه دلالة على الأحكام.

وكون قول الرسول حجة ودليلا واجب الصدق، مما يحويه علم الكلام، ولا تعلق للأصولي من حيث كونه أصوليًا به، فلا يجاوز نظر الأصولي قول الرسول عليه السلام وفعله، وقول الرسول ﷺ إنما يثبت كونه حجة في علم الكلام.

فالكلام هو المتكفل بإثبات مبادئ العلوم الدينية كلها، فالعلوم الأخرى جزئية بالإضافة إليه، وهو كذلك العلم الأعلى في الرتبة؛ إذ منه النزول إلى هذه الجزئيات. فالعلوم تترتب ترتبا تصاعديا أو تنازليا، فالعلم الأكثر تخصيصا وتفصيلا، يعتمد على العلم الأكثر كلية، في مبادئ يأخذها مسلمة كما قدمنا. وبهذا تتضح العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم الكلام.

وأما علاقة الأصلين بعلم المنطق، فيوضحها الإمام الغزالي في المستصفى حيث يقول: «نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان، ونذكر شرط الحد الحقيقي، وشرط البرهان الحقيقي، وأقسامهما، على منهاج أوجز مما ذكرناه في كتاب: محك النظر، وكتاب: معيار العلم. وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا» (٢٩/١).

وأما علم المقولات فقد اعتبره بعض العلماء جزءا من المنطق، إلا أنه أفرد في تأليف مستقلة كعلم مستقل، وبعضهم اعتبره جزءا من علم الكلام، وآخرون من الفلسفة، وأيا كان، فإن مباحثه وقضاياها تُعَيَّن في مباحث علم الكلام، فكثيرا ما يستخدمها المتكلم في استدلالاته، وقلما تجد كتابا في علم الكلام لم يتطرق لهذه المطالب، حتى وجب على مريد علم الكلام أن يقف عليها ويعرف مباحثها.

وبهذا يتضح لنا علاقة هذه العلوم الأربعة ببعضها، ووجه جمع الإمام الزركشي لها في هذه الدرة البهية.

هذا وقد كان من توفيق الله تعالى، أن ألتحق بدرس شيخنا العلامة الأستاذ المحقق: سعيد عبد اللطيف فودة، الذي شرح فيه كتاب فتح الرحمن، في منزله العامر بعمّان، حيث ألقى لنا من الدرر الثمينة والمعاني الجليلة، الشيء الكثير، دبجت الحاشية بشيء منها، وما هذا الجهد إلا ثمرة من تلك المجالس المباركة.

وكان ممن حضر ذلك المجلس المبارك ثلة من طلبة العلم الشريف من الأردن والعراق وفلسطين واليمن، وكنا في خلال الدرس معتمدين على الطبعة المصرية، ولكن لكثرة الأخطاء فيها، كَلَّفَ شيخنا بعض الطلبة بمراجعة المخطوطات حتى لا تضيع الأوقات في بيان مراد المصنف، والتفكير في تقدير الكلمة التي ينبغي أن تكون في ذلك الموضع المشكل، وكنت أحد الطلبة الذين كلفوا بذلك، وكان شيخنا - حفظه الله وأمد في عمره - في خلال الدرس يرغب الطلبة في إعادة تلخيص هذا الكتاب، أو ضبطه مرة أخرى لسوء النسخ الموجودة بين أيدينا، فعن لي عند ذلك أن أعيد كتابة هذا الشرح العظيم، فشرعت فيه بعون الله وتوفيقه وأسأل الله تعالى قبول خدمتي فيه إنه كريم جواد.

وكتبه:

عدنان بن علي بن شهاب الدين

عمان - الأردن

\* \* \*

## ترجمة صاحب المتن

اسمه وولادته:

هو الإمام العلامة محمد بن بهادر بن عبدالله، بدر الدين الزركشي، وذهب بعض أصحاب التراجم إلى أنه: محمد بن عبدالله بن بهادر.

مصري المولد والوفاة، ولد سنة: ٧٤٥هـ، وكان أبوه من الأتراك، وكان مملوكا لبعض الأكابر، ويتنسب إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي، لُقِّبَ بالزركشي نسبةً إلى الزركش؛ لأنه تعلم صنعة الزركش في صغره، ولقب أيضًا بالمنهاجي؛ لأنه حفظ منهاج الطالبين للإمام النووي.

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته:

بعد أن اشتدَّ عُوده، تعلق قلبه بالعلوم الشرعية، وشَبَّ على ذلك، وبدأ يتردد على المشايخ والعلماء في مصر، ولازم الشيخين: جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني، وكانت ملازمته للشيخ البلقيني أشد، فحفظ منهاج الطالبين للإمام النووي وهو صغير، ثم حفظ غيره من المختصرات والمتون، قال ابن حجر: وعني بالاشتغال من صغره فحفظ كتبًا.

ثم اشتاقت نفسه إلى طلب الحديث، فشدَّ العزم على الرّحيل إلى بلاد الشام التي كانت تحتضن أكابر المحدثين والعلماء، فالتقى بالشيخ الشهاب الأذري ولازمه. ثم رحل إلى الشيخ الصلاح بن أبي عمر، والإمام ابن أميلة، فلازمهما وأفاد منهما، ثم تتلمذ على غير هؤلاء رحمه الله، منهم: الحافظ مغلطاي، والشيخ ابن كثير، وابن الحنبلي.

ومن تتلمذ عليه: شمس الدين البرماوي، ونجم الدين عمر بن حجي الشافعي الدمشقي، ومحمد بن حسن بن محمد الشمني المالكي الإسكندري.

### علمه وصفاته:

كان الإمام الزركشي فقيها أصوليا محدثا محررا، وكان أدبيا فاضلا، وكان في جميع ذلك جميل العبارة رشيّ الأسلوب، وكان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء.

ومن هنا ندرك عظمة هذا الإمام الجليل الذي كرّس جهده وحياته للعمل، فلم يشتغل عنه بتجارة ولا صناعة، وإنما تجارته وصنعتة الخوض في بحار العلوم واستخراج كنوزها، وقد أثمر فيه هذا الاتجاه، فأخرج كتبا عظيمة وكثيرة، خدّم بها علوم القرآن العظيم والحديث والفقه والأصول، وكان من العلماء الموسوعيين، رحمه الله، طرق أبواب العلوم أكثرها، وخرج إلى الناس بهذا الجهد الكبير الذي يتمثل في كتبه.

أما عيشته وحياته فقد كان كما قدمنا لا يشتغل بالدنيا، وكان له أقارب يكفونه أمر دنياه، كما يحدثنا بذلك تلميذه العالم شمس الدين البرماوي. ويقول الإمام ابن حجر العسقلاني: كان منقطعا في منزله، لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئا، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره.

وكان عفيف النفس، زاهدا في الدنيا، لا يغرّه بريقها، ولا يخدعه سراها، كالطود الأشم لا تعبت به الرياح، ولا يزاحم في الدنيا، ولا يزاحم في الرئاسة.

وأما عن لباسه وعيشته، فقد نقل بعض مترجميه أنه كان يلبس الخلق من الثياب، ويحضر بها المجامع والأسواق، ولا يحب التعاضم.

أما خطّه فقد كان ضعيفا جدا، قلّ من يحسن استخراجَه



### مؤلفاته وتصانيفه:

لُقِّبَ الإمام الزركشي بالمصنف لكثرة تصانيفه.

قال الداودي: له تصانيف كثيرة في عدة فنون. كل ذلك مع قصر عمره، فقد عاش تسعة وأربعين عاماً، وقد أُلِّفَ في الفقه والأصول والحديث والتفسير والحكمة والمنطق والبلاغة والأدب.

### وهذه بعض مؤلفاته:

في علوم التفسير وعلوم القرآن: البرهان في علوم القرآن. وتفسير القرآن العظيم، وصل إلى سورة مريم. وكشف المعاني في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ من سورة يوسف.

وفي الحديث ومصطلحه: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة. والذهب الإبريز في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المسمى: فتح العزيز على الوجيز. والتذكرة في الأحاديث المشتهرة. والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح. و شرح الأربعين النووية. و شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري. والآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة. والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر. والنكت على البخاري. والنكت على عمدة الأحكام. والنكت على شرح علوم ابن الصلاح.

وفي الفقه: إعلام الساجد بأحكام المساجد. وتكملة شرح المنهاج للإمام النووي، الذي وصل فيه شيخه العلامة الأسنوي إلى كتاب المساقاة وسماه: كافي المحتاج إلى شرح المنهاج. فأكملة الإمام الزركشي. وخادم الرافعي والروضة في الفروع، أو خادم الشرح والروضة، أو الخادم. وخبايا الزوايا. والديباج في توضيح المنهاج. والزركشية. وزهر العريش في أحكام الحشيش. و شرح التنبيه للشيرازي. و شرح الوجيز في الفروع للغزالي. والغرر السوافر فيما يحتاج المسافر. وغنية المحتاج في شرح المنهاج. وفتاوي الزركشي. ومجموعة الزركشي في فقه الشافعية.

وفي أصول الفقه: البحر المحيط. وتشنيف المسامع بجمع الجوامع. وسلاسل الذهب.  
 وفي قواعد الفقه: القواعد في الفروع، أو: المنشور في ترتيب القواعد الفقهية.  
 وفي التاريخ والرجال: عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان.  
 وفي علم البلاغة والنحو: تحلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. والتذكرة في علم النحو.  
 وفي الأدب والمديح: ربيع الغزلان أو ربيع الغزلان. وشرح البردة.  
 وفي التوحيد والكلام: رسالة في كلمات التوحيد. وما لا يسع المكلف جهله.  
 وفي الأصول والحكمة والمنطق: لقطة العجلان وبلة الظمآن، وهو كتابنا هذا.  
 وفيه: وهو يشتمل على أربعة علوم، رابعها: ما ختم به المصنف كتابه وهو التوحيد.  
 وتوجد كتب متفرقة: الأزهية في أحكام الأدعية. وخلاصة الفنون الأربعة.  
 ورسالة في الطاعون وجواز الفرار منه. وشرح المعبر. وعمل من طب لمن حب.  
 وفاته:

توفي بالقاهرة، وقد اتفق جميع من كتب عنه أنه توفي يوم الأحد ثالث شهر رجب  
 الفرد سنة: أربع وتسعين وسبعمائة، ودفن بالقرافة الصغرى، بالقرب من تربة الأمير  
 الساقى. رحمه الله رحمة واسعة<sup>(١)</sup>




---

(١) الترجمة ملخصة مما كتبه الشيخ العلامة عبدالقادر العاني - رحمه الله تعالى - في تحقيقه على البحر المحيط.

## ترجمة الشارح

اسمه وولادته:

هو الإمام العلامة: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى: شيخ الإسلام. وسنيكة المنسوب إليها - بضم السين وفتح النون وإسكان الياء المثناة تحت وآخر الحروف تاء التأنيث - بليدة بشرقية مصر. ولد ببلده في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة. وقال الحمصي: في سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وكف بصره سنة: ٩٠٦هـ.

حكى العلائي، عن الشيخ الصالح المعتقد ربيع ابن الشيخ المصطلم عبد الله السلمي الشنباري أنه يوما بسنيكة مسقط رأس الشيخ زكريا، وإذا بامرأة تستجير به وتستغيث أن ولدها مات أبوه، وعامل البلد النصراني قبض عليه يروم أن يكتبه موضع أبيه في صيد الصقور، فخلصه الشيخ منه، وقال لها: إن أردت خلاصه فافرغي عنه يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر، وعلي كلفته، فسلمت إليه الشيخ زكريا على ذلك ليتصل من الفلاحة، وكان عليه يومئذ خلق ثوب وزمط مقور، فلا زال يشتغل الشيخ زكريا حتى صار إلى ما صار إليه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. قال العلائي: وكان إذا ورد عليه الشيخ ربيع أو زوجته أو أحد من أقاربه يحله في زمن صمدته ومنصبه، وكان يقضي حوائجهم، ويعترف بالفضل لهم، وربما مازحته زوجة الشيخ ربيع التي ربه.

طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه:

واشتغل في سائر العلوم المتداولة، وبرع فيها، فقرأ القرآن العظيم على جماعة منهم: الإمام الرحلة زين الدين أبو النعيم رضوان بن محمد العقبي، والإمام المقرئ نور الدين علي بن محمد ابن الإمام فخر الدين المخزومي البليسي الشافعي إمام الأزهر قراءة عليها

جمعا للأئمة السبعة، ومنهم: الإمام العلامة زين الدين ظاهر بن محمد بن علي النويري المالكي جمعا للأئمة الثلاثة زيادة على السبع، وقرأ على العقبي الشاطبية والرائية، وسمع عليه من التيسير للداني يسيرا.

وتفقه بجماعة منهم: شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، وفقه الوقت الشرف موسى بن أحمد السبكي ثم القاهري، والشيخ شمس الدين محمد بن علي البدشيني نزيل تربة الجبرقي بالقرافة، والعلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن رجب القاهري عرف بالمجدي، والعلامة شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الحجازي مختصر الروضة، والشيخ العلامة شمس الدين محمد بن إسماعيل الوفاي، وقرأ على شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن علي القاياتي أول شرح البهجة للعراقي إلى الأمان، وعلى العلامة علم الدين صالح ابن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وأذن له جماعة من هؤلاء وغيرهم بالتدريس والإفتاء، وقرأ كتاب: التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي، على الشيخ أبي إسحاق الصالحي.

وأخذ العربية والأدب والأصول والمعقولات عن شيخ الإسلام ابن حجر، وعن الكافيجي، والتقي الحصكفي وعن غيرهم، وكان رفيقا للجمال يوسف الكوراني، والعماد إسماعيل الكردي، على الشمس الشرواني في هذه، وسمع عليه هو والعماد المذكور بقراءة الكوراني شرح المواقف.

وأخذ الحديث عن جماعة منهم ابن حجر قرأ عليه السيرة النبوية لابن سيد الناس، والسنن لابن ماجة، لما عدا من قوله في آخر الدعوات: (ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته) إلى آخر الكتاب، فمات ابن حجر قبل إكماله، وسمع عليه أشياء كثيرة، وقرأ على أبي النعيم رضوان العقبي مسند الإمام الشافعي، وصحيح مسلم، والسنن الصغرى للنسائي، وسمع عليه شرح معاني الآثار للطحاوي وغير ذلك كثيرا، وقرأ صحيح

البخاري على أبي إسحاق إبراهيم بن صدقة الحنبلي، وسمع جميعه على الشمس القاياتي، وأكثره على ابن حجر، وأجازه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفساً ذكرهم في ثبته.

ولبس الخرقة الصوفية من الشيخ أبي العباس أحمد بن علي الأتكاوي، والشيخ أبي الفتح محمد بن أبي أحمد الغزي، والشيخ أبي حفص عمر بن علي النبتيتي، والشيخ أحمد ابن الفقيه علي الدمياطي الشهير بابن الزلباني، والشيخ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي التميمي الخليلي، وكلهم شافعيون، وتلقن منهم الذكر، وأذنوا له بالتلقين والإلباس، وكذلك أخذ الطريق عن أوجد الجماعة القائم في النصيحة بين العباد بما استطاعه سيدي محمد بن عمر الواسطي الغمري الشافعي بحق أخذه عن سيدي الشيخ أحمد الزاهد صاحب الستين مسألة في الفقه.

وأما تلاميذه فمنهم: الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبد الله الصافي، والشيخ الإمام نور الدين المحلي، والشيخ الفقيه عميرة البرلسي، والشيخ العلامة السيد كمال الدين بن حمزة الدمشقي، والشيخ العلامة مفتي البلاد الحلبيه البدر بن السيوفي، والشيخ العلامة شهاب الدين الحمصي، والشيخ العلامة بدر الدين العلائي الحنفي، والشيخ العلامة شمس الدين الشبلي، والشيخ الصالح الولي عبد الوهاب الشعراوي، والشيخ العلامة فقيه مصر شهاب الدين الرملي القاهري، والشيخ العلامة مفتي الحجاز وعالمها شهاب الدين بن حجر الهيتمي شارح المنهاج، وغيرهم.

#### علمه وصفاته:

هو كما وصفه صاحب الكواكب السائرة: علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، الحافظ المخصوص بعلوم الإسناد، والملاحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل، الجامع بين الشريعة والحقيقة، والسالك إلى الله تعالى أقوم مسالك الطريقة، مولانا وسيدنا قاضي القضاة، أحد سيوف الحق المنتضاة، زين الدين أبو يحيى الأنصاري.

برع وتفنن، وسلك طريق التصوف. ولزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبل على نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً مع الدين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع، ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت، وولي مشيخة الصلاحية وغيرها، وقضاء القضاة. وحكى الشيخ عبد الوهاب الشعراوي، عن الشيخ زكريا أنه قال: جئت من البلاد وأنا شاب، فلم أعكف على الاشتغال بشيء من أمور الدنيا، ولم أعلق قلبي بأحد من الخلق، قال: وكنت أجوع في الجامع كثيرًا، فأخرج في الليل إلى الميضاة وغيرها، فأغسل ما أجده من قشيرات البطيخ حوالي الميضاة وأكلها، وأقنع بها عن الخبز، فأقمت على ذلك الحال سنين، ثم إن الله تعالى قيض لي شخصا من أولياء الله تعالى كان يعمل في الطواحين في غربلة القمح، فكان يتفقدني ويشترى لي ما أحتاج إليه من الأكل والشرب والكسوة والكتب، ويقول لي: يا زكريا لا تخف عني من أحوالك شيئا، فلم يزل معي كذلك عدة سنين، فلما كان ليلة من الليالي أخذ بيدي والناس نائمون، وقال لي: قم معي، فقممت معه فأوقفني على سلم الوقادة الطويل بالجامع، وقال: اصعد هذا الكرسي، فلم يزل يقول لي اصعد إلى آخر درجة، ثم قال: انزل، فنزلت، فقال لي: يا زكريا إنك تعيش حتى تموت أقرانك، ويرتفع شأنك، وتتولى مشيخة الإسلام - يعني قضاء القضاة مدة طويلة - وترتفع على أقرانك، وتصير طلبتك مشايخ الإسلام في حياتك حتى يكف بصرك قلت: ولا بد لي من العمى. فقال: لا بد، ثم انقطع عني فلم أره من ذلك. انتهى.

وكان لا يكاد يفر عن الطاعة ليلا ونهارا، ولا يشتغل بما لا يعنيه، وقورا، مهيبا، مؤانسا، ملاطفا، يصلي النوافل من قيام مع كبر سنه وبلوغه مائة سنة وأكثر، ويقول: لا أعود نفسي الكسل، حتى في حال مرضه كان يصلي النوافل قائما، وهو يميل يمينا وشمالا لا يتألك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض، فقليل له في ذلك، فقال: يا ولدي النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبنني، وأختم عمري بذلك، وكان إذا أطال عليه أحد في

الكلام يقول له: عجل قد ضيعت علينا الزمان، وكان قليل الأكل لا يزيد على ثلث رغيف، ولا يأكل إلا من خبز خانقاه سعيد السعداء، ويقول، إنما أخص خبزها بالأكل لأن صاحبها كان من الملوك الصالحين، وذكر أنه عمرها بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان كثير الصدقة مع إخفائها رضي الله تعالى عنه.

#### مؤلفاته وتصانيفه:

في الفقه: المنهج وشرحه، وشرحا البهجة الكبير والصغير، وقرئ عليه شرحه على البهجة سبعا وخمسين مرة حتى حرره أتم تحرير، ولم ينقل ذلك عن غيره من المؤلفين، وسماه بالخلاصة، وشرح الروض، وشرح التنقيح ومختصره، وشرح مختصر أدب القضاء للغزي، والفتاوي. وما يتعلق بعلم الفرائض شرحان على الفصول، وشرح الكفاية لابن الهائم، وشرح النفحة القدسية لابن الهائم أيضا.

وفي أصول الفقه: مختصر جمع الجوامع، وشرح المختصر المذكور، وحاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي، وقطعة على مختصر ابن الحاجب.

وفي أصول الدين: شرح الطوالع في أصول الدين.

وفي التفسير: حاشية على البيضاوي، ومقدمة في البسمة والحمدلة.

وفي القراءات: مختصر المرشد للعمادي، وشرح الجزرية، ومختصر قرة العين في الفتح والإمالة، ومقدمة في أحكام النون الساكنة والتنوين.

وفي الحديث: شرح البخاري، والإعلام بأحاديث الأحكام، ومختصر الآداب للبيهقي، وشرح ألفية العراقي.

وفي التصوف: شرح رسالة القشيري، وشرح رسالة الشيخ أرسلان.

وفي النحو والتصريف: حاشية على ابن المصنف، وشرح الشافية لابن الحاجب،

وشرح الشذور لابن هشام.

وفي المنطق والجدل: شرح إيساغوجي، وشرح آداب البحث.

وتوجد كتب متفرقة منها: شرحا المنفرجة كبير وصغير، وديوان خطب، والثبت الذي أثبت فيه مروياته ومجيزه، وكتابنا هذا وهو فتح الرحمن شرح لقطة العجلان وغيرها من الكتب.

#### وفاته:

وكانت وفاته يوم الأربعاء، ثالث شهر ذي القعدة، سنة: ست وعشرين وتسعمائة، عن مائة وثلاث سنوات، وغسل في صبيحة يوم الخميس، وكفن وحمل ضحوة النهار ليصلى عليه بجامع الأزهر في محفل من قضاة الإسلام والعلماء والفضلاء وخلائق لا يحصون، ودفن بالقرافة الصغرى بتربة الشيخ نجم الدين الخويشاتي بقرب قبر الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.




---

(١) انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي، و نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي، والأعلام للزركلي.



## وصف النسخ الخطية وعمل في الكتاب

### وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في إخراج «فتح الرحمن شرح لقطة العجلان» و «لقطة العجلان وبلة الظمآن» على خمس نسخ خطية للشرح مع المتن، مع طبعة: مطبعة البابي الحلبي، ومتن لقطة العجلان وبلة الظمآن، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي.

- النسخة (أ) وتقع في (١٠٢) صفحة، عدد أسطرها (١٩) سطرا. وهي من مكتبة شيخنا الأستاذ: سعيد عبد اللطيف فودة.

تم الفراغ من نسخها سنة: (١٢٩٤هـ) بيد: عبده مصطفى سلام.

- النسخة (ب) وتقع في (٩٦) صفحة، عدد أسطرها (١٩) سطرا. وهي كذلك من مكتبة شيخنا.

تم الفراغ من نسخها سنة: (١٢٨٢هـ) بيد: أحمد درويش زيدان بن درويش زيدان بن سيد أحمد زيدان بن محمد زيدان بن زيدان زيدان.

- النسخة (ج) وتقع في (٩٥) صفحة، وعدد أسطرها (٢١) سطرا، وهي من مخطوطات جامعة الملك سعود، وهي أفضل نسخة من حيث تميز المتن عن الشرح.

تم الفراغ من نسخها سنة: (١٣١٥هـ) ولم يكتب فيها اسم الناسخ.

- النسخة (د) وتقع في (٨٨) صفحة، وعدد أسطرها (٢٣) سطرا. وهي كذلك من مكتبة شيخنا.

تم الفراغ من نسخها سنة: (١٣٥٠هـ) ولم يكتب فيها اسم الناسخ.

- النسخة (هـ) وتقع في (٥٩) صفحة، وعدد أسطرها (٢٤) سطرا، وهي من مخطوطات جامعة الملك سعود، وفيها نقص من وسطها من قوله: («وَهَلْ

يُسْتَرْطُ فِيهِ» أي: في العموم «الْإِسْتِفْرَاقُ» حتى قوله: (وَالْمُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ يُسَمَّى: قَوْلًا شَارِحًا). وهي مع ما فيها من نقص، ليست مضبوطة كضبط النسخ الأخرى.

تم الفراغ من نسخها سنة: (١٣٢٤هـ) بيد: عبدالرحيم بن محمد صالح بن سليمان الميمن، المعروف بابن عبد الستار.

وأما طبعة البابي الحلبي فلما فيها من الأخطاء الكثيرة والتحريف والسقط، أعدت تحقيق الكتاب، وأما تحقيق الشيخ الشنقيطي، فهو جهد مبارك يشكر المحقق على ما بذله فيه، إلا أنه في مواضع عدة يخلط المتن مع كلمات من الشرح، ولعل هذا لسوء النسخة التي وقعت بين يديه، فلم يكن المتن بهذا مضبوطا ضبطا تاما، فأفردت المتن لذلك في آخر الكتاب.

#### عملي في الكتاب:

أخرجت الكتاب على خمس نسخ خطية، وبيّنت الفروق التي بينها في الهامش، ولم اعتمد في إخراج النص على نسخة محددة، بل أضع في أصل الكتاب ما أراه صحيحا، وأضع في التعليق ما ورد في بقية النسخ.

وخرجت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

ووضعت تراجم مختصرة لمن ورد ذكره من العلماء الأعلام في هذا الكتاب.

وعزوت بعض الأقوال الواردة للعلماء إلى كتبهم المطبوعة.

ووضعت عناوين مناسبة لكل مسألة مسألة، تسهيلا على طالب العلم، وميزتها

بـ[.]

وشكلت بعض المواضع من الشرح، ولم ألتزم ذلك في الشرح كله، مع التزامي

بتمييز المتن عن الشرح في كامل الكتاب، وميزت المتن بـ: « ».

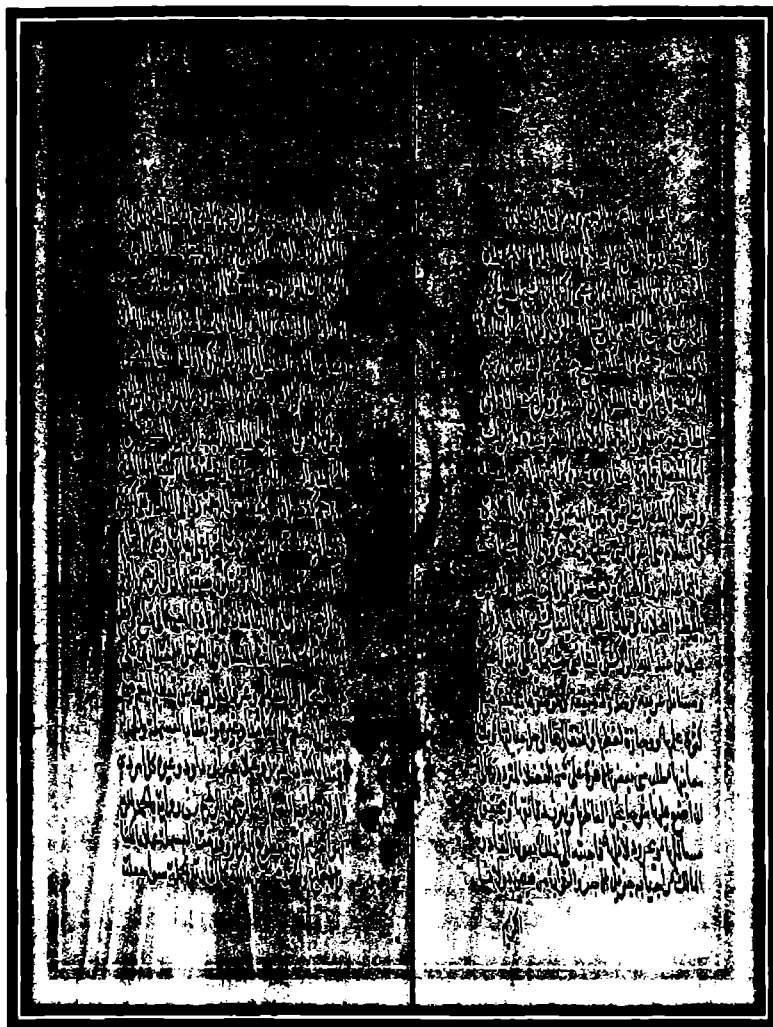
وشكلت المتن شكلا كاملا، حتى يسهل حفظه، ووضعت آخر الشرح المبارك  
تتميمًا للفائدة.

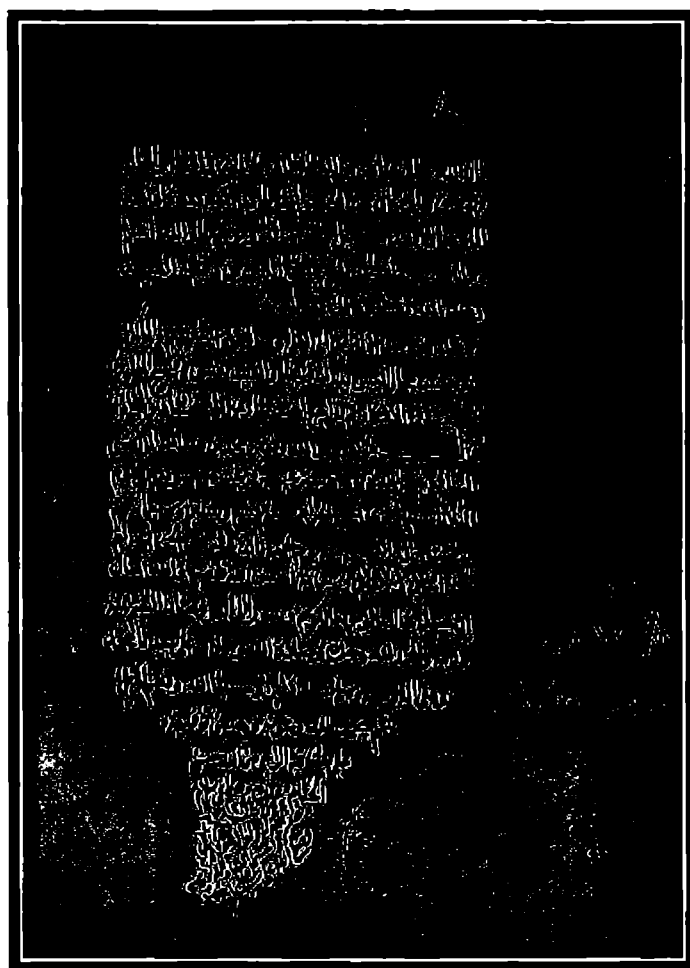
ولقد علقت على بعض المواضع، واخترت بعض الفوائد من حاشية العلامة  
الشيخ: ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، ومن شرح الشيخ: محمد جمال الدين  
القاسمي الدمشقي. ورمزت للأول بـ: (س)، وللثاني بـ: (ق). مع بعض الفوائد من  
مجلس الأستاذ: سعيد فودة، وأشرت لها بـ: (شيخنا).

والله الموفق

\* \* \*







فتح الرحمن

بشرح

لُقْطَةِ الْعَجَلَانِ وَبِلَّةِ الظَّمَانِ





## [مقدمة الشارح]

### بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، زين الملة والدين، أبو يحيى زكريا ابن الشيخ الصّالح محمد بن الشيخ الصّالح أحمد بن الشيخ الصّالح زكريا الأنصاري الشافعي، تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنته<sup>(١)</sup> الحمد لله فاتح<sup>(٢)</sup> أبواب العلوم، من قصده، ومانح عطاياه لمن أطاعه وعبدته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المتفَضِّل على من اختاره ووَحَّده<sup>(٣)</sup>، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المُفَضَّل على غيره ممن أبدعه وأوجده، والصلاة والسلام على أشرف نبي عظمه ومجده<sup>(٤)</sup>، وعلى آله وأصحابه وأتباعه البررة المجدة.

---

(١) هذه من زيادة النسخ، ولا توجد في (ج).

(٢) أطلق «فاتح» على الله مع عدم ورود، وإنما الوارد «فتّاح» بصيغة المبالغة. ونظيره قول ابن الجزري: «سامع»، وإنما ورد: «سميع»، إمّا بناء على الاكتفاء بورود مادّته، أو غير ذلك مما يأتي. - ثم قال في الموضوع المشار إليه -: والمتفَضِّل: اسم فاعل من تفضل، بمعنى أفضل عليه كما في الصّحاح. وإطلاقه على الله تعالى مع عدم ورود، إمّا بناء على أنه يكفي إطلاق ما لا يوهم نقصا وأشعر بالتعظيم، وإما لأنّ محل الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه. والفرق واضح، وإن خفي على بعضهم فجعل محل الخلاف «رفيقا»، في قوله ﷺ: «رفيق يحب الرفق». نبه على ذلك ابن كمال باشا. (س) بتصرف.

(٣) جاء في هامش (ب): فيه إشارة إلى ما اشتهر أنّه لا نعمة لله على كافر، وأن ما هو فيه من ملاذ استدراج.

(٤) في (ب): على من شرفه وعظمه ومجده.

وبعدُ فلما كانت المقدمة الموسومة بـ: (لُقْطَةُ الْعَجَلَانِ وَبَلَّةُ<sup>(١)</sup> الظَّمَانِ) تأليف الشيخ الإمام العلامة الرِّبَاني: محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، مشتملةً على نُقولٍ عجيبة، ومَسَائِلٍ غريبة، وحدودٍ منيعة، وموضوعاتٍ بديعة، مع كثرة علمها، ووجازة لفظها، وافتقارها إلى حَلِّ مَبَانِيهَا، وبيان معانيها، طَلَبَ مني بعض الأعزة عليّ، من الفضلاء المترددين إليّ، أن أضع عليها شرحاً يحلُّ ألفاظها، ويُبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرّر دلائلها، فأجبتُه إلى ذلك بعون القادر المالك، راجياً به جزيل الأجر والثواب من فيض<sup>(٢)</sup> مولانا الكريم الوهاب، وسَمَّيْتُهُ: (فَتْحُ الرَّحْمَنِ بِشَرْحِ لُقْطَةِ الْعَجَلَانِ وَبَلَّةِ الظَّمَانِ) والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، [مصلحاً لما بين يديه سقيم]<sup>(٣)</sup>




---

(١) يجوز أن تقرأ بفتح الباء، من البلب، أي: الندى. ويجوز أن تقرأ أيضاً بضمها، قال الأصمعي: ذهبَت بُلَّةُ الأوَّابِلِ، إذا ما ذهب ابتلال الرُّطْب. انظر: الأزهري الهروي، تهذيب اللغة (١٥/ ٢٤٦).

(٢) في (هـ): فضل.

(٣) هذه الزيادة في: (هـ).

## [الشرح]

قال المؤلف - رحمه الله تعالى - : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أي: أوَّلُف، أو: أبتدئ تأليفي، والباء للمصاحبة؛ ليكون ابتداء التأليف مصاحبا لاسم الله تعالى المتبرَّك بذكره، أو للاستعانة نحو: كتبت بالقلم.

و(الاسم): مشتق من (السَّمَو) وهو العلو، وقيل: من (الوَسْم) وهو العلامة.

و(الله): علَّمَعلى الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد<sup>(١)</sup>

و(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ): صفتان مشتقتان بُنيتا للمبالغة<sup>(٢)</sup> من: (رَحِمَ)، كغضبان من: (غَضِبَ)، والرَّحْمَةُ: رقة القلب، وهي كيفية نفسانية تستحيل في حَقِّه تعالى، فتحمل على غايتها، وهو: الإنعام، فتكون صفة فعل. أو: الإرادة، فتكون صفة ذات. و(الرَّحْمَنُ) أبلغ من (الرَّحِيمِ) لأنَّ زيادة البناء تدل على زيادة المعنى<sup>(٣)</sup> كما في قَطَعَ وَقَطَّعَ.

«الْحَمْدُ لِلَّهِ» الحمد لُغَةً: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم.

وعُرْفًا: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره.

(١) هذا ليس حدا، وإنما هو شرح وبيان للاسم فقط.

(٢) في هامش (ب): قال بعض المتأخرين: صفات الله تعالى التي على صيغة المبالغة كرحيم وغفار وغفور كلها مجاز، إذ هي موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة في صفات الله؛ لأنَّ المبالغة هي أن تنسب للشيء أكثر مما له، وصفات الله متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها.

(٣) في هامش (ب): أي غالبًا، وإلا ورد (حَذِر) و (حَاذِر). وقوله: «وقطَّع» أي: فإن تشديد الثاني يدل على التكرير.

وابتداً بالبسملة والحمدلة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز؛ وعملاً بخبر أبي داود وغيره: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم)، وفي رواية: (بالحمد لله فهو أجزم)<sup>(١)</sup>: أي: مقطوع البركة.

وقدّمت البسملة عملاً بالكتاب العزيز والإجماع.

والحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة<sup>(٢)</sup>، سواء جعلت أل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد، كما بينت ذلك في شرح البهجة وغيره<sup>(٣)</sup>  
**«فَاتِحَةُ كُلِّ كِتَابٍ وَخَاتِمَةُ كُلِّ بَابٍ»** برفعهما بالخبرية<sup>(٤)</sup>؛ لسابقتها<sup>(٥)</sup>

(١) سنن أبي داود بلفظ: (كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم) (رقم: ٤٨٤٠). وأما رواية البسملة المذكورة فقد رواها الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (رقم: ١٢٢٠)، والمنائي في التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٢١١).

(٢) في (هـ): الجملة الاسمية. وفي هامش (ب): أي: الاسمية المعرفة الطرفين، أي: منحصر فيه، وهو ما صرح به جمع، منهم: السيد والدواني، فلا يكون المحمود حقيقة إلا الله تعالى؛ لأن كل جميل فهو له ومنه خلقاً وتمكيناً وتيسيراً. وقال الدواني: لأن الحمد مختص بالفعل الاختياري، فلا اختيار لغيره تعالى على قاعدة أهل الحق، وإنما العبد مضطر في صورة مختار، كما صرح به التفتازاني في شرح المقاصد.

(٣) أي: شرح البهجة الوردية في الفقه، للإمام المحقق: أبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس الوردي، ونصه فيها: «والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة سواء جعلت (أل) فيه للاستغراق كما عليه الجمهور، وهو ظاهر. أم للجنس كما عليه الزمخشري؛ لأن لا م للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى، وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره. أم للعهد، كالتّي في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ كما نقله ابن عبد السلام، وأجازه الواحدي على معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه، وحده أنبيأؤه وأولياؤه مختص به، والعبرة بحمد من ذكر، فلا فرد منه لغيره. وأولى الثلاثة الجنس» (١٣/ ١٥-١٦).

(٤) في (هـ): على الخبرية.

(٥) في (أ) و (هـ): لسابقتها.

وَأَنَّهُمَا باعتبار الحمدلة أو الجملة. وفي نسخة: (فاتح) و(خاتم) بتذكيرهما، وبجرهما؛ بالبدلية من لفظ: (الله).

والكتاب لغة: الضم والجمع، يقال: كتبت كِتَابًا وَكِتَابًا. وعرفاً: اسمٌ لجملة مختصة من العلم، مشتملة على أبواب وفصول غالباً. وهو مصدرٌ، لكنلضم<sup>(١)</sup> مخصوص؛ أو اسم مفعول، بمعنى: المكتوب؛ أو اسم فاعل، بمعنى: الجامع.

والباب لغةً: ما يتوصل منه إلى غيره. وعرفاً: اسم لجملة مختصة من العلم، مشتملة على فصول غالباً. وخص الكتابُ بالفتح، والبابُ بالختم؛ لسبق الكتاب البابَ وضعا، فناسب الكتاب الفتحَ، والباب الختمَ. «وَالصَّلَاةُ» هي من الله رحمة<sup>(٢)</sup>، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين تضرُّع ودعاء.

(١) كذا في (ج) و (هـ). وفي (ب): الضم. وفي (أ): بضم.  
(٢) جاء في هامش (ب): (من الله رحمة) باطل من ثلاثة أوجه، أحدها: أن الله تعالى غاير بينهما في قوله: ﴿أُوْتِيكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾، الثاني: سؤال الرحمة يشرع لكل مسلم، والصلاة تختص بالنبي ﷺ، فهي حق له ولآله؛ ولهذا منع كثير من العلماء الصلاة على معين غير النبي ﷺ؛ ولم يمنع أحد من الترحم على معين، الثالث: رحمة الله عامة وسعت كل شيء، وصلاته خاصة بخواص عبادة اهـ. وبقي أوجه نحو العشرة زادها ابن قيم الجوزية في تأليف له في الصلاة على النبي. وقال أبو القاسم السهيلي: الصلاة حنو وعطف، ولا يضاف إلى الله تعالى إلا ما يليق به اهـ. قال شيخ مشايخنا العلامة: سم - ومن خطه نقلت - وما ادعاه هذا القائل من البطلان باطل بلا شبهة، وقد بالغ في غير محل المبالغة، وهذه الأوجه مردودة فانظرها من محلها، وقد ذكرت ما يفيد ردها في حاشية جمع الجوامع لكتابه، كذا بخطه رحمه الله اهـ.

«وَالسَّلَامُ» بمعنى التسليم «عَلَى خَيْرِ مَنْ نَطَقَ» أي: تكلّم بالصّواب أي: بإصابة الحق؛ وذلك لخبر مسلم: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة)<sup>(١)</sup>، وفي رواية الترمذي: (ولا فخر)<sup>(٢)</sup>، أي: لأحد عليّ، أو لي على أحد، قال ذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]؛ ولأنّه مما يجب تبليغه أمته ليعرفوه فيعتقدوه ويعاملوه بمقتضى اعتقادهم. «وَعَلَى آلِهِ» هم مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب، على الرّاجح. «وَصَحْبِهِ» هو عند سيبويه<sup>(٣)</sup>: اسم جمع لصاحب، بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنًا<sup>(٤)</sup> بنبيّنا محمد ﷺ. وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم؛ لتشمل الصلاة والسلام على باقيهم.

(١) صحيح مسلم: (رقم: ٢٢٧٨).

(٢) سنن الترمذي: (رقم: ٣١٤٨، ٣٦١٥).

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز سنة: ١٤٨ هـ. وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاه، وصنف كتابه المسمى: كتاب سيبويه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها سنة: ١٨٠ هـ. وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبة، وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح، وكان أنيقا جميلا، توفي شابا، وفي مكان وفاته، والسنة التي مات بها خلاف. الزركلي، الأعلام.

(٤) في هامش (ب): هذا ما عليه جمع من المحدثين والأصوليين، ولو لحظة كما صرح به البخاري كشيخه الإمام أحمد وعلى بن المديني؛ بل نقل الباقلاني وصاحبه الخطيب عن اتفاق أهل اللغة: أي: وطول الصحبة إنها هو شرط في تأكدها. قال النووي: وبما نقله القاضي يعلم تطابق اللغة للعرف، أي: إلا أنها لا يشترط فيها إسلام بخلافه، ودخل في: (من اجتمع)، الأعمى فهو صحابي بلا تردد، وينبغي أن يلحق به من رأى النبي ﷺ ولم يره النبي ﷺ.

«أُولَى» أي: أصحاب «الحِكْمَةِ» وهي: كمال العلم وإتقان العمل «وَفَضِّلِ  
الْخِطَابِ»<sup>(١)</sup> أي: تميّز الحقَّ عن الباطل، أو البيان الشَّافي في كل قصد [وقيل: هو  
الحكم بالبينّة، أو اليمين، أو الفقه في القضاء، أو النطقب: أمّا بعد]<sup>(٢)</sup>

وجملنا الحمد والصلاة والسلام على من ذكر، خبريتان لفظاً، إنشائيتان معنى؛ إذ  
القصد بالأولى الثناء على الله تعالى بأنّه مالك لجميع الحمد من الخلق؛ وبالثانية إيجاد  
الصَّلَاة والسلام، لا الإعلام بذلك؛ وإن كان هو القصد بهما في الأصل.

«أَمَّا بَعْدُ» كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، وأمّا متضمنة معنى  
الشرط؛ بدليل لزوم الفاء في حيزها غالباً، والأصل: مهما يكن من شيء بعد البسملة  
والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر «فَهَذِهِ» المقدمة الحاضرة ذهنًا «أَوْرَاقُ» قليلة  
«يَقْرُبُ مِنْهَا» بل يصل إليها «الْمُتَنَاوُلُ» أي: الآخذ منها «وَيَقْصُرُ عَنْهَا الْمُتَطَاوُلُ»  
أي: المرتفع إلى المطولات؛ لكثرة جمعها؛ وسهولة الآخذ منها «تُوقَفُ» من: أَوْقَفَ؛ أو  
من: وَقَفَ بالتشديد. أي: تُطْلَع «عَلَى» الكتب «الْمُطَوَّلَاتِ فِي الزَّمَنِ الْقَصِيرِ مُوَالِيَهَا»  
بضم الميم، أي: مصافيتها، مع ملازمة الاشتغال بها فيها؛ وهو مفعول توقف.  
والزَّمنَلغة: المدة من ليل أو نهار.

وعرفنا: مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم. وقيل: جوهر ليس بجسم ولا  
جسماني. وقيل: فَلَكَ معدل النهار. وقيل: عرض، فقيل: حركة معدل النهار،

(١) في هامش (ب): قال ابن الأثير: والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان، أن فصل الخطاب هو:  
أما بعد؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى  
الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد، وقد صح أن النبي ﷺ خطب فقال: أما  
بعد، خرّجه الشيخان في قصة بريرة هـ.

(٢) هذه الزيادة في (هـ) فقط.

وقيل: مقدارها. والقول الأول للمتكلمين، والبقية للحكماء. وقد بسطت الكلام على ذلك في (شرح اللب)<sup>(١)</sup>

«وَتَرُبُّو» أي: تزيد على المطولات «بِالْغَرَائِبِ وَالْعَجَائِبِ فَلَا تُسَاوِيهَا» أي: فلا تساوي المطولات هذه الأوراق. والغريب: الأمر الذي يستغرب. والعجيب: الأمر الذي يتعجب منه<sup>(٢)</sup> ثم استشهد على مدحه لمقدمته بقول العلامة محمد بن نباتة<sup>(٣)</sup> - بضم النون - في قصيدة له:

«يَنْسَى لَهَا الرَّكِيبُ الْعَجْلَانُ حَاجَتَهُ  
وَيَصْبِحُ الْحَاسِدُ الْغَضْبَانُ يُطْرِبَهَا»  
من الإطراء، وهو المبالغة في المدح، وقبله:  
خذها إذا أنشدت في الحى عن طرب  
صدورها عرفت منها قوافيها

(١) قال في شرح لب الأصول: «(و) الأصح (أن الزمان) معناه اصطلاحاً: (مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم)، إزالة للإجهام من الأول بمقارنته للثاني، كما في: أتيت عند طلوع الشمس. وقيل: هو جوهر ليس بجسم ولا جسماني، أي: داخل في الجسم، فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة. وقيل: فلك معدل النهار، وهو جسم سميت دائرته، أي: منطقة البروج منه بمعدل النهار؛ لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها. وقيل: عرض، فقليل: حركة معدل النهار، وقيل: مقدارها. والقول الأصح قول المتكلمين، والأقوال بعده للحكماء. أما معناه لغة: فالمدة من ليل أو نهاراً» (ص ١٦٣).

(٢) في هامش (ب): أي لحفاء سبيه، ومن ثم يقولون: إذا ظهر السبب بطل العجب.

(٣) أي المصري المولد؛ لأنه ولد بزقاق القناديل، سنة: ٦٨٦هـ، ومات في صفر سنة: ٧٦٨هـ، وليس البيت الذي أنشده المصنف في ديوانه ولا من شعره، وإنما هو من شعر أبي نصر عبد العزيز بن نباتة السعدي، شاعر سيف الدولة بن حمدان، وهو ابن نباتة، ومطلع القصيدة التي هذا البيت منها:

وهل رقية يستقيل الحب راقبها فالطب يزعم أن الحب يعيها. (س)



«جَمَعْتُهَا» أي: الأوراق «لِسُؤَالٍ» وفي نسخة: (بسؤال) «بَعْضِ الْإِخْوَانِ» في العلم «لِتُسْتَعْمَلَ عِنْدَ الْمُتَنَظِّرَةِ» وهي لغة: من قولهم: دور متناظرة، أي: متقابلة؛ أو من النظر؛ أو من النظر، إما بمعنى التبصر أو الإبصار أو الانتظار.

وعرفا: النظر بالبصيرة<sup>(١)</sup>، أي: بالقوة التي تكتسب بها العلوم؛ وهي للقلب بمنزلة البصر للعين. وقد بسطت الكلام على ذلك في (شرح آداب البحث).

«وَتُعَيَّنَ» بالنصب عطف على تستعمل «عَلَى الدُّخُولِ فِي فُنُونِ السَّمْعُوقِ» أي: أنواعه من المنطق، والحكمة، والأصليين، وغيرهما «لَدَيَّ» أي: عند «المُحَاوَرَةِ» أي: المجاورة والمراجعة، يقال: تحاوروا الكلام، أي: تراجعوه «فِي زَمَانٍ قَصِيرٍ» متعلق بـ: (تعين) «فَلِذَا» أي: فلأجل إعانتها على ما ذكر من الزمن القصير «عُذْرُهَا التَّقْصِيرُ» أي: ممن لم يواها ولم يعطها حقها «وَاللَّهِ» بالنصب بقوله: «أَسْأَلُ» قُدِّمَ عليه للاختصاص، أي: أطلب منه لا من غيره «الإِعَانَةَ فِيمَا قَصِدْتُ» من تأليف هذه المقدمة «وَالِإِثَابَةَ» بمثلثة «فِيمَا جَمَعْتُ» أي: على ما جمعته فيها.




---

(١) في هامش (ب): بالبصيرة بين شيئين إظهارا للصواب. والنظر بها: حركة النفس، سواء كانت ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول، أم لا؛ فهو مرادف للفكر في معنييه؛ وإنها الفكر يطلق لغةً: على الترتيب المذكور؛ وعلى الحركة التخيلية الذهنية، وهذا أعم اهـ.

## [مدارك العلوم]

### ﴿فَصْلٌ﴾

هو لغة: القطع، وعرفاً: اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل.  
«مَدَارِكُ»<sup>(١)</sup> «الْعُلُومُ» أي: أسبابها «ثَلَاثَةٌ: حِسٌّ وَخَبَرٌ وَنَظَرٌ» لأنَّ سبب العلم إن كان آلة داخلية، غير المدرك له فهو الحس. أو المدرك له فهو النظر<sup>(٢)</sup> أو خارجه فهو الخبر. وبهذا عرفت حدودها، مع أنه سيذكر حد الأخيرين.

---

(١) جمع، ومفرده: مدرك - بضم الميم - لا بالفتح، كما اشتهر عند الفقهاء. (س) بتصرف.  
(٢) وكون النظر هو المدرك، وداخلاً في ذات العالم واضح إن فُسِّرَ بالعقل، لكن المصنف فيما سيأتي فسرّه بالتأمل بالفكر في حال المنظور فيه، والتأمل لا يوصف بذلك ولا الفكر، وإنما يوصف بذلك العقل بمعنى النفس الناطقة. (س)

## [المدرک الأول: الحس]

### [الحواس الظاهرة]

«فَالْحَوَاسُّ» جمع حَاسَّة بمعنى: القوة الحساسة، الضرورية، بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها «عَشْرَةٌ، خَمْسٌ»<sup>(١)</sup> ظَاهِرَةٌ وَهِيَّةٌ<sup>(٢)</sup> «سَمْعٌ» وهو: قوة مودعة في العَصَبِ المفروش في مُقَعَّر الصَّخَاخ<sup>(٣)</sup>، يُدْرِكُ بها<sup>(٤)</sup> الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصَّخَاخ؛ بمعنى أن الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك<sup>(٥)</sup>

(١) لم يقل: ويحصيها في خمس؛ لأن العقل لا يحكم بذلك. قال الدواني في شرح الهياكل: ولم نعر على غيرها، لا فينا ولا في غيرنا، مع احتمال أن يكون في غيرنا ولم نطلع عليه، ثم قال: فالمحصور في خمس هو المعلوم؛ لا ما هو ممكن التحقق؛ أو ما هو متحقق في نفس الأمر. (س)

(٢) في (أ) و (ب) و (د): «فَالْحَوَاسُّ» جمع حَاسَّة بمعنى: القوة الحساسة «خَمْسٌ» بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها «ظَاهِرَةٌ» وهي.

(٣) في هامش (ب): الصَّخَاخ - بالصَّاد والسين - خرق الأذن، ويقال للأذن نفسها. وقوله: وصول الهواء.. الخ. الإضافة بيانية؛ وكذا قوله: بكيفية الصوت.

(٤) أي: بسببها، كما قاله في وجه الحصر، فإن المحققين اتفقوا على أن المدرک للكلبيات والجزئيات هو النفس الناطقة؛ وأن نسبة الإدراك إلى قواها كنسبة القطع إلى السكين؛ لكن اختلفوا في أن صور الجزئيات الجسمية ترسم فيها أو في آلائها، الأول: مذهب المتكلمين؛ والثاني: هو المشهور عن الحكماء. وأما الجزئيات المجردة عن المادة؛ بأن لا تكون جسماً ولا داخلية في الجسم، كالعقول، والنفوس الفلكية، والمفاهيم الجزئية لجزئيات الوجود، والإمكان، فإنها ترسم في النفس. ومنهم من ذهب إلى أن النفس لا تدرك الجزئيات، وبسط ذلك في محله. (س) بتصرف.

(٥) أي من غير تأثير للهواء، وإنما هو سبب عادي، وهذا جار في جميع ما يأتي؛ وتركه إحالة على ما هنا. (س) بتصرف.

«وَبَصَرٌ» وهو: قوة مودعة في العَصَبَتَيْنِ المجوفتين اللتين يتلاقيان ثم يفترقان<sup>(١)</sup> فيتأديان إلى العينين، يُدْرِكُ بها الأضواء، والألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، والحَسَنَ والقيح<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة.

«وَذَوْقٌ» وهو: قوة منبئة في العصب المفروش على جرم اللسان، يُدْرِكُ بها الطعوم<sup>(٣)</sup>؛ بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم بالمطعوم ووصولها إلى العصب. «وَشَمٌّ» وهو: قوة مودعة في الزائدتين الناتيتين من مقدم الدماغ الشبهيتين بحلمتي الثدي، يُدْرِكُ بها الروائح؛ بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة<sup>(٤)</sup> إلى الخيشوم.

«وَلَمْسٌ» وهو: قوة منبئة في جميع البدن، يُدْرِكُ بها الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، ونحو ذلك؛ عند التماس<sup>(٥)</sup> والاتصال به.

(١) يحتمل أن يكون المراد بعد تقاطعها تقاطعا صليبيًا، وهو ما ذهب إليه بعضهم؛ ويحتمل أنه أراد بدون تقاطعها، فالعصبتان كهيئة دالين يجذب كل منهما إلى مجذب الأخرى، وهو ما ذهب إليه جالينوس. (س)

(٢) في (ب): القيح.

(٣) في (أ) و (د): المطعوم.

(٤) ليس مجرد كيفية، بل تنتقل بعض أجزاء من ذي الرائحة إلى الحاسة؛ وهذه ليست أموراً دينية محضة، فلا يضر خطأ من تقدم فيها (شيخنا).

(٥) في (أ) و (د): الالتماس.

## [الحواس الباطنة]

«وَحَسَّ بَاطِنَةً<sup>(١)</sup>، وَهِيَ:

«الْحَسُّ الْمُشْتَرَكُ» وهو: قوة في مقدم البطن الأول من الدماغ، تُدْرِكُ صور المحسوسات<sup>(٢)</sup> بأسرها.

«وَالْمُصَوَّرَةُ» ويُعَبَّرُ عنها بالمتصرفة، وهي: قوة في مقدم البطن الأوسط، المسمى بالدودة، تحلل وتركب الصور والمعاني، وتستعملها النفس على أي نظام تريد.

«وَالْمُتَخَيِّلَةُ» ويعبر عنها بالخيال، وهي: قوة في مؤخر البطن الأول، تحفظ صور المحسوسات.

«وَالْوَهْمِيَّةُ» ويعبر عنها بالواهمة، وهي: قوة في آخر البطن الأوسط، تدرك المعاني الجزئية، كصدقة زيد وعداوة عمرو.

«وَالْحَافِظَةُ» وهي قوة في البطن الأخير، تحفظ ما يدركه الوهم.

[وابتداء إدراك الحواس ارتسام المحسوس في إحدى الحواس الخمس الظاهرة، ونهاية ارتسامه في الحواس الخمس الباطنة، كالباصرة مع البصيرة]<sup>(٣)</sup> وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح آداب البحث.

(١) في (أ) و (ج) و (د): وباطنة، وهي .. إلخ.

(٢) قال بعض اللغويين: قولهم محسوسات لحن؛ فإن الفعل المأخوذ من الحواس رباعي، تقول: أحس زيد بكذا؛ وأما حس الثلاثي فله معانٍ آخر، يقال: حسه إذا قتله؛ أو مسحه؛ أو ألقى عليه الحجارة المحماة لينضج؛ والمفعول منها محسوس؛ وأما من الحواس فمحس، وجمعه محسات - بضم الميم - لا محسوسات؛ غير أن أكثر اللغويين يتوسعون في هذا الباب؛ ووقعت هذه العبارة لكثير منهم كأبي علي وأضرابه، وكأنهم نحوها نحو معلومات؛ لاشتراك الجميع في الإدراكات اهـ. قرافي (ق)

(٣) هذه الزيادة في (هـ) فقط.

وقوله: [«وخمس»<sup>(١)</sup> باطنة] إلى آخره، ساقط من نسخة، مع أن الحواس الباطنة إنما يثبتها الفلاسفة، ولا تتم دلائلها<sup>(٢)</sup> على الأصول الإسلامية.

### [تفضيل السمع على البصر]

«وَالْأَوَّلُ» أي: السَّمْعُ «أَفْضَلُ»<sup>(٣)</sup> مِنَ الثَّانِي» أي: البصر؛ لانفراده عنه بسماع كلام الله تعالى وغيره؛ وبمعرفة العلوم؛ ولشموله سماع<sup>(٤)</sup> الشخص كلاماً يراه ومن لم يره «خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ» في قولهم: إِنَّا لَبَصَرُ أَفْضَلُ مِنَ السَّمْعِ؛ لأنَّ ما يدركه أكثر مما يدرك بالسمع كما مر «وَقِيلَ بِالتَّسْوِيَةِ» بينهما لتعارض دليلهما.

(١) هذه الزيادة في (هـ).

(٢) قال الشارح شيخ الإسلام في حواشي شرح العقائد: لأنَّ القول بثبوتها وتعددتها مبني على نفي القادر المختار الموجد لجميع الأشياء ابتداء لمجرد إرادته، وعلى أن النفس الناطقة والمراد بها هنا العقل ليست مدركة للجزيئات كالكليّات، وأن الواحد لا يجوز أن يكون مبدأً لأثار كثيرة كما هو مبسوط في المطولات انتهى. وأقول: لو قيل بإثباتها، وأنها أسباب عادية، وأنَّ القادر المختار قادر على إثبات مدركاتنا للنفس، لم يكن في إثباتها إبطال حكم شرعي، والشاهد في إثباتها غاياتها، ونقص أفعالها بنقص أعضائها، كقلة الحفظ بحجامة الفقا، وفساد التصرف بفساد وسط القاعدة، والخيال بمقدم الرأس. وقول الأصوليين: إن النسيان زوال المعلوم من المدركة، وبقاؤه في الحافظة، والسهو زواله منها، اعتراف لهاتين القوتين، وقد جرى على إثباتها علماء البيان وهم من أجلاء علماء الإسلام. (س) بتصرف

(٣) أي: أشرف، قيل: لتقدمه عليه في الآيات والأحاديث، والتقديم دليل الأفضلية؛ ولا يخفى أنَّ ذلك بمجرد لا يكفي؛ بل يعود البحث عن سره فيها؛ ولذا قيل في وجهه: إن السمع يدرك بالفهم، ويدرك من الجهات الست، وفي النور والظلمة. ولا يدرك البصر إلا من جهة المقابلة، وبواسطة من ضياء أو شعاع. وملحظ من فضّل البصر عليه؛ أنَّ السمع لا يدرك به إلا الأصوات، والبصر يدرك به الأجسام والألوان والهيئات، فلما كان متعلقاته أكثر كان أشرف، ولا ريب أنَّ الأكثر نفعاً أعظم قدراً ووقفاً. (ق)

(٤) في (هـ): ولشموله تكيف سماع الشخص لكلام.. الخ.

## [إنكار الحكماء للحسيات]

«قَالَ» الإمام «الرازِيُّ<sup>(١)</sup>: وَأَنْكَرَ الْحُكَمَاءُ<sup>(٢)</sup> الْحِسِّيَّاتِ<sup>(٣)</sup>» أي: الإدراك بها «لِعَدَمِ الْوُثُوقِ بِهَا» تمسكا بأمور منها: أننا نرى الصغير كبيرا، كالنار البعيدة في الظلمة؛ ونرى الواحد كثيرا، كالقمر إذا نظرنا إليه مع غمز أحد العينين؛ ونرى المعدوم موجودا، كالسراب.

وأجاب المثبتون لها: بأن ما تمسك به الحكماء مقتضاه، أن لا يجزم العقل بحكم على حسيٍّ بمجرد<sup>(٤)</sup> الحس والإحساس به - ونحن نقول به - لا أن العقل لا يوثق بما

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري سنة: ٥٤٣هـ، وقيل: ٥٤٤هـ. وإليها نسبته، ويقال له: ابن خطيب الري، رحل إلى خوارزم وماوراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة: ٦٠٦هـ. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، وكان يحسن الفارسية، من تصانيفه: مفاتيح الغيب، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، وغيرها. الأعلام، وطبقات الشافعية الكبرى.

(٢) أي: بعضهم، وهم المسمون بالسوفسطائية، فألف (الحكماء) للعهد؛ لاشتغال إنكار السوفسطائية لحقائق الأشياء، ولثبوت العلم بها. ومن هنا يُعلم أن تغليط الرازي غلط، لأنَّ ذهاب السوفسطائية لهذا مما صار أشهر من نار على علم. نعم، وجودهم عند العقلاء كالعدم. (س)

(٣) وعبارة الإمام في المحصل: وفي هذا الموقف صار أهل العالم فرقا أربعة: الفرقة الأولى: المعترفون بالحسيات والبدهييات، وهم الأكثرون. الفرقة الثانية: القادحون في الحسيات فقط، فزعم أفلاطون وأرسطاطاليس وبطليموس وجالينوس أن اليقينييات هي المعقولات لا المحسوسات. الفرقة الثالثة: الذين يعترفون بالحسيات ويقدحون في البدهييات. الفرقة الرابعة: السوفسطائية الذين قدحوا في الحسيات والبدهييات اه. بتصرف (ص ٢٠ وما بعدها).

(٤) في (أ) و (د): لمجرد.

جزم به من الحكم على الحسِّي مطلقا. وكيف لا يوثق بجزمه فيها مع أنَّ بداهته شاهدةٌ بصحته<sup>(١)</sup>، وانتفاء الغلط عنه، كما في قولنا: الشمسُ مضيئة، والنار حارة.

«قَالَ» العلامة نصير الدين «الطُّوسِيُّ»<sup>(٢)</sup> «غَلِطَ» بالبناء للفاعل، أي: غلط الرازي «عَلَيْهِمْ» في نقله ذلك عنهم «وَلَيْتَا مَذْهَبُهُمْ أَنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ فِي الْمَحْسُوسِ يَنْقَسِمُ إِلَى يَقِينِيٍّ وَظَنِّيٍّ»<sup>(٣)</sup> فكيف ينكرونه.

### [المدرِّك حقيقة]

«وَهَلِ الْإِدْرَاكُ» ثابت «لِلْحَوَاسِّ» فتكون هي المدرِّكة «أَوْ لِلنَّفْسِ بِوَسْطَةِ الْحَوَاسِّ» فلا تكون مدرِّكة، بل مُدْرِكَا بَها «فِيهِ خِلَافٌ» وكلُّ صحيح<sup>(٤)</sup>، والتحقيق مع الثاني.

(١) في (ج): مع أن بديته شاهدة لصحته.

(٢) محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي، فيلسوف. كان رأسا في العلوم العقلية، علامة بالأرصاد والمجسطي والرياضيات، علت منزلته عند هولاء فكان يطيعه فيها بشير به عليه، ولد بطوس، قرب نيسابور سنة: ٥٩٧ هـ. وابتنى بمراغة قبة ورصدا عظيما، واتخذ خزانة ملاحا من الكتب التي نهبت من بغداد والشام والجزيرة، اجتمع فيها نحو أربعمئة ألف مجلد، وقرر منجمين لرصد الكواكب، وجعل لهم أوقافا تقوم بمعاشهم، وكان هولاء يمدّه بالأموال، توفي سنة: ٦٧٢ هـ. وصنف كتباً جليلة منها: تحرير أصول إقليدس، وتلخيص المحصل، وتحرير المجسطي، وغيرها. الأعلام.

(٣) وعبارة الطوسي في تلخيص المحصل: «بل إنهم بينوا أحكام العقل في المحسوسات أنها يقينية وأنها تكون غير يقينية اهـ». (ص ٢١).

(٤) أي: لأن من نَسَب الإدراك للحواس، نظر إلى أنها آلات. ومن نفاه عنها، نظر إلى المدرِّك حقيقة وهو النفس. (س).



[هل الإدراك بالحواس من قبيل العلوم؟]

«وَأَخِرُ قَوْلِي الْأَشْعَرِيُّ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْإِدْرَاكَاتِ» أي: بالحواس «لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْعُلُومِ» بناءً على تفسير العلمكما في الواقفائه: صفة توجب تميزاً بين المعاني لا يَحْتَمِلُ متعلّقه النقيض.

وقوله الآخر مبني على تفسيره بذلك لكن بحذف (بين المعاني) إذ المراد بها الأمور العقلية، فيخرج بها إدراك الأمور الحسية؛ لأنه يوجب تمييزاً في الأمور العينية فلا تكون الحسيّات من قبيل العلوم.

«وَأَخْتَارُهُ الْقَاضِي» أبو بكر الباقلاني<sup>(٢)</sup> «وَأَمَامَ الْحَرَمَيْنِ<sup>(٣)</sup>»

(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة سنة: ٢٦٠هـ. وتلقى مذهب المعتزلة، وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد سنة: ٣٢٤هـ. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها: إمامة الصديق، والرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة، وغيرها. الأعلام.

(٢) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة: ٣٣٨هـ. وسكن بغداد فتوفي فيها سنة: ٤٠٣هـ. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجّه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها، من كتبه: إعجاز القرآن، والإنصاف، ومناقب الأئمة، ودقائق الكلام، وغيرها. الأعلام.

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة: ٤١٩هـ. ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية، وفيها توفي سنة: ٤٧٨هـ. له مصنفات كثيرة منها: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، والبرهان في أصول الفقه، ونهاية المطلب في دراية المذهب، وغيرها. الأعلام.

وجرى عليه في المواقف<sup>(١)</sup>

[هل يفتقر الإدراك إلى بنية مخصوصة؟]

«قَالَ أَيْمَتُنَا<sup>(٢)</sup>: وَلَا يَفْتَقِرُ الْإِدْرَاكُ» أي: بالحواس «إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ» كالأذن للسمع، والعين للبصر «وَلَا» يفتقر «لِاتِّصَالٍ» أي: إلى اتصال «الْأَشْيَاءِ» بالمرئي، وهو جمع شعاع، وهو ما يُرى ممتدا كالرّماح من الشمس بُعيد الطلوع «خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ» في قولهم: إنه يفتقر إلى ذلك.

«وَهِيَ» أي: هذه المسألة «أَصْلُ مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ» أي: رؤية الله تعالى هل هي ممكنة بناء على عدم افتقار الرؤية إلى ذلك، أو لا بناء على افتقارها إليه، والأول هو المعتمد.

\* \* \*

(١) أي: العضد.

(٢) أي: الأشاعرة. (س)

## [المدرک الثاني: الخبر]

### [تعريفه]

«وَالْخَبَرُ»: قَدِّمْتُ تعريفه، وعَرَّفَه المصنف بقوله: «مَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ» أي: في جواب السؤال عنه «صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ» ويعبر عنه بما يحتمل الصدق والكذب «لِذَاتِهِ» أي: من حيث هو، إذ هو بالفرض<sup>(١)</sup> نظراً إلى الواقع إما صادق أو كاذب بلا تردد؛ لأنه كلام يكون لنسبته خارجٌ، تُطابَقُهُ تلك النسبة فيكون صدقاً، أو لا تُطابَقُهُ فيكون كذباً.

### [صدق الخبر]

«وَصِدْقُهُ» أي: الخبر «مُطَابَقَتُهُ» أي: مطابقة حكمه «لِلْوَاقِعِ» أي: الخارج الذي يكون لنسبته الكلام الخبري<sup>(٢)</sup>

«وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا» أي: عدم مطابقتها للواقع.

وقيل: صدقه مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان خطأً، وكذبُه عدم مطابقتها له ولو كان صواباً<sup>(٣)</sup>، فقول القائل: السماء تحتنا، معتقداً ذلك صِدْقٌ، وقوله: السماء فوقنا غير معتقد ذلك كَذِبٌ.

والمراد بالاعتقاد: الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيَعُمُّ العلمَ والظنَّ.

(١) في (ب) و (ج): بالعرض.

(٢) في (ج): الذي يكون نسبة الكلام الخبري. وفي (ه): الذي يكون لنسبة الكلام الخبري.

(٣) كذا في: (ج). وفي (أ) و (ب) و (د): خطأ، وفي (ه): صدقاً. وقائله: النظام.

وقيل: صدقه مطابقته للواقع والاعتقاد بأنه مطابق، وكذبه عدم مطابقته لهما<sup>(١)</sup>  
«وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا»<sup>(٢)</sup> أي: بين الصدق والكذب «عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا» أي: في  
تعريفهما، أمّا على القولين الأخيرين فتثبت الواسطة، أمّا على أولهما: ففي الخبر  
السادج - بفتح المعجمة - وهو ما ليس معه اعتقاد، طابق الخارج أو لا  
وأمّا على ثانيهما: ففي أربعة وهي: أن ينتفي اعتقاده<sup>(٣)</sup> المطابقة في المطابق بأن  
يعتقد عدمها أو لم يعتقد شيئاً، وأن ينتفي اعتقاده عدمها في غير المطابق بأن يعتقد هأ أو  
لم يعتقد شيئاً.

### [مدلول الخبر]

«ثُمَّ مَذْلُومٌ» أي: مدلول الخبر في الإثبات «الْحُكْمُ بِالنَّسْبَةِ» في الخارج، كقيام  
زيد، في: قام زيد «لَا وَقُوعُهَا» أي: لا ثبوتها فيه «وَلَا» أي: ولو كان مدلوله وقوعها

(١) وقائله: الجاحظ.

(٢) في هامش (ب): فالوهم كاذب؛ لأنه حكم بخلاف الطرف الراجح، وأمّا المشكوك فلا يتحقق فيه  
الاعتقاد؛ لأنه عبارة عن تساوي الطرفين مع التردد فيها من غير ترجيح، فلا يكون صادقاً ولا كاذباً،  
فتثبت الواسطة؛ اللهم إلا أن يقال: إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة له فيكون كاذباً. لا يقال:  
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقاً أو كاذباً؛ إذ لا حكم معه ولا تصديق؛ بل هو مجرد تصور كما صرح به  
أرباب المعقول؛ لأننا نقول: لا حكم ولا تصديق للشاك، بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها،  
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والإثبات، لكنّه إذا تلفّظ بالجملة الخبرية فقال: زيد في الدار مثلاً فكلّامه  
خبر لا محالة، بل إذا تيقن أن زيدا ليس في الدار فكلّامه خبر وهو الظاهر اه. وفي المخطوط يوجد نقص  
في هذا التعليق لا يتضح معه المراد، فأكملته من حاشية البناني على جمع الجوامع.

(٣) في (ب): اعتقاد.

فيه «لَمْ يَكُنْ كَذِبًا» الوجه: لم يحتمل كذبا. وهذا ما رجحه الإمام الرازي وغيره<sup>(١)</sup>، لكن رجح السعد التفتازاني<sup>(٢)</sup> عكس ذلك نظرا للأصل<sup>(٣)</sup>؛ إذ الأصل في الخبر الصدق، والكذب احتمال عقلي. والأول أقعد نظرا لتعريفه، وإن تبعت السعد في اللب<sup>(٤)</sup> ويقاس بالخبر في الإثبات الخبر في النفي فيقال على الأول: مدلوله الحكم بانتفاء النسبة لا عدم وقوعها.

(١) وعبرة الإمام في المحصول: «المسألة الرابعة: إذا قال القائل: العالم حادث، فمدلول هذا الكلام حكمه بثبوت الحدوث للعالم لا نفس ثبوت الحدوث للعالم، إذ لو كان مدلوله نفس ثبوت الحدوث للعالم لكان حيثما وجد قولنا العالم محدث كان العالم محدثا لا محالة، فوجب أن لا يكون الكذب خبرا. ولما بطل ذلك علمنا أن مدلول الصيغة هو الحكم بالنسبة لا نفس النسبة». (ص ٢٢٣-٢٢٤).

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان سنة: ٧١٢ هـ. وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة: ٧٩٣ هـ. ودفن في سرخس، كانت في لسانه لكثرة، من كتبه: تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، والمختصر المختصر به شرح تلخيص المفتاح، وشرح تصرف العزى في الصرف، وهو أول ما صنف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة. الأعلام

(٣) وعبرة السعد عند كلامه على الحكم في التلويح قال: «وفي اصطلاح المنطق على إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ويسمى تصديقا». (١/ ٣٥)، وقال في شرح المقاصد: «والحمل قد يكون إيجابا وهو الحكم بثبوت المحمول للموضوع، وقد يكون سلبا وهو الحكم بانتفائه عنه، وحقيقتها إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وهو حقيقة عرفية فيها» (١/ ٩٣).

(٤) قال في شرح اللب: «(ومدلول الخبر) في الإثبات، أي: مدلول ما صدقه (ثبوت النسبة) في الخارج، كقيام زيد في قام زيد، وهذا ما رجحه السعد التفتازاني وردّ ما عدها. (لا الحكم بها). وقيل: هو الحكم بها، ورجحه الأصل وفاقا للإمام الرازي، مع مخالفته له في الكتاب الأول، حيث جعل ثَمَّ مدلول اللفظ المعنى الخارجي دون المعنى الذهني، خلافا للإمام». (ص ٩٤).

## [أقسام الخبر]

«وَيَنْقَسِمُ» أي: الخبر، بالنظر لأُمُورٍ خارجةٍ عنه «إِلَى ثَلَاثَةٍ:»

## ❖ [المتواتر]

«مُتَوَاتِرٌ» معنى أو لفظاً، سُمِّيَ<sup>(١)</sup> بذلك؛ لآثِهِ لَا يَقَعُ دَفْعَةً؛ بل على التعاقب والتوالي<sup>(٢)</sup> «وَهُوَ» أي: المتواتر «أَنْ يَزْوِيَهُ جَمَاعَةٌ» أَقْلُهُمْ خَمْسَةٌ عَلَى الرَّاجِحِ «يَسْتَحِيلُ» أي: يمتنع عادة «تَوَاطَوْهُمْ» أي: توافقهم «عَلَى الْكَذِبِ».

## [شروط المتواتر]

«وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ:»

«اِثْنَانِ» وفي نسخة: (وشرطه اثنان) «فِي السَّامِعِ» له «وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِهِ ضُرُورَةً؛ لِاسْتِحَالَةِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ».

«قَالَ» الشيخ أبو القاسم علي بن الحسين «الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى<sup>(٣)</sup>» أي: في العلم والعبادة؛ ولكنه كان معتزليارافضياً، كما قاله شيخنا حافظ عصره الشهاب ابن

(١) في (أ) و (د): يسمي.

(٢) والذي يقع دفعة إنما هو العلم الحاصل بذلك. (س)

(٣) علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم، من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، نقيب الطالبين، وأحد الأئمة في علم الكلام والأدب والشعر، يقول بالاعتزال، مولده سنة: ٣٥٥هـ. ووفاته ببغداد سنة: ٤٣٦هـ. له تصانيف كثيرة منها: الغرر والدرر، يعرف بأُمالي المرتضى، والشهاب في الشيب والشباب، والشافى في الإمامة، وكثير من مترجميه يرون أنه هو جامع نهج البلاغة، لا أخوه الشريف الرضي، قال الذهبي: وهو - أي المرتضى - المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، ومن طالعه جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين. الأعلام

حجر<sup>(١)</sup> «وَأَنْ لَا يَكُونَ» أي: السامع «مُعْتَقِدًا لِنَقِيضِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَبَرُ، إِمَّا لِشُبْهَةِ أَوْ تَقْلِيدِ أَوْ اعْتِقَادٍ» لاستحالة اجتماع النقيضين<sup>(٢)</sup>

«وَأَتْنَانٍ فِي الْمُخْبِرِ» وفي نسخة: (في المخبرين) وهو الأنسب بقوله<sup>(٣)</sup>: «أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدُهُمُ الْإِحْسَاسَ لِنَلَا يَحْصُلَ الْإِلْبَاسُ» بخلاف ما إذا كان مستندهم المستحيل؛ لاستحالته، أو العقل؛ لجواز الغلط فيه، كخبر الفلاسفة بقدم العالم.

«وَأَنْ يَبْلُغَ عَدَدُهُمْ» أي: المخبرين «فِي الطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ» من طبقاتهم «مَا يَمْنَعُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤَ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً» كما عَلِمَ مما مر، فإن لم يكن طبقات، بأن كان المخبرون طبقة واحدة فذاك، أو طبقتين فالمعتبر بلوغهم ذلك في الطرفين إذ لا واسطة.

(١) وعبارته في لسان الميزان: «الشریف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي صاحب التصانيف». (٥٢٩/٥).

(٢) قال الإمام الزركشي في البحر المحیط: «ومراد الشریف بذلك إثبات إمامة علي -رضي الله عنه- بالتواتر، وإنما لم يحصل العلم لنا؛ لاعتقاد متابعي النص؛ لأجل الشبه المانعة لنا عنه، وهذا فاسد؛ لأن الشبهة لا تقوي على دفع العلوم الضرورية، وبناء على أن حصول العلم عقب التواتر بالعادة لا بطريق التولد، فجاز إخلافه بحسب اختلاف السامعين، فيحصل للسامع إذا لم يكن قد اعتقد نقیض ذلك الحكم قبل ذلك، ولا يحصل له إذا اعتقد نقیضه. قال القرطبي: وهو باطل بأية الاستواء والمجيء، فإنه قد استوى في العلم بتواترها من اعتقد ظاهرها، ومن لم يعتد. وقال الهندي: هذا وإن بناء على أصله الفاسد، ولكن لا بأس به. وقيل: يلزم عليه أن يجوز صدق من أخبرنا بأنه لم يعلم وجود الكبار، والحوادث العظيمة بالأخبار المتواترة، لأجل شبهة اعتقدها في نفی تلك الأشياء وهو باطل». (٢٣٧-٢٣٨/٤).

(٣) وليس متعينا أن يكون الأنسب؛ لجواز أن يكون راعى معنى المخبر المعروف بـ: أل الاستغرافية، على حد قوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ وقول العرب: الدرهم البيض والدينار الصفر، وإن منعه بعضهم، وجرى عليه صاحب التلخيص في بحث المعرفة بـ: أل. (س) بتصرف يسير.

(٤) في (ب) و (ج): ما يمتنع.

## [إفادته القطع]

«وَهُوَ» أي: المتواتر «يُفِيدُ الْقَطْعَ» أي: العلم بالحكم «إِجْمَاعًا، وَغَلِطَ مَنْ نَقَلَ عَنِ السُّمْنِيَّةِ» - بضم السين وفتح الميم - طائفة من عبدة الأصنام يقولون بالتناسخ [وَيُنْكِرُونَ وَقَوَعَ الْعِلْمَ بِالْأَخْبَارِ الصَّحَاحِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ] <sup>(١)</sup>، وَيُنْسِبُونَ إِلَى سَوْمَنَاتٍ، اسْمَ مَعْبُدِهِمْ <sup>(٢)</sup> فِي بَعْضِ جَزَائِرِ الْهِنْدِ «إِنْكَارُهُ» أي: إنكار أنه يفيد العلم. «قَالَ» العلامة مظفر الدين ابن عبد الله «الْمُقْتَرَحُ» <sup>(٣)</sup> - سمي به من الاقتراح، وهو ارتجال الكلام واستنباط الشيء من غير سماع له - ردًا على المغلط للسمنية <sup>(٤)</sup>:

(١) هذه الزيادة في (ج) و (هـ) فقط. وعبارة صاحب الصحاح مادة (س م ن): «السمنية: - بضم السين وفتح الميم - فرقة من عبدة الأصنام تقول بالتناسخ وتنكر وقوع العلم بالأخبار».

(٢) أي: محل عبادتهم، والذي قاله الشارح في حواشي العقائد أنه اسم صنم يعبدونه. (س)

(٣) مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين، أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح، فقيه شافعي مصري، ولد سنة: ٥٦٠ هـ. برع في أصول الدين والخلاف، تفقه في الإسكندرية، وولي التدريس بها في مدرسة السلفي، وتوجه إلى مكة فأشيع أنه توفي وأخذت المدرسة، وعاد فأقام بجامع مصر يقرئ إلى أن توفي سنة: ٦١٢ هـ. له تصانيف، منها: شرح المقترح في المصطلح، واسمه: «مقترح الطلاب في مصطلح الأصحاب» في الجدل والمناظرة للبروي. قال ابن قاضي شبيهة: عرف تقي الدين بالمقترح لأنه كان يحفظه. وقال حاجي خليفة: ولا يقال له إلا التقي المقترح؛ ومن كتبه: شرح الإرشاد في أصول الدين؛ وهو جد القاضي ابن دقيق العيد لأمه. الأعلام

(٤) اختلف العلماء في تقرير مذهب السمنية على طريقتين:

الأولى: أن السمنية ينفون حصول العلم إلا عن الحسيات، فحصرُوا العلم في المحسوسات مطلقاً. ولأن التواتر لا يفيد القطع عن مجرد الحس بل بانضمام قرائن أخرى، فلا يسمى الاستفادة منه معلوماً.

الثانية: أن السمنية قالوا: ما ندركه عن المحسوس يسمى معلوماً، وأما ما ندركه عن غير المحسوس فلا نسميه معلوماً، بل يسمى معقولاً، ومنه خبر التواتر، فلا نسميه معلوماً بل معقولاً إن أفاد القطع.



ليس مذهبهم أنَّ المتواتر<sup>(١)</sup> لا يفيد العلم «وَأَتَمَّا مَذْهَبُهُمْ حَضَرُ الْمَعْلُومَاتِ فِي الْحَوَاسِّ، وَغَيْرِ الْمَحْسُوسِ يُسَمُّونَهُ مَعْقُولًا لَا مَعْلُومًا، فَهُوَ» أي: حصرهم المعلومات في الحواس، والمعقولات في غيرها «إِصْطِلَاحٌ» ولا مُشَاحَّةٌ<sup>(٢)</sup> في الاصطلاح.

«وقد يبدو للناظر بعد تأمل أن لا خلاف بين الطريقتين في تقرير المذهب إلا في التفصيل والتنصيص على أن ما يستفاد من غير الحس ماذا يسمى بعد نفي كونه معلوما فتأمل.

وقد نقل الإمام التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون مذهبهم فقال: «فذهب السمنية والبراهمة إلى أنَّ الخبر لا يكون حجة أصلاً ولا يقع به العلم، لا علم اليقين ولا علم طمأنينة، بل يوجب ظناً، وبأنه لا طريق للعلم سوى الحس». وأيد الآمدي في الإحكام أن خبر التواتر عندهم غير مفيد للعلم، ووافقهم الإمام الزركشي في البحر فقال: «الجمهور على أن التواتر يفيد العلم اليقيني، سواء كان عن أمر موجود في زماننا كالإخبار عن البلدان البعيدة، والأمر الماضي، كوجود الشافعي، وقالت السمنية والبراهمة: لا يفيد العلم، بل الظن»

ثم نقل الإمام الزركشي عن إمام الحرمين ما يفيد أن الخلاف - في أن المتواتر هل يفيد العلم عندهم أم لا - لفظي فقال: «ما نقل عن السمنية أنها لا يفيد العلم محمول على أن العدد، وإن كثر، فلا اكتفاء به، حتى ينضم إليه ما يجري مجرى القرينة من انتفاء الحالات المانعة. وحاصله أن الخلاف لفظي، وأنهم لا ينكرون وقوع العلم على الجملة، لكنهم لم يضيفوا وقوعه إلى مجرد الخبر، بل إلى قرينة، ووقوع العلم عن القرائن لا ينكره عاقل».

ولخص الإمام الغزالي في المنحول - الذي هو عبارة عن تعليقات دروس شيخه الجويني - مذهب السمنية فقال: «ولا يظن بهؤلاء - أي: السمنية - أنهم أنكروا المعقولات ولكنهم سموه - أي: المستفاد من التواتر - معقولا وسموا المحسوسات معلوما» فأرجع الأمر إلى خلاف في الاصطلاح كما ذكره الإمام المقترح، فهو يفيد القطع إلا أنه لا يسمى معلوما عندهم (شيخنا). والإشكال في كلام الشارح في قوله: «ردًا على المغلط للسمنية»، فلو جعلنا العبارة هكذا: قال المقترح: «ردًا على المغلط - بالبناء للمجهول -، السمنية - بال التعريف - : ليس مذهبهم أن المتواتر لا يفيد العلم.. إلخ»، لزال الإشكال من العبارة، إلا أن النسخ التي عندي كلها هكذا: «للسمنية». والله أعلم.

(١) في (ب): التواتر.

(٢) في (د) و (ه): مشاححة.

هذا وأنت خبير بأن حصر المعلوم في المحسوس، والمعقول في غيره، لا يصلح للردّ على المغلط؛ إذ الكلام في العلم الحاصل بالتواتر<sup>(١)</sup> في المحسوسات خاصة؛ فحقيقة الرد أن يقول: إنما مذهبهم أن المتواتر يفيد العلم؛ وحينئذ فلا معنى لما ذكره.

[هل العلم الواقع عن المتواتر ضروري أم نظري؟]

«قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup>» الشافعي، وغيره «وَالْعِلْمُ الْوَاقِعُ عَنْهُ» أي: عن المتواتر «ضُرُورِيٌّ» أي: يتحصّل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر؛ لحصوله لمن لا يتأتى منه النظر، كالبُله والصبيان «عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ». ومقابله ما ذكره بقوله: «وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الدَّقَّاقُ<sup>(٣)</sup>: إِنَّهُ» أي: علمه «مُكْتَسَبٌ» أي: نظري، بمعنى أنه متوقف على مقدمات حاصلة عند السامع، كما مرّ وسيأتي أيضا.

(١) في (هـ): بالتواتر.

(٢) طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، أبو الطيب، قاض، من أعيان الشافعية، ولد في آمل طبرستان سنة: ٣٤٨هـ. واستوطن بغداد، وولي القضاء بربع الكرخ، وتوفي ببغداد سنة: ٤٥٠هـ. له: شرح مختصر المزني، وجواب في السماع والغناء، والتعليقة الكبرى، وغيرها. الأعلام

(٣) محمد بن محمد بن جعفر البغدادي، أبو بكر الدقاق، ولد في جمادى الآخرة سنة: ٣٠٦هـ. صنف كتابا في أصول الفقه، ومن اختياراته أن مفهوم اللقب حجة. قال الشيخ أبو إسحاق: كان فقيها أصوليا، شرح المختصر، وولي القضاء بكرخ بغداد. وقال الخطيب: كان فاضلا عالما بعلوم كثيرة، وله كتاب في الأصول على مذهب الشافعي، وكانت فيه دعاية، توفي في رمضان سنة: ٣٩٢هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه.

«قُلْتُ: وَهُوَ» أي: قول الدقاق «قَوْلُ الْكَعْبِيِّ»<sup>(١)</sup> من المعتزلة «وَالْإِمَامَيْنِ» أي: إمام الحرمين والإمام الرازي؛ وبالضرورة عبّر الإمام الرازي<sup>(٢)</sup>، خلاف ما عبر به المصنّف عنه سهواً، أو نظراً إلى أن المراد واحدٌ كما يأتي.

«وَفَسَّرَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ» أي: فسّر كونه نظرياً «بِتَوْقُّفِهِ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ» عند السامع؛ وهي المحققة لكون الخبر متواتراً «لَا» على «الِإِحْتِيَاجِ إِلَى النَّظَرِ عَقِيْبَةُ» الأكثر لغةً: (عقب) بدون ياء، كما سلكه بعد في مبحث النظر، أي: عقب سماع المتواتر. فلا خلاف في المعنى في أنّه ضروريٌّ؛ لأن توقّفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضرورياً، فالخلف لفظي.

#### ❖ [المستفيض]

«وَالِإِلَى مُسْتَفِيزٍ» عطف على متواتر، بتقدير: (إلى) ثمّ<sup>(٣)</sup>، أي: وينقسم الخبر إلى ثلاثة: إلى متواتر وإلى مستفيض؛ وقد يسمى مشهوراً، فهما<sup>(٤)</sup> بمعنى واحد «وَهُوَ» عند الأصوليين «الشَّائِعُ» بين الناس «عَنْ أَصْلٍ»<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مَا رَأَدَتْ نَقْلُهُ عَلَى

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم، أحد أئمة المعتزلة، كان رأس طائفة منهم تسمى: (الكعبية)، وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها، وهو من أهل بلخ، ولد سنة: ٢٧٣هـ. أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ سنة: ٣١٩هـ. له كتب منها: التفسير، وتأيد مقالة أبي الهذيل، وقبول الأخبار ومعرفة الرجال. قال ابن حجر في لسان الميزان: أثنى عليه أبو حيان التوحيدي، وقال الخطيب البغدادي: صنف في الكلام كتباً كثيرة وانتشرت كتبه ببغداد، وقال السمعاني: من مقالاته أن الله تعالى ليس له إرادة وأن جميع أفعاله واقعة منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها. الأعلام

(٢) في (أ): وصوابه الإمام غير الرازي. وفي هامش (أ) و (هـ): وبالضرورة غير الإمام الرازي.

(٣) في (ج) و (هـ): بتقدير إلى، أي: وينقسم.. الخ.

(٤) في (ج): وهما.

(٥) الأصل هو الإمام الذي ترجع إليه النقلة. من كتاب حاشية البناي على جمع الجوامع (١٢٩/٢).

ثَلَاثَةً» المعروف أن هذا عند الأصوليين، وعند المحدثين ما نقله ثلاثة فأكثر، وعند الفقهاء ما نقله اثنان فأكثر، كما يأتي في المتن.

«وَالْأَشْبَهُ بِكَلَامِ الشَّافِعِيِّ»<sup>(١)</sup> فِي الشَّهَادَةِ بِهَا» أي: بالاستفاضة المفهومة من المستفيضة «أَنْ يَسْمَعَهُ» أي: الخبر «مِنْ عَدَدٍ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ» وهو بهذا المعنى مساوٍ للمتواتر.

«قَالَ الشَّيْخَانِ أَبُو حَامِدٍ»<sup>(٢)</sup> وَأَبُو إِسْحَاقِ»

(١) صاحب المذهب المعروف، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبی، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة بفلسطين سنة: ١٥٠هـ. وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة: ١٩٩هـ، فتوفي بها سنة: ٢٠٤هـ. وقبره معروف في القاهرة. قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وأدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة، وكان من أصدق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولاً كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكياً مفرطاً، له تصانيف كثيرة أشهرها كتاب: الأم، جمعه البويطي وبوّه الربيع بن سليمان، ومن كتبه: المسند، وأحكام القرآن، والسنن، والرسالة، وغيرها. الأعلام

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، أبو حامد من أعلام الشافعية، ولد في إسفرايين بالقرب من نيسابور سنة: ٣٤٤هـ. ورحل إلى بغداد، فتفقه فيها وعظمت مكانته، وألف كتباً، منها مطول في أصول الفقه، ومختصر في الفقه ساء الرونق، وتوفي ببغداد سنة: ٤٠٦هـ. وهو شيخ طريقة العراق، الأعلام، والمدخل للشيخ علي جمعة (ص ٤٢). وقد ترجم محقق اللقطة الشنقيطي لأبي حامد المروزي، وهو سهو منه، فإن الإمام الزركشي نص في البحر على أنه الإسفراييني، فقال: «والذي اختاره الشيخ أبو حامد الإسفراييني، والشيخ أبو إسحاق، وأبو حاتم القزويني أن أقل ما ثبت به الاستفاضة سماعه من اثنين، وإليه ميل إمام الحرمين». (٤/ ٢٥٠).

المروزي<sup>(١)</sup>: «إِنَّ أَقْلَهُ اثْنَانِ، وَجَعَلَهُ الْمَاوُزْدِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالرُّوْيَانِيُّ<sup>(٣)</sup> أَقْوَى الْأَخْبَارِ»  
أي: أصحها؛ وظاهره العموم فيكون متواترا<sup>(٤)</sup>؛

(١) إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق، فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج، مولده بمرور الشاهجان: قسبة خراسان، وأقام ببغداد أكثر أيامه، وتوفي بمصر سنة: ٣٤٠ هـ. له تصانيف منها: شرح مختصر المزني. الأعلام

(٢) علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي، أفضى قضاء عصره، من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة سنة: ٣٦٤ هـ. وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان كثيرة، ثم جعل أفضى القضاء في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء، وربما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء فيما يصلح به خللا أو يزيل خلافا، نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد سنة: ٤٥٠ هـ. من كتبه: أدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية، والنكت والعيون، والحاوي في فقه الشافعية نيف وعشرون جزءا، وغيرها. الأعلام

(٣) عبد الواحد بن إسحاق بن أحمد، أبو المحاسن، فخر الإسلام الروياني، فقيه شافعي، من أهل رويان بنواحي طبرستان، ولد سنة: ٤١٥ هـ. رحل إلى بخارى وغزنة ونيسابور، وبنى بآمل طبرستان مدرسة، وانتقل إلى الري ثم إلى أصبهان، وعاد إلى آمل، فتعصب عليه جماعة فقتلوه فيها سنة: ٥٠٢ هـ. وكانت له حظوة عند الملوك، وبلغ من تمكنه في الفقه أن قال: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، له تصانيف منها: بحر المذهب من أطول كتب الشافعيين، ومناصب الإمام الشافعي، والكافي، وحلية المؤمن، وغيرها، وابن أخته أبو المكارم الروياني عبد الله بن علي صاحب العدة، وابن عمه القاضي شريح بن عبد الكريم الروياني صاحب روضة الحاكم. توفي سنة: ٥٠٥ هـ. الأعلام، والمدخل (ص ٤٥).

(٤) قال الإمام الزركشي في البحر المحيط: وذكر الماوردي في الحاوي والرويان في البحر تقسيما غريبا، جعلاه في المستفيض أعلى رتبة من التواتر، وكل منهما يفيد العلم. فقالا: الخبر على ثلاثة أضرب: أحدها: الاستفاضة، وهو أن ينتشر من ابتدائه بين البر والفاجر، ويتحققه العالم والجاهل، ولا يختلف فيه، ولا يشك فيه سامع إلى أن ينتهي، وعنا بذلك استواء الطرفين والوسط. قالوا: وهذا أقوى الأخبار وأثبتها حكما. والثاني: التواتر، وهو أن يتبدى به الواحد بعد الواحد حتى يكثر عددهم، ويبلغوا قدرا ينتفي عن مثلهم التواطؤ والغلط فيكون في أوله من أخبار الأحاد وفي آخره من التواتر - ثم قال - قالوا: والمستفيض من أخبار السنة مثل عدد الركعات، والتواتر منها مثل وجوب الزكوات؛ هكذا قالوا، وهو

ويجوز أن يريد<sup>(١)</sup> أخبار الآحاد فيكون أعلاها.

### [إفادته العلم النظري]

«قَالَ الْأُسْتَاذُ» - بضم الهمزة وبمعجمة - أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(٢)</sup>: «وَهُوَ»  
أي: المستفيض «يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ» جَعَلَهُ واسطَةً بين المتواتر المفيد للعلم الضروري،  
والآحاد المفيد للظن.

### ❖ [الآحاد]

«وَالِإِلَى آحَادٍ» عطف على متواتر أيضا «وَهُوَ مَا يَحْتَمِلُهُمَا» أي: المتواتر والمستفيض،  
واحتماله للمتواتر احتمال لغوي لا عرفي؛ إذ المعروف عرفا أنه ما يقابل المتواتر، وأن  
المستفيض من الآحاد «سَوَاءٌ نَقَلَهُ» في نسخة: (سواء أنقله) بهمزة، وهو الأكثر لغة  
«وَاحِدٌ أَمْ جَمْعٌ» أراد به ما فوق الواحد، فيشمل الاثنين على القول بأنها جمع حقيقة، أو  
على القول الصحيح بأنها كذلك مجازا، وعليه ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز، وهو جائز  
عند الشافعي رضي الله عنه.

«غريب؛ لكن قولها في الاستفاضة موافق لما اختاراه من أن الشهادة بالاستفاضة من طرقها أن يكون قد  
سمع ذلك من عدد يتمتع تواطؤهم على الكذب، وهو اختيار ابن الصباغ والغزالي والمتأخرين. قال  
الرافعي وهو: أشبه بكلام الشافعي. (٤/ ٢٤٩-٢٥٠).

(١) في (أ) و (ب) و (هـ) و (د): يريد، وفي طبعة الباي الحلبي: يراد به.

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق، عالم بالفقه والأصول، كان يلقب بركن الدين،  
قال ابن تغري بردي: وهو أول من لقب من الفقهاء، نشأ في أسفرايين بين نيسابور وجرجان، ثم خرج  
إلى نيسابور وبنيت له فيها مدرسة عظيمة فدرس فيها، ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر  
له: كتاب الجامع في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه، وكان ثقة في رواية الحديث، وله مناظرات مع  
المعتزلة، مات في نيسابور سنة: ٤١٨ هـ. ودفن في أسفرايين. الأعلام

### [وجوب العمل به، وعدم إفادته للعلم]

«وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ» أي: بخبر الواحد في الفتوى والشهادة إجماعاً، وفي باقي الأمور الدينية والدنيوية في الأصح «وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا» أي: في وجوب العمل بخبر الواحد، وفي عدم إفادته العلم، وظاهره: مطلقاً، وعليه الأكثر، وهو ضعيف. والأصح أنه يفيد بقرينة، وبهذا<sup>(١)</sup> مع ما قررته في الأول عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: (على الأصح فيها) منتقد.

«وَخَالَفَ الظَّاهِرِيَّةُ وَعَظَرُوهُمْ فِي الثَّانِي» أي: في عدم إفادته العلم.  
«و» خالف أبو علي «الجبائي»<sup>(٢)</sup> وأبو الحسين عبد الرحيم بن محمد البصري<sup>(٣)</sup>، فهو والجبائي معتزليان «ابنُ اللَّبَّانِ» صوابه: وابن اللبان - بواو - أي: الأصبهاني، وكنيته: أبو محمد، واسمه: عبدالله<sup>(٤)</sup> «فِي الْأَوَّلِ» أي: في وجوب العمل به.

(١) أي: أن الأصح أنه يفيد بقرينة. وقوله: مع ما قررته في الأول: أي: من أنه يجب العمل به في الفتوى والشهادة إجماعاً. (س)

(٢) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، أبو علي، من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه نسبة الطائفة الجبائية، ولد سنة: ٢٣٥هـ. وله مقالات وآراء انفرد بها في المذهب، نسبته إلى جبي من قرى البصرة، اشتهر في البصرة، وتوفي سنة: ٣٠٣هـ. ودفن بجبي، له: تفسير حافل مطول، رد عليه الأشعري. الأعلام

(٣) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخياط، شيخ المعتزلة ببغداد، تنسب إليه فرقة منهم تدعى الخياطية، توفي نحو سنة: ٣٠٠هـ. ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة، وقال: لا أعرف وفاته، وفي اللباب: هو أستاذ الكعبي المتوفى سنة: ٣١٩هـ. له كتب منها: الانتصار في الرد على ابن الراوندي، والاستدلال، ونقض نعت الحكمة، وغيرها. الأعلام

(٤) عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن البكري الوائلي، أبو محمد، المعروف بابن اللبان، فقيه شافعي، من أهل أصفهان، مولده ووفاته بها سنة: ٤٤٦هـ. ولي قضاء إيدج، وحدث ببغداد، قال ابن عساكر: وله كتب كثيرة مصنفه. الأعلام

«وَقِيلَ: إِنْ اخْتَفَتْ بِهِ الْقَرَائِنُ أَفَادَ الْقَطْعَ وَإِلَّا فَلَا» وقدَّمْتُ أنه الأصح «وَمَنْ ثُمَّ» أي: ومن هنا، وهو أن خبر الواحد يفيد القطع، إذا احتفت به القرائن، أي: من أجل ذلك «اخْتَارَ» أبو عمرو «ابْنُ الصَّلَاحِ»<sup>(١)</sup> كَغَيْرِهِ تَخْصِيصُ الْقَطْعِ بِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ لِقَرِينَةٍ تَلْقِيًا لِأُمَّةٍ «المعصومة في اجتماعها؛ لخبر: (لا تجتمع أمتي على ضلالة)<sup>(٢)</sup>» «هَآ» أي: أحاديث الصحيحين «بِالْقَبُولِ»<sup>(٣)</sup> وهذا يفيد علما نظريا؛ لأنَّ ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، وحاصله أنَّ ذلك صحيح قطعاً، وأنه يفيد علماً.

(١) عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الشهرزوري الكردى الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأساء الرجال، ولد في شرخان قرب شهرزور سنة: ٥٧٧هـ، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية، وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف التدريس في دار الحديث، وتوفي فيها سنة: ٦٤٣هـ، له: كتاب معرفة أنواع علم الحديث، يعرف بمقدمة ابن الصلاح، وشرح الوسيط في فقه الشافعية، وفوائد الرحلة، أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد في أنواع العلوم قيدها في رحلته إلى خراسان، وطبقات الفقهاء الشافعية، وغيرها. الأعلام

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه بلفظ: (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم). (رقم: ٣٩٥٠).

(٣) أي: فالعلم القطعي حاصل بأحاديثها، وخالفه المحققون والأكثر، فقالوا: إن ما روياه أو أحدهما يفيد الظن ما لم يتواتر؛ لأن ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما؛ وتلقي الأمة بالقبول إنها أفاد وجوب العمل بها فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه، ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بها فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي؛ وقد اشد إنكار ابن برهان على من قال بها قاله الشيخ ابن الصلاح وبالع في تغليطه، وكذا رد ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول، وتتمته في التدريب فراجع. وما ألطف ما قاله النجم الطوفي في شرح الروضة بعد أن نقل الخلاف في إفادة الصحيحين العلم: والتحقيق في أحاديث الصحيحين أنها مفيدة للظن القوي الغالب؛ لما حصل فيها من اجتهاد الشيخين - رحمهما الله تعالى - في نقد رجالها وتحقيق أحوالها، أما حصول العلم بها فلا مطمع فيه، وذلك في غيرها أولى. (ق)



## [المدرک الثالث: النظر]

ولما فرغ من المدرکین الأولین وهما: الحس والخبر، شرع فی المدرک الثالث، فقال:

### [تعریفه]

«وَالنَّظَرُ» لغة: تأمل الشيء بالعين واعتباره، وعرفا: «الإِعْتِبَارُ» المفسر بقوله: «وَهُوَ التَّأَمُّلُ» بالفكر<sup>(١)</sup> «فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ لِيُعْرَفَ حُكْمُهُ».

### [إفادته الظن والعلم]

«وَهُوَ» أي: النظر «يُفِيدُ الظَّنَّ، وَكَذَا يُفِيدُ الْعِلْمَ عَلَى الْأَصَحِّ» حاصله: أنه يفيد الظنَّارة، والعلم أخرى. ومقابل الأصح: لا يفيد إلا الظن.

### [شروطه]

«وَشَرْطُهُ»<sup>(٢)</sup> أي: النظر، من حيث إفادة ما ذكر «العَقْلُ»<sup>(٣)</sup> وهو: غريزة يتبعها

(١) ليس المراد به الفكر المرادف للنظر؛ لأنه ليس أظهر منه ليؤخذ في تعريفه، وإنما المراد به الفكر الذي يعد من خواص الإنسان، وهو حركة الذهن في المعقولات أي حركة كانت، سواء كانت في محسوس وهو التخيل، أو في غيره. (س)

(٢) أي: النظر الصحيح؛ بدليل قوله: (وانتفاء أضداد النظر)، وأما العقل فشرط للنظر صحيحا أو فاسدا، وكذا الحياة، وعدم النوم، وعدم الغفلة، وعدم العلم بالمطلوب، إذ لا طلب مع الحصول. (س)

(٣) اختلف العلماء في تعريفه، وفي موضعه، وفي كنهه، فالمسلمون يقولون إنه: غريزة أو كيفية أو صفة، والفلاسفة يقولون بأنه: جوهر، وأما الحداثيون فيقولون إنه: فعل، والفعل يتبعه انفعال، وهذا ما يسمى عندهم بنظرية تعدد العقول، ولا يعترفون بأنه صفة أو ملكة راسخة في الإنسان، حتى لا يلتزموا بلوازمه، وحتى لا يقفوا عند حدوده، ولو التزموا ذلك؛ لبطل ما يذهبون إليه من صحة الأديان

العلم بالضروريات<sup>(١)</sup> عند سلامة الآلات.  
«وَأَنْتِفَاءُ أَضْدَادِ النَّظَرِ» كالغفلة والتقليد وفساد الاعتقاد.  
«وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الدَّلِيلِ دُونَ الشُّبْهَةِ» المضادة له.  
«وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ الدَّلِيلُ دُونَ غَيْرِهِ» أي: غير الوجه،  
وحاصله: أن ينظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى المطلوب، المسماة:  
وجه الدلالة<sup>(٢)</sup>، بفتح الدال أفصح من كسرها.

«المختلفة، وغيرها من المسائل، فهم لا يلزم عندهم من فعل العقل الشرقي أن يلتزم به الغربي، بل لكل زمان وطائفة أفعال بحسب اختيارها. ومن هذه المسألة يمكن أن نفسر قول بعض الحدائين: إن ابن تيمية من الحدائين الإسلاميين حيث أنا نجد في كتبه - وخصوصا كتاب: درء تعارض العقل والنقل - نصوصا تؤيد هذا الفهم؛ بأن العقل ليس واحدا بل هناك عقول شتى فهذا معقولكم وذاك معقولنا. ولأهمية هذه المسألة وما يبنى عليها نبه كثير من علماء أهل السنة على أن العقل ليس فعلا، وأنه أصل لكل علم، ومنهم الإمام الزركشي في بحره المحيط حيث قال: أن العقل ليس فعلا - كما نسب إلى غيرهم - والعقل ميزان معتبر عند أهل السنة. انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢٧٨، ٥/ ٨٢) على سبيل المثال، والزركشي، البحر المحيط (١/ ٨٤). (شيخنا)

(١) أي: بجنتها الصادق ببعضها، إشارة إلى أن العقل ليس بعض العلوم الضرورية، خلافا لمن فسره بذلك كما مر، والمراد التبعية على سبيل اللزوم لتلك الغريزة دون فكر ونظر، لكن يشترط سلامة الآلات: أي: القوة الظاهرة والباطنة، فالتائم لم يزل عقله، وإنما لم يعلم شيئا من الضروريات حالة النوم؛ لاختلال وَقَع في الآلات، وكذا اليقظان الذي لا يستحضر شيئا من الضروريات لدهشة وردت عليه. وفي ذلك رد على من قال: إنه بعض العلوم الضرورية واستدل على ذلك بالملازمة بينهما كما يأتي. (س)

(٢) أعلم أنهم اختلفوا أنه هل يجب أن يكون وجه الدلالة مغايرا للدليل؟ فقيل: يجب، وقيل: لا، بل قد يدل الشيء على غيره نظرا إلى ذاته؛ وإلا لو وجب أن يكون لكل دليل وجه دلالة مغايرة، لزم التسلسل؛ والحدوث، ليس غير العالم؛ إذ لا واسطة بين الصانع والعالم، وليس ثمة أثر ثالث. قال في المواقف في المقصد العاشر من المرصد الخامس: وهذا قريب من قول مشايخنا: صفة الشيء لا هو ولا غيره، بل يشبه أن تكون فرعا لذلك، فإن وجه الدلالة صفة الدليل. (س)

## [حصول العلم عقبه]

«وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِالْمَطْلُوبِ عَقِبَهُ» أي: عقب النظر «بِالْعَادَةِ»<sup>(١)</sup> عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وغيره، فلا يتخلف إلا خرقا لها، كتخلف الإحراق عند<sup>(٢)</sup> حماسة النار. «وَبِالتَّوَلُّدِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ»<sup>(٣)</sup> كتوليد حركة اليد لحركة المفتاح عندهم.

(١) وحاصل مفهوم العادة هو أنه: إذا وجد أمران يصح أن ينفك كل واحد منهما عن الآخر، وأمكن أن يجري الترتيب بينهما بحيث يوجد أحدهما بعد وجود الآخر، ويتنظم هذا الترتيب، مع استحالة التلازم العقلي بينهما، فهذا هو ما يسمى بالعادة؛ وعلى هذا يمكن نسبة العادة إلى الله سبحانه وتعالى، بأن يرتب - جل وعز - بين أمرين على نحو ما ذكرنا. ومنه يفهم أن العادة لا يمكن أن تتقرر إلا مع صحة الانفكاك بين الأمرين؛ فإذا لم يصح فلا عادة، بل وجوب ولزوم، وهذا أصل من أصول أهل السنة. والإمام الأشعري لما كان يرى أن النتيجة تنفك في الوجود عن المقدمات، أي: إنها موجودان متغايران منفكان، قال بأن التلازم بينهما عادي، أي: إنَّ الترتيب بينهما من حصول المقدمات أولا ثم النتيجة إنما هو يجري العادة. وقال الإمامان: النتيجة ليست منفكة عن المقدمات، وليست بشيء آخر سوى المقدمات؛ لأنها وجه لها، ووجودها هو وجود المقدمات، ولا انفكاك أصلا بين الشيء ووجهه؛ ولذا قال بالتلازم العقلي بينهما. وعليه، فوجه النزاع بين الأشعري والإمامين ليس في أن المتكشرات في الوجود قد يحصل بينهما تلازم عقلي، بل هذا محل وفاق بينهم، وإنما محل الخلاف هنا في أن المقدمات والنتيجة هل هما شيئان متغايران منفكان أم شيء واحد؟ فمن قال بالأول كالأشعري قال بالعادة، ومن قال بالثاني كالإمامين قال بالتلازم العقلي. وأما من قال بالأول وحكم باللزوم العقلي كالفلاسفة فقد خالف أصلا من أصول أهل السنة. وقول الفلاسفة بالتلازم العقلي مع قولهم بالتكثر مبني على أصلهم في العلة. (شيخنا)

(٢) في (أ) و (د): عن، وفي (ب): من.

(٣) وذلك أنهم لما أثبتوا لبعض الحوادث مؤثرا غير الله تعالى قالوا: الفعل الصادر عنه، إما بالمباشرة، وإما بالتولد؛ ومعنى التولد عندهم: أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر، كحركة اليد والمفتاح؛ فإن حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح، فكلتاها صادرتان عنه، الأولى: بالمباشرة، والثانية: بالتولد، فالتولد فعل للعبد واقع بمباشرة، يتولد منه فعل آخر هو العلم بالمنظور فيه. (ق)

«وَيَالُوجُوبِ» أي: وباللزوم «عِنْدَ الْحُكَمَاءِ» فلا ينفك أصلاً، كوجود الجوهر لوجود العرض «وَاخْتَارَهُ الْإِمَامَانِ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ» أي: هذه المسألة «مِنْ قُرُوعِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ» أي: أفعال العباد.

### [أول واجب]

«قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَهُوَ» يعني النَّظَرَ الْمُؤَدِّيَّ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى «أَوَّلُ وَاجِبٍ عِنْدَ الْبُلُوغِ» نِسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَهُمْ، بَلْ مَنْسُوبٌ لِلْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَالْمَنْسُوبُ إِلَى الْإِمَامِ إِنَّمَا هُوَ الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ؛ لِتَوَقُّفِ النَّظَرِ عَلَى قَصْدِهِ<sup>(٢)</sup> «وَحَالَفَهُ» أي: إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ - عَلَى زَعْمِ الْمُصَنِّفِ - الْعَلَّامَةُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ<sup>(٣)</sup>،

(١) أي: في هذه المسألة فقط.

(٢) قال إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الْإِرْشَادِ: «أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ الْبَالِغِ، بِاسْتِكْمَالِ سِنِّ الْبُلُوغِ أَوْ الْحُلُمِ شَرْعاً، الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ الصَّحِيحِ، الْمُقْضِي إِلَى الْعِلْمِ بِحُدُوثِ الْعَالَمِ». (ص ٣)

(٣) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين، الملقب بسُلْطَانِ الْعِلْمَاءِ، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، ولد سنة: ٥٧٧ هـ. ونشأ في دمشق، وزار بغداد سنة ٥٩٩ هـ. فأقام شهراً، وعاد إلى دمشق، فتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي، ولما سَلَّمَ الصالح إسماعيل ابن العادل قلعة صفد للفرنجة اختياراً، أنكر عليه ابن عبد السلام، ولم يدع له في الخطبة، فغضب وحبسه، ثم أطلقه فخرج إلى مصر، فولاه صاحبها الصالح نجم الدين أيوب بالقضاء والخطابة، ومكثه من الأمر والنهي، ثم اعتزل ولزم بيته، ولما مرض أرسل إليه الملك الظاهر يقول: إن في أولادك من يصلح لوظائفك، فقال: لا، وتوفي بالقاهرة سنة: ٦٦٠ هـ. من كتبه: التفسير الكبير، والإمام في أدلة الأحكام، وقواعد الشريعة، والفوائد، وغيرها. الأعلام

وَقَالَ: «الأولى: (فقال)، إنه «لا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ إِلَّا عِنْدَ الشَّكِّ»<sup>(١)</sup> فَيُبَيِّنُ اجْتِنَادَهُ».

وقيل: أوَّل واجب أوَّل النظر؛ لتوقُّفِ النَّظَرِ على أوَّلِ أجزائه «وَقِيلَ:» بل «أوَّل واجبِ المَعْرِفَةِ» لأنها مبنی سائر الواجبات؛ إذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب، وهذا أرجح الأقوال، وإن كان لكل منها وجه؛ لأنَّ المعرفة أوَّل مقصود، وما سواها - مما ذكر أوَّل - وسيلة<sup>(٢)</sup>

### [حل العقل]

«وَحَلَّ الْعَقْلَ الْغَرِيزِيَّ»<sup>(٣)</sup> وَنَحْوَهُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ كَالْحَسِّ وَالْخَبَرِ «الْقَلْبُ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] «لَا الدِّمَاغُ» وَهُوَ مَخِ الرَّأْسِ «خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ» وَالْأَطْبَاءُ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ ذَلِكَ فِي الدِّمَاغِ.

ولو أُطْلِقَ (العقل) ليشمل الغريزي وهو: ما به التكليف، والكسبي وهو: ما به حسن التصرف، كان أولى. ولو قال بدل (من أسباب الإدراك): من الإدراكات، كان أولى، لأنَّ الحَالَّ في القلب دون الدماغ الإدراك، الذي هو العلم، لا سببه كالحس والخبر.

(١) أي: لا عند البلوغ كما قاله صاحب القول المذكور، وهذا يقتضي أن ما يجب اعتقاده قد يحصل

للمكلف بدون النظر كما لا يخفى، وهذا إنما يظهر على القول بصحة إيمان المقلد، فليتأمل. (س)

(٢) قال الدواوي: الحق عندي أنه إذا كان النزاع في أول الواجبات على المسلم فيحتمل الخلاف المذكور،

وإن كان النزاع في أول الواجبات على المكلف مطلقاً، فلا يخفى أن الكافر مكلف أولاً بالإقرار، فأول

الواجبات عليه هو ذلك ولا يحتمل الخلاف اهـ. (ق)

(٣) قال الشيخ ياسين في حاشيته: إن مراد الإمام الزركشي بالعقل الغريزي: العلوم الضرورية، وبقوله:

«ونحوه»: المكتسب.

## [تفاوت العقول]

«وَفِي تَفَاوُتِ الْعُقُولِ لَآنِ» أحدهما: نعم؛ نظرا إلى كثرة التعلقات، كتفاوت<sup>(١)</sup> العلم بها، وعليه المحققون. والثاني: لا؛ لأنَّ العقل في ذاته واحد. وفي الحقيقة لا خلاف؛ لأنَّ الأول ينظر إلى التعلقات، والثاني لا ينظر إليها.

## [حد العقل]

«وَفِي اقْتِنَاصِهِ» أي: العقل، أي: اصطياده «بِالْحَدِّ خِلَافٌ» المشهور أنَّه يقتنص به، وفيه عبارات، منها ما قدمته، ومنها ما ذكره بقوله: «قَالَ الْقَاضِي» أبو بكر الباقلاني «وَعَبْرَةُ: وَهُوَ بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ، كَالْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ. وَقَالَ السَّامَوَرْدِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمُنْذِرَاتِ الضَّرُورِيَّةِ». وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح آداب البحث. ومقابل المشهور يقول: لا يقتنص بالحد؛ لشهرته أو لخلفائه.

## [ما لا مدخلية للعقل فيه]

«وَلَيْسَ لَهُ» أي: للعقل «الْحُكْمُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ» كإثابة العاصي، وتعذيب المطيع، وإيلام الدوابِّ والأطفال. «و» لا في «أَحْكَامِهِ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ» لشيء «فِي مَعْرِفَةِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ» فهما شرعيان، أي: لا يحكم بهما إلا الشرع، فقوله: (بالتحسين والتقبيح) متعلق بالحكم، وقوله: (في معرفة الثواب والعقاب) حال منه.

---

(١) في (د) و (هـ): لتفاوت.

«خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ» في قولهم: إِنَّ للعقل الحكم بالتحسين والتقبيح فيما ذُكِرَ،  
بمعنى: أنه طريق إليه<sup>(١)</sup>

وخرج بقوله: (في معرفة الثواب والعقاب) الحكم بالتحسين والتقبيح في معرفة ملائمة الطبع ومنافرته، كتحسين الحلو وتقبيح المر؛ وفي معرفة صفة الكمال أو النقص، كتحسين العلم وتقبيح الجهل، فهما عقليان، أي: يحكم بهما العقل اتفاقاً؛ وقيل شرعيان، أي: لا يحكم بهما إلا الشرع<sup>(٢)</sup>

[ما يدرك بالعقل أو السمع أو كلاهما]

«قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْحَقَائِقُ أَي: حقائق الأشياء، أي: ثبوتها<sup>(٣)</sup> وَالْأَحْكَامُ الْعَقْلِيَّةُ» كالواحد نصف الاثنين «وَوُجُودُ الْبَارِي تَعَالَى، وَحَيَاتُهُ، وَكَلَامُهُ، وَكُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ الْكَلَامُ» أي: السمع «عَلَيْهِ» من غير ما ذكر، ككونه تعالى عالماً قادراً مختاراً، وثبوت نبوة سيدنا محمد ﷺ «مَذْرُكُهَا الْعَقْلُ خَاصَّةً» إذ لو ثبتت بالسمع - والفرض توقفه على العقل - لَزِمَ الدَّوْر؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْآخَرِ.

(١) يعني أن المعتزلة لا يقولون إن الحكم بمعنى الثواب والعقاب ليس شرعياً، لأنهم لا ينكرون أن الله هو الشارع للأحكام، وإنما يقولون: إن العقل يدرك أنَّ الله شرع أحكام الأفعال بحسب ما يظهر من مصالحها ومفاسدها، فهو الطريق إلى العلم بالحكم الشرعي، والحكم الشرعي تابع لها لا عينيها. (س)  
(٢) الناس في التحسين والتقبيح على ثلاثة مذاهب، حاصلها في ثلاث كلمات: باعثان، مدلولان، صالحان. فالباعثان يبعثان الله على الحكم بمقتضاهما، وهو قول المعتزلة وبعض الماتريدية. والصالحان بمعنى أنها لا يصلحان إلا لأمر معين يناسبهما، ولا يحكم الله تعالى إلا على وفق ما فيهما من الصلاح، وهو قول الماتريدية إذا أطلق. ومدلولان، أي: تدل عليهما الشريعة، وهو قول الأشاعرة وابن الهيثم من الماتريدية. (شيخنا)

(٣) في (أ) و (د): لثبوتها، وفي (هـ): أي: حقائق الأشياء ثبوتها.

«وَتَعْيِينُ أَحَدِ الْجَائِزِينَ» كجلوسٍ غرابٍ الآنَ على منارة الإسكندرية،  
وتفاصيل أحوال أهل الجنة والنار، والثواب والعقاب «مَذْرُكُهُ السَّمْعُ» أي: النقل  
خاصة؛ لأنه لما كان غائباً عن العقل والحس معاً، استحال العلمُ بوجوده إلا من  
السمع.

«وَمَا يَتَأَخَّرُ عَنْ ثُبُوتِ الْكَلَامِ» أي: السَّمْعُ «كَالرُّؤْيَةِ» أي: كرويته تعالى «وَخَلَقِ  
الْأَعْمَالِ» أي: أعمال العباد «مُذْرَكَةٌ» وفي نسخة: (يدرك) «بِهَا» أي: بالعقل والسمع، أمّا  
بالعقل؛ فلأنه لا مانع منه، وأمّا بالسمع؛ فلعدم توقفه عليه.

#### [انحصار اللذات في العلوم والمعارف]

«وَالْمُخْتَارُ وَفَاقًا لِلرَّازِيَّ انْحِصَارُ اللَّذَاتِ» الدنيوية «فِي الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ،  
وَمَا عَدَاهَا» من لَذَّةٍ حَسَنَةٍ كقضاء شهوتي البطن والفرج، أو خيالية كحب الاستعلاء  
والرياسة «دَفْعًا لَامًا» وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح اللب<sup>(١)</sup>



(١) قال في شرح اللب: «(و) الأصح (أن اللذة) الدنيوية من حيث تعيين مساهها، وإن كانت في نفسها  
بدنية (ارتياح) أي: نشاط للنفس (عند إدراك) لما يلائم الارتياح (فالإدراك ملزومها) أي: ملزوم اللذة  
لا نفسها. وقيل: هي الخلاص من الألم بأن تدفعه؛ ورد: بأنه قد يلتذ بشيء من غير سبق ألم بضده، كمن  
وقف على مسألة علم أو كثر مال فجأة ومن غير خطورها بالبالي وألم الشوق إليهما. وقيل: هي إدراك  
الملائم، فإدراك الحلاوة لذة تدرك بالذائقة، وإدراك الجمال لذة تدرك بالباصرة، وإدراك حسن الصوت  
لذة تدرك بالسامعة. وقال الإمام الرازي: هي في الحقيقة ما يحصل بإدراك المعارف العقلية، قال: وما  
يتوهم من لذة حسية كقضاء شهوتي البطن والفرج، أو خيالية كحب الاستعلاء والرياسة، فهو في الحقيقة  
دفع آلام، فلذة الأكل والشرب والجماع دفع ألم الجوع والعطش ودغدغة المني لأوعيته، ولذة الاستعلاء  
والرياسة دفع ألم القهر والغلبة (ويقابلها) أي اللذة (الألم)». (ص ١٦٣)



## [مدارك الحق]

### ﴿فَصْلٌ﴾

تقدم تفسيره «مَدَارِكُ الْحَقِّ» وهو الحكم المطابق للواقع «أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَالْقِيَاسُ» وسيأتي بيانها.

«قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>: وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «مَدَارِكُهُ» اثْنَانِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَالْإِجْمَاعُ يَسْتَنِدُ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَالْقِيَاسُ يَصُدُّ عَنْ أَحَدِهِمَا» فلا يُعَدَّان. والتعبير في الإجماع بالإسناد، وفي القياس بالصدور تفنن<sup>(٢)</sup>

### [مدارك الحق المختلف فيها]

«وَزَادَ آخَرُونَ» على الأربعة «مَا يَنْبَغُ» أي: يزيد «عَلَى الْعِشْرِينَ وَهِيَ:» أَتَتْهَا باعتبار معنى ما<sup>(٣)</sup>

---

(١) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، فقيه من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، وتوفي فيها سنة: ٥٥٧ هـ. نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي، له: التدوين في ذكر أخبار قزوين، والإيجاز في أخطار الحجاز، وهو ما عرض له من الخواطر في سفره إلى الحج، والمحرم في الفقه، وفتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي في الفقه، وشرح مسند الشافعي، والأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة، وسواد العينين في مناقب أحمد الرفاعي، وفي نسبة هذا الكتاب إليه شك. الأعلام

(٢) أي: ولو عبر في الأول بما عبر به في الثاني، أو بالعكس صح. (س)

(٣) في (ج): باعتبار ما.

- [١- إجماع أهل المدينة]  
 «إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» النبوية<sup>(١)</sup> «عِنْدَ مَالِكٍ»<sup>(٢)</sup>.  
 [٢- إجماع المصريين]  
 «وإِجْمَاعُ أَهْلِ «المِصْرَيْنِ» البصرة والكوفة.  
 [٣- إجماع الحرمين]  
 «وإِجْمَاعُ أَهْلِ «الْحَرَمَيْنِ» حرمي مكة والمدينة»<sup>(٣)</sup>  
 [٤- إجماع الخلفاء الأربعة]  
 «وإِجْمَاعُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ»<sup>(٤)</sup> أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

- (١) أجراه أكثر أصحابه على ظاهره، وأوله بعضهم على ترجيح روايتهم على غيرهم، وبعضهم بأن اتباعهم أولى من تمجيز المخالفة. (س)  
 (٢) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده سنة: ٩٣هـ. ووفاته سنة: ١٧٩هـ. في المدينة، كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، سألته المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، فصنف: الموطأ، وله رسالة في الوعظ، وكتاب في المسائل، ورسالة في الرد على القدرية، وكتاب في النجوم، وتفسير غريب القرآن. وأخباره كثيرة، ولجلال الدين السيوطي: تزيين المالك بمناب الإمام مالك. الأعلام  
 (٣) قال الإمام الزركشي في البحر: «إجماع أهل الحرمين: مكة والمدينة، والمصرين: البصرة والكوفة، ليس بحجة، خلافاً لمن زعم ذلك من الأصوليين. قال القاضي: وإنما صاروا إلى ذلك لاعتقادهم تخصيص الإجماع بالصحابة، وكانت هذه البلا. موطن الصحابة، ما خرج منها إلا الشذوذ اه. وهذا صريح بأن القائلين بذلك لم يعمموا في كل عصر، بل في عصر الصحابة فقط، وقال الشيخ أبو إسحاق: قيل: إن المخالف أراد في زمن الصحابة والتابعين، فإن كان هذا مراده فمسلّم، لو اجتمع العلماء في هذه البقاع، وغير مسلم أنهم اجتمعوا فيها». (٦/ ٤٤٩-٤٥٠)  
 (٤) في النسخة التي حققها الشنيطي جاء نص المتن هكذا: وإجماع الخلفاء الأربعة وإجماع العترة عند بعضهم، وإجماع الأمم السالفة... الخ. (ص ٥٤-٥٥)

[٥- إجماع الشيخين]

«وَلِإِجْمَاعِ الشَّيْخَيْنِ» أبي بكر وعمر.

[٦- إجماع العشرة]

«وَلِإِجْمَاعِ الْعَشْرَةِ» الخلفاء الأربعة، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد

الرحمن بن عوف، وأبي عبيدة بن الجراح «عِنْدَ بَعْضِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

[٧- إجماع الأمم السابقة]

«وَلِإِجْمَاعِ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ عِنْدَ الْأُسْتَاذِ»<sup>(٢)</sup> أبي إسحاق الإسفراييني.

[٨- قول الصحابي]

«وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ» على غير صحابي «فِي» القول «الْقَدِيمِ» للشافعي حتى «يُقَدَّمَ

عَلَى الْقِيَاسِ» عند التعارض، وقيل: عكسه.

«وَفِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ بِهِ» على القول بالعكس «وَجَهَانُ» الجواز كغيره من

الحجج، والمنع؛ لأنَّ الصحابة كانوا يتركون أقوالهم إذا سمعوا العموم.

[٩- الاستصحاب]

«وَالِاسْتِصْحَابُ» بأقسامه، وهو: استصحابُ العَدَمِ الْأَصْلِيِّ، وهو نفي ما نفاه

العقل ولم يثبت به الشرع، كوجوب صوم رجب. واستصحابُ العموم والنص إلى

(١) راجع لإجماع أهل المصرين وما بعده. ومن البعض في إجماع أهل الحرمين مالك رضي الله عنه؛ لأنه

إذا قال: إن إجماع أهل المدينة حجة، فإجماع أهل الحرمين حجة بالأولى. (س)

(٢) رد بأنه إنما صار حجة بالشرع، والشرع لم يرد إلا بعصمة هذه الأمة، قال المصنف في شرح جمع

الجوامع: ولم يبينوا أن الخلاف في كونه حجة عندنا أو عندهم، ويحتمل أنه عندنا، وهو فرع عن كونه

حجة عندهم، فإذا ثبت أنه حجة عندهم فيتفرع على أنه شرع لنا أو لا؟ فإن قلنا: نعم فيكون إجماعهم

حجة وإلا فلا، وفيه نظر. (س)

وَرُودِ الْمَغْيَرِ لَهُ مِنْ مَخْصَصٍ أَوْ نَاسِخٍ. وَاسْتَصْحَابُ مَا دَلَّ الشَّرْعَ عَلَى ثُبُوتِهِ لَوْجُودِ سَبَبِهِ، كَثْبُوتِ الْمَلِكِ بِالشَّرَاءِ.

[١٠ - الْأَخْذُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ]

«وَالْأَخْذُ» أَي: التَّمَسُّكُ «بِأَقْلٍ مَا قِيلَ»<sup>(١)</sup> مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ حَيْثُ لَا دَلِيلٌ سِوَاهُ «عِنْدَنَا»<sup>(٢)</sup> أَيُّهَا الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ تَمَسَّكَ بِمَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ، مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمِ وَجُوبِ مَا زَادَ عَلَيْهِ، كَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي دِيَةِ الذَّمِيِّ الْكِتَابِيِّ، فَقِيلَ: كَدِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَقِيلَ: كَنَصْفِهَا، وَقِيلَ: كَثَلْثِهَا، فَأَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ لِذَلِكَ، فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْأَكْثَرِ أَخَذَ بِهِ كَغَسَلَاتٍ وَلَوْغِ الْكَلْبِ، قِيلَ: إِنَّهَا ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا سَبْعٌ، وَدَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الصَّحِيحِينَ<sup>(٣)</sup> فَأَخَذَ بِهِ<sup>(٤)</sup>

(١) هَذَا مَرْكَبٌ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَبَيَانُ تَرْكِيبِهِ كَمَا ذَكَرَ أَنَّ الْجَمِيعَ مُطَبِّقُونَ عَلَى وَجُوبِ الثَّلْثِ فِي مَسْأَلَةِ دِيَةِ الذَّمِيِّ، وَالْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ مَا زَادَ، وَبِمَا أَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ فَمَا وَجَّهَ جَعْلَهُ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا؟ (س) بِتَصْرِفٍ

(٢) ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ جَعَلَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: عِنْدَنَا، رَاجِعًا لِقَوْلِهِ: وَالْأَخْذُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ، وَالْأَظْهَرُ رَجُوعُهُ لِمَا قَبْلَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ. (س)

(٣) قَالَ رَسُولُ ﷺ فِيهِ يَرْوِيهِ الْبُخَارِيُّ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». (رَقْم: ١٧٢). وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَرْقِهْ ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَارٍ». (رَقْم: ٨٩). وَرَوَى بِالْفَاظِ أُخْرَى فِي الصَّحِيحِينَ.

(٤) قَالَ التَّاجُ السَّبْكِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ: إِنْ قِيلَ مَا بَالَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اشْتَرَطَ أَرْبَعِينَ فِي الْجُمُعَةِ، وَقَدْ اكْتَفَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِثَلَاثٍ، وَاشْتَرَطَ سَبْعًا فِي عِدَّةِ الْغَسْلِ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ، وَقَدْ اكْتَفَى فِيهِ بِثَلَاثٍ مَرَاتٍ؟ قُلْتُ: لَمْ يَخَالَفْ أَصْلُهُ وَهُوَ الْأَخْذُ بِالْمُتَيَقِّنِ وَطَرَحَ الْمَشْكُوكَ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فِي الْخُرُوجِ مِنْ عَهْدَةِ الْجُمُعَةِ، وَالسَّبْعِ فِي الْخُرُوجِ مِنْ عَهْدَةِ الْغَسْلِ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْخُرُوجِ عَنْهَا مِمَّا دُونَ ذَلِكَ فَالْأَرْبَعُونَ وَالسَّبْعُ بِمَنْزِلَةِ الْأَقْلَى فِي كَوْنِهِ الْمُتَيَقِّنِ. وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ فِي الْجُمُعَةِ خَمْسِينَ، وَصَحَّ لَهُ دَلِيلٌ بِنَفْيِهِ. انْتَهَى مَلَخَصًا (س)

## [١١-المصالح المرسله]

«وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ» أي: المطلقة عما يدل على اعتبارها أو إلغائها.

## [١٢- سد الذرائع]

«وَسَدُّ الذَّرَائِعِ» جمع ذريعة - بذال معجمة وعين مهملة - كوسيلة وزناً ومعنى، ويعبر عن ذلك بالاستصلاح، وبالمناسب المرسل أيضاً «عِنْدَ السَّالِكِيَّةِ»<sup>(١)</sup> حتى جُوزوا ضرب المتهم بالسَّرقَة لِيُقَرَّرَ. وَعُورِضَ بَأَنَّهُ قد يكون بريئاً، وترك الضرب للذنب أهون من ضرب بريء.

## [١٣ و ١٤- الاستحسان والعوائد]

«وَالِاسْتِحْسَانُ» المُفَسَّر: بدليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته، وبالعدول عن الدليل إلى العادة لمصلحة، وهو المراد بقوله: «وَالْعَوَائِدُ» جمع عادة كدخول الحمام بلا تعيين أجره وزمن مكث فيه وقدر ماء، وكشرب الماء من السَّقاء بلا تعيين قدره مع اختلاف أحوال النَّاس في استعمال الماء «عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ». وَرُدَّ التفسير الأول بأنه إن تحقق عند المجتهد فمعتبر، ولا يضر قصور عبارته عنه، وإن لم يتحقق عنده فمردود قطعاً<sup>(٢)</sup>

(١) اشتهر أن القول بسد الذرائع من خصائص مذهب مالك رحمه الله، وقد حقق القرافي أنه مشترك بين المذاهب كالمصلحة المرسله والعرف. (ق)

(٢) هذا الرد لابن الحاجب، وَرَدَّ البيضاوي أيضاً بأنه لا بد من ظهوره ليتميز صحيحه عن فاسده، فإن ما ينقدح في نفس المجتهد قد يكون وهماً لا عبرة به، وَرَدَّ هذا الأسنوي بأنه إن أراد بوجوب إظهاره أنه لا يكون قبل ذلك حجة على المناظر فهذا واضح، لكنه ليس محل الخلاف، وإن أراد أن المجتهد لا يثبت به الأحكام فهو ممنوع، اللهم إلا أن يشك المجتهد في كونه دليلاً، فإنه لا يجوز له العمل به. (س)

ورد الثاني بأنه إن ثبت أن العادة حق<sup>(١)</sup> لجريانها في زمنه ﷺ أو بعده بلا إنكار منه ولا من الأئمة، فقد قام دليلها من السُّنة أو الإجماع فيعمل بها قطعاً، وإن لم تثبت حقيقتها<sup>(٢)</sup> رُدَّت قطعاً، فلم يتحقق بها ذكر استحسان مختلف فيه.

وأما تفسيره بالعدول عن قياس إلى قياس أقوى منه، فلا خلاف فيه بهذا المعنى، إذا أقوى القياسين مُقدَّم على الآخر قطعاً.

وليس من الاستحسان المختلف فيه استحسان الشافعي التَّحليف بالمصحف، والخطفي الكتابة لشيء من نجومها، وتقدير المتعة بثلاثين درهما ونحوها؛ لأنه إنما قال ذلك لأدلة فقهية مبينة في محالها، ولا ينكر التعبير به عن حكم ثبت بدليل<sup>(٣)</sup>

#### [١٥ - الاستقراء]

«وَالِاسْتِقْرَاءُ» أي: بالجزئي على الكلي، بأن يتبع<sup>(٤)</sup> جزئيات كلي ليثبت حكمها له.

ثم إن كان تاماً، بأن كان بكل الجزئيات إلا صورة النزاع، فهو دليل قطعي في إثبات الحكم في صورة النزاع عند أكثر العلماء.

وإن كان ناقصاً، بأن كان بأكثر الجزئيات، الخالي عن صورة النزاع فظني فيها لا قطعي؛ لاحتمال مخالفتها للمستقراً<sup>(٥)</sup>

(١) في (ج): إن ثبت للعادة حقيقة.

(٢) في (أ) و (هـ): يثبت. وفي (د): يثبت حقيقتها.

(٣) فالخلاف لفظي راجع إلى نفس التسمية، والمنكر عندنا إنما جعل الاستحسان أصلاً من أصول الشريعة مغايراً لسائر الأدلة، وأما استعمال لفظ الاستحسان فلسنا ننكره، فقد قال الشافعي رضي الله عنه: مراسيل ابن المسيب حسنة. رفع الحاجب (٣/٥٢٤) بتصرف

(٤) في (ب) و (هـ): يتبع.

(٥) في (ب): المستقري.

وَيُسَمَّى هذا عند الفقهاء: إلحاق الفرد النادر بالأعم الأغلب.

#### [١٦- الاستدلال]

«وَالِاسْتِدْلَالُ» وهو دليل ليس بنص من كتاب أو سنة ولا إجماع ولا قياس شرعي، فدخل فيه: القياس الاقتراني، والاستثنائي، وقولهم: الدليل يقتضي أن لا يكون الأمر كذا، خولف في كذا، لمعنى مفقود في صورة النزاع، فيبقى على الأصل الذي اقتضاه الدليل<sup>(١)</sup>، وقياس العكس، وعدم وجدان دليل الحكم. وقد بينت الجميع في شرح اللب.

#### [١٧- العصمة]

«وَالْعِصْمَةُ» وهي: المنع من المعصية بلطف الله تعالى، وفي عدّها من مدارك الحق نظر، سواء أريد بها المصدر بتقدير مضافين، أي: قول ذي العصمة، أو اسم المفعول بتقدير مضاف، أي: قول المعصوم؛ لرجوعها إلى السنة، إذ لا عصمة لغير نبي. فإن أريد بها الحفظ كما هو معناها لغة أيضاً، ليكون المراد حفظ غير الأنبياء من الأولياء فلا يُعرف كونها مدركا لأحد<sup>(٢)</sup>

(١) قال شيخ الإسلام في شرح اللب: «(الدليل يقتضي أن لا يكون) الأمر (كذا خولف) الدليل (في) كذا) أي: في صورة مثلاً (لمعنى مفقود في صورة النزاع فتبقى) هي (على الأصل) الذي اقتضاه الدليل، كأن يقال: الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقاً، وهو ما فيه من إزالتها بالوطء وغيره الذي تأباه الإنسانية لشرفها، خولف هذا الدليل في تزويج الولي لها، فجاز؛ لكمال عقله، وهذا المعنى مفقود فيها، فيبقى تزويجها نفسها الذي هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع». (ص ١٣٧)

(٢) قال الإمام القرافي في شرح التنقيح: «العصمة وهي: أن العلماء اختلفوا هل يجوز أن يقول الله تعالى لنبي أو عالم: احكم فإنك لا تحكم إلّا بالصواب؟ فقطع بوقوع ذلك موسى بن عمران من العلماء، وقطع جمهور المعتزلة بامتناعه، وتوقف الشافعي رضي الله عنه في امتناعه وجوازه ووافقه الإمام» (ص ٤٥٢). وقال الإمام الزركشي في البحر: «مسألة: يجوز أن يقال لنبي أو مجتهد: احكم بها شئت من غير اجتهاد

## [١٨ - البراءة الأصلية]

«والبراءةُ الأصليةُ» وهي: عدم الحكم على الشيء بنفي أو إثبات، فهو دليل عليها الحكم بالنفي<sup>(١)</sup> «عِنْدَ كَثِيرِينَ» فالسَّاقِط على جريح يقتله إن استمر عليه، أو يقتل كفأه إن لم يستمر. قيل: يستمرُّ عليه ولا ينتقل إلى كُفَّته؛ لأنَّ الضَّرر لا يُزال بالضَّرر؛ ولأنَّ الانتقال إلى كُفَّته استثناء فعلٍ باختياره، بخلاف المكث، وهو ما رجحته في اللب. وقيل: يتخيَّر بين الاستمرار عليه، والانتقال إلى كُفَّته لتساويهما في الضرر. وقيل: لا حُكْم فيه من إِذْنٍ أو مَنَعٍ، وهو الموافق لقول الكثيرين.

وتوقَّف الغزالي<sup>(٢)</sup> فلم يرجِّح شيئاً من الأقوال الثلاثة في المستصفي<sup>(٣)</sup>

«فهو صواب، أي فهو حكمي في عبادي، إذا علم أنه لا يختار إلا الصواب ويكون قوله إذ ذاك من جملة المدارك الشرعية، ويسمى: التفويض». (٨ / ٥١). وقال الإمام الزركشي في البحر: «وقال ابن السمعاني: هذه المسألة وإن أوردناها متكلماً الأصوليين فليست بمعروفة بين الفقهاء، وليس فيها كبير فائدة، لأن هذا في غير الأنبياء لم يوجد، ولا يتوهم وجوده في المستقبل» (٧ / ٥٢). لقد ترجم الإمام القرافي لهذه المسألة بالعصمة، وغيره يترجم لها بالتفويض، والكل يفسرها بما نقلناه، وهو معنى مغاير لما وضعه شيخ الإسلام الأنصاري

(١) في (ب): فهو دليل على الحكم الشرعي.

(٢) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام، فقيه، أصولي، متكلم، ومتصوف، له نحو مئتي مصنف، مولده سنة: ٤٥٠ هـ. ووفاته سنة: ٥٠٥ هـ. في الطبران: قصة طوس، بخراسان، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده، نسبه إلى صناعة الغزل: عند من يقوله بتشديد الزاي، أو إلى غَزَّالة: من قرى طوس لمن قال بالتخفيف، من كتبه: إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة، والاقتصاد في الاعتقاد، والوسيط، وغيرها. الأعلام

(٣) ونصه في المستصفي: «فما قولكم فيمن سقط على صدر صبي مخوف بصبيان وقد علم أنه لو مكث قتل من تحته، أو انتقل قتل من حواليه، ولا ترجيح، فكيف السبيل؟ قلنا: يحتمل أن يقال: امكث؛ فإننا لا انتقال فعل مستأنف لا يصح إلا من حي قادر، وأما ترك الحركة فلا يحتاج إلى استعمال قدرة.



واختار الثالث في المنخول<sup>(١)</sup>، ولا ينافي قوله - كإمامه -: لا تخلو واقعة عن حكم الله؛ لأنَّ مرادها بالحكم فيه ما يصدق بالحكم المتعارف بانتفائه- لقول إمامه لما سأله هو عن ذلك: حكم الله هنا أن لا حكم<sup>(٢)</sup>

«ويحتمل أن يقال: يتخير؛ إذ لا ترجيح. ويحتمل أن يقال: لا حكم لله تعالى فيه فيفعل ما يشاء؛ لأن الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس على منصوص، ولا نص في هذه المسألة ولا نظير لهذه المسألة من المنصوصات حتى يقاس عليه، فبقي على ما كان قبل ورود الشرع، ولا يبعد خلو واقعة عن الحكم فكل هذا محتمل، وأما تكليف المحال فمحال. والله أعلم». (٢٩٨-٢٩٩)

(١) ونصه في المنخول: «والمختار في صورة القتل أن يقال: لا حكم لله تعالى فيه فلا يؤمر بمكث ولا انتقال، ولكن إن تعدى في الابتداء انسحب حكم العدوان، وإن لم يقصد فلا يعصي ولا تكليف عليه، ونفي الحكم حكم لله تعالى في هذه الصورة». (ص ١٢٩-١٣٠)

(٢) قال الشيخ السيناوي في الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: «واختار الغزالي الثالثة في المنخول له الذي لخص فيه البرهان لإمامه إمام الحرمين، نعم لا منافاة بين قول الغزالي كإمامه إمام الحرمين: لا تخلو واقعة عن حكم الله، حيث أن مرادها بالحكم بالمعنى الأعم، قال المحقق البنانى: وهو ما يتحقق ويثبت للشيء في نفس الأمر سواء كان الحكم المتعارف أو نفيه اه. أي لا خصوص الحكم المتعارف وهو أن يكون الأحكام الخمسة. قال الجلال السيوطى: لأن المراد بالحكم في قوله: حكم، أي من الأحكام الخمسة، والبراءة الأصلية حكم الله، ولا تخلو واقعة عن حكم بهذا الاعتبار. وقال الشيخ عز الدين في قواعده: ليس في هذه المسألة حكم شرعي، وهى باقية على الأصل في انتفاء الشرع. اه. وأصلها أن الغزالي سأل إمامه أعني إمام الحرمين فقال له: كيف تقول: لا حكم وأنت ترى أنه لا تخلو واقعة عن حكم؟ فقال: حكم الله أن لا حكم. فقال: لا أفهم هذا. قال الأبياري: وهذا أدب حسن، وتعظيم للكابر، لأنَّ هذا تناقض، إذ لا حُكْمَ نفي عام، وكيف يُتصور ثبوت الحكم مع نفيه على العموم، فهذا لا يفهم لا لعجز السامع عن الفهم بل لكونه غير مفهوم في نفسه، وبما قرر أزيل إشكال جواب الإمام تلميذه حجة الإسلام، حيث أنه حول الوقف حام». (٣٨/١)

## [١٩- الاقتران]

«وَالْإِقْرَانُ» أي: بين جملتين لفظاً، بأن تعطف<sup>(١)</sup> إحداهما على الأخرى، هل يقتضي التسوية بينهما في حكم لم يُذكر، وهو معلومٌ لإحداهما من خارج أو لا، فيعطف واجب على مندوب أو مباح، وعكسه؟  
الرَّاجِحُ «عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ الْمُزْنِيُّ»<sup>(٢)</sup> مِنَّا «وَأَبِي يُوسُفَ»<sup>(٣)</sup> من الحنفية الأول. وعند الجمهور الثاني.

مثاله: خبر أبي داود: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة)<sup>(٤)</sup> فالبول فيه ينجسه بشرطه كما هو معلوم، وذلك حِكْمَةُ النهي. قال بعض القائلين بالأول: فكذا الاغتسال فيه، للقرآن بينهما. وخالف المزني فيه لما ترجّح على

---

(١) في (ب): يعطف.

(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، صاحب الإمام الشافعي، من أهل مصر، كان زاهدا عالما مجتهدا قوي الحجة، وهو إمام الشافعيين، مولده سنة: ١٧٥ هـ. ووفاته سنة: ٢٦٤ هـ. من كتبه: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمختصر، والترغيب في العلم. نسبته إلى مزينة من مضر. قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي، وقال في قوة حجته: لو ناظر الشيطان لغلبة. الأعلام

(٣) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة سنة: ١١٣ هـ. وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه الرأي، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته، ببغداد سنة: ١٨٢ هـ. وهو على القضاء، وهو أول من دُعي قاضي القضاة، ويقال له: قاضي قضاة الدنيا، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب، من كتبه: الخراج، والآثار وهو مسند أبي حنيفة، والنوادر، واختلاف الأمصار، وغيرها. الأعلام

(٤) سنن أبي داود (رقم: ٧٠).

الْقِرَانِ فِي أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الْحَدَثِ طَاهِرٌ لَا يَنْجَسُ، وَيَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّهْيِ ذَهَابُ الطَّهَوْرَةِ بِشَرْطِهِ.

[٢٠- الاستدلال على انتفاء الشيء بانتفاء دليله]

«وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى انْتِفَاءِ الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ دَلِيلِهِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ الْأُسْتَاذِ» أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي.

[٢١- مفهوم اللقب]

«وَمَفْهُومُ اللَّقَبِ» عَلِمَا كَانَ أَوْ اسْمَ جِنْسٍ، نَحْوُ: عَلَى زَيْدٍ حَجٌّ، أَيْ: لَا عَلَى عَمْرٍو، وَفِي النَّعْمِ زَكَاةٌ، أَيْ: لَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَاشِيَةِ، فَهُوَ حُجَّةٌ كَالصِّفَةِ «عِنْدَ الدَّقَاقِ، وَالْقَاضِي أَبِي حَامِدٍ<sup>(٢)</sup>» وَغَيْرُهُمَا «وَكَانَ ابْنُ فُورَكٍ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ: إِنَّمَا لَا قَيْسُ» إِذْ لَا فَائِدَةَ لَذِكْرِهِ إِلَّا نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ اسْتِقَامَةُ الْكَلَامِ؛ إِذْ يَأْسِقُاطُهُ يَحْتَلُّ، بِخِلَافِ إِسْقَاطِ الصِّفَةِ.

(١) بِمَعْنَى انْتِفَاءِ وَجْدَانِ دَلِيلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ غَايَةُ مَا يَشْتَبِهُ نَظَرَ الْمُسْتَدَلِّ ذَلِكَ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَمَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ وَلَا تَصِلُ قُدْرَتُهُ إِلَيْهِ، فَتَأْمَلُ. (م.)

(٢) أَحْمَدُ بْنُ بَشْرٍ بْنُ عَامِرٍ، أَوْ ابْنُ عَامِرٍ بْنُ بَشْرٍ، أَبُو حَامِدٍ الْعَامِرِيُّ الْمُرُورُودِيُّ، وَهُوَ شَيْخُ أَبِي حَيَّانَ التَّوْحِيدِيِّ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ وَدَرَسَ بِهَا، وَأَخَذَ عَنْ أَهْلِهَا، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْجَامِعُ فِي فَهْمِ الشَّافِعِيَّةِ، وَشَرْحُ مَخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ، تُوُفِيَ سَنَةَ: ٣٦٢ هـ. الْأَعْلَامُ

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكٍ الْأَنْصَارِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَبُو بَكْرٍ، وَاعَظَ عَالَمَ الْأَصُولِ وَالْكَلَامِ، مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، سَمِعَ بِالْبَصْرَةِ وَبَغْدَادَ، وَحَدَّثَ بِنَيْسَابُورَ، وَبَنَى فِيهَا مَدْرَسَةً، وَتُوُفِيَ عَلَى مَقْرَبَةٍ مِنْهَا سَنَةَ: ٤٠٦ هـ. فَتَلَّ إِلَيْهَا، لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: بَلَغَتْ تَصَانِيفُهُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ قَرِيبًا مِنَ الْمِثَّةِ. مِنْهَا: مُشْكَلُ الْحَدِيثِ، وَالنِّزَامِيُّ فِي أَصُولِ الدِّينِ أَلْفَةً لِنِزَامِ الْمَلِكِ، وَالْحُدُودُ فِي الْأَصُولِ، وَأَسْمَاءُ الرِّجَالِ، وَغَيْرُهَا. الْأَعْلَامُ

## [٢٢- حكم العقل]

«وَحُكْمُ الْعَقْلِ» في الأفعال فهو حُجَّةٌ «عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ» وتقدّم الكلام عليه في الفصل السابق، وقد بسطت الكلام عليه في شرح اللب<sup>(١)</sup>

## [٢٣- الهاتف]

«وَالْهَاتِفُ» أي: الصوت<sup>(٢)</sup> «الْمَعْلُومُ صِدْقُهُ».

## [٢٤- الإلهام]

«وَالْإِلَهَامُ» وهو لغة: إيقاع شيء في القلب، كما يقال: ألهمه الله الصبر. وعرفا: إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر يخص به الله تعالى بعض أصفياه. وقيل: هو ما يُلقَى في الرُّوع بطريق الفيض الإلهي، والرُّوع: - بضم الراء المهملة - القلب والعقل، - وبفتحتها - الفُزع بضم الفاء، والزاي المعجمة<sup>(٣)</sup>. وقيل: الإلهام ما

(١) قال في شرح اللب عند ذكره مسألة الحسن والقيح: «أما عند المعتزلة فعقليان، أي: يحكم بهما العقل بمعنى أنه طريق إلى العلم بهما، يمكن إدراكه به من غير ورود سمع؛ لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه عند الله، أي: يدرك العقل ذلك إما بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار، أو بالنظر كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار، وقيل: العكس، والشرع يؤكد ذلك، أو بإعانة الشرع فيما خفي على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال، وتركت كالأصل المدح والثواب للعلم بهما من ذكر مقابلهما الأنسب بأصول المعتزلة؛ إذ العقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب بقبلها، وإن لم يتخلف أيضا. (ص ٧)

(٢) في (أ) و (ج) و (د): المصوت.

(٣) كذا في (ب) و (ج)، وفي (هـ): بضم الزاي المعجمة. قال في اللسان: «وقرأ الحسنُفُزع، أي: فزعَتْ مِنَ الْفَزَعِ». وقال في القاموس: «وَالْفَزَاعَةُ، مُشَدَّدَةٌ: الرَّجُلُ يُفَزَعُ النَّاسَ كَثِيرًا. وَكَهْمَزَةٌ: مَنْ يُفَزَعُ مِنْهُمْ، وَبِالضَّمِّ: مَنْ يُفَزَعُ مِنْهُ، وَفَزَعَ عَنْهُ، بِالضَّمِّ، تَفْزِيعًا: كُشِفَ عَنْهُ الْخَوْفُ».

حَرَكَ القلب ودعا إلى العمل من غير استدلالٍ بآية ولا حديث ولا أثر ولا نظر في حجة شرعية<sup>(١)</sup>

[٢٥- شرع من قبلنا]

«وَشَرَعُ مَنْ قَبْلُنَا» كل من الثلاثة حجة «عِنْدَ آخَرَيْنِ» وعند الجمهور ليست بحجة، إلا أن يكون الإلهام من معصوم فهو حجة، كما مرَّت الإشارة إليه في الكلام على قوله: (والعصمة).

[أقوى الأدلة]

«وَأَقْوَى الْأَدِلَّةِ»: المذكورة «الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، وَلَمْ يُخَالِفْ أَحَدٌ<sup>(٢)</sup> فِي حُجَّتَيْهِمَا. وَبَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ: الْإِجْمَاعُ» أي: زاده على ما ذكر<sup>(٣)</sup>، فقال: وأقوى الأدلة الكتاب والسنة المتواترة والإجماع.

(١) هذه زيادة في: (ب) و (ج) و (ه).

(٢) في (ج) جَعَلَ لفظ: (أحد) من الشرح وليس من المتن.

(٣) وعليه فالأفصح: (والإجماع) بزيادة الواو؛ لتقرير المزيد بصراحة العطف على ما قبله، ولعلَّ الأظهر أن يكون مراده أن بعض الحنفية ذهب إلى أن أقوى الأدلة الإجماع، وعليه فلا حاجة لزيادة الواو. والقول بتقديم الإجماع ذكره القرافي في تنقيحه، وعبارته في باب الإجماع: «وهو مقدم على الكتاب والسنة والقياس» وعلَّله بكونه معصوما قطعيا ليس فيه احتمال بخلاف غيره، فإنه يقبله. ثم قال: «والمراد بالإجماع هو الإجماع القطعي اللفظي المشاهد أو المنقول بالتواتر، وأما أنواع الإجماعات الظنية فالكتاب يقدم عليها» اهـ. والمشهور أن مرتبة الإجماع بعد الكتاب والسنة لدى الجمهور. (ق)

## [دلالة الكتاب]

«فَأَمَّا الْكِتَابُ فَدَلَالَتُهُ:»

[أولاً: الفعل]

«إِمَّا فِعْلٌ كَرَّمِي اللهُ قَوْمَ لُوطٍ بِالْحَجَارَةِ».

[ثانياً: القول وهو أربعة أقسام]

«وَأَمَّا قَوْلٌ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ» وفي نسخة: (فدلالته أربعة) «نَصٌّ وَظَاهِرٌ وَعُمُومٌ وَمَفْهُومٌ».

[١ - النص]

«فَالنَّصُّ:» هنا<sup>(١)</sup> «مَا تَعَيَّنَ لِوَاحِدٍ» أي: لمعنى واحد كزيد في نحو: جاء زيد.

[٢ - الظاهر]

«وَالظَّاهِرُ: مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ وَهُوَ فِي أَحَدِهِمَا أَظْهَرُ، إِمَّا بِوَضْعِ اللَّغَةِ كَالْأَمْرِ لِلْإِيجَابِ وَالتَّنْذِيرِ» فإنه لغة، بل وشرعا [في الوجوب]<sup>(٢)</sup>، أظهر منه في النذب «أَوْ» بوضع «الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ الْمَنْقُولَةِ مِنَ اللَّغَةِ إِلَيْهِ» أي: إلى الشرع، فإنها شرعا في معناها الشرعي وهو: الأقوال والأفعال المعروفة، أظهر منه في معناها اللغوي وهو الدعاء.

(١) قيّد بذلك لأنّ للنص إطلاقات منها: مقابل الظاهر كما هنا، ومنها: مقابل القياس والاستنباط والإجماع فيراد به الدليل من الكتاب والسنة سواء كان ظاهراً أو نصاً بالمعنى المراد هنا، ومنها في كلام الفقهاء: ما قابل المخرج، فيراد به قول صاحب المذهب. (س)

(٢) كذا في: (ج).

## [٣- العموم]

«وَالْعُمُومُ: كُلُّ لَفْظٍ عَمَّ شَيْئَيْنِ صَاعِدًا» بنصبه عطفا على المفعول به؛ أو مفعولا مطلقا، أي: فيصعد صاعدا؛ أو حالا، أي: فيذهب لفظ العام صاعدا.

«وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ» أي: في العموم «الِاسْتِغْرَاقُ»<sup>(١)</sup> لجميع الأفراد الممكنة للعام وإن لم يجتمع<sup>(٢)</sup> في الوجود «أَوِ الْاجْتِمَاعُ» لها فيه؟ «قَوْلَانِ» أوجهها الأول، وفي نسخة: (فيه قولان).

## [٤- المفهوم]

«وَالْمَفْهُومُ: مَا» أي: معنى «دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي حَقْلِ النَّطْقِ» سواء كان مفهوما موافقا كتحریم ضرب الوالدين، الدال عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ [الإسراء: ٢٣] أم مخالفة كنفي الزكاة عن المعلوفة، الدال عليه خبر: (في الغنم السائمة زكاة)<sup>(٣)</sup> «وَكُلُّهُ» أي: وكل مفهوم «إِلَّا اللَّقَبُ» أي: إلا مفهوم اللقب «حُجَّةٌ» بخلاف مفهوم اللقب كما مر.

«وَأَنْكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ»<sup>(٤)</sup> «الْجَمِيعَ» أي: جميع المفاهيم. المعروف عنه: جميع مفاهيم المخالفة، أي: لم يقل بشيء منها، وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق

(١) من هنا يوجد نقص في النسخة: (ه)، حتى قوله في المتن: (والموصل إلى التصورات).

(٢) في (ب): تجتمع.

(٣) روي الحديث بغير هذا اللفظ. أخرج البخاري في صحيحه (باب زكاة الغنم): «وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة.. الخ» (رقم: ١٤٥٤).

(٤) النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة سنة: ٨٠هـ. وكان يبيع الخنز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، وأراد عمر بن هبيرة أمير العراقيين على القضاء،

فلأمرٍ آخر، كما في انتفاء الزكاة عن المعلوفة، قال<sup>(١)</sup>: الأصل عدم الزكاة، ووردت في السائمة، فبقيت المعلوفة على الأصل.

---

«فامتنع، وأراد المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة إنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات، قال ابن خلكان: هذا هو الصحيح. وكان قويّ الحجة، من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته، وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حسن المنطق والصورة، جهوريّ الصوت، إذا حدّث انطلق في القول وكان لكلامه دويّ، وعن الإمام الشافعيّ: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، له: مسند في الحديث جمعه تلاميذه، والمخارج في الفقه رواه عنه تلميذه أبو يوسف، وتنسب إليه رسالة: الفقه الأكبر، توفي ببغداد سنة: ١٥٠ هـ. وأخباره كثيرة. الأعلام

(١) في (ب): فلان الأصل.. الخ.



## [دلالة السنة]

«وَأَمَّا السُّنَّةُ فَدَلَالَتُهَا ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup> قَوْلٌ وَفِعْلٌ وَإِقْرَارٌ» ومن اقتصر على الأولين اكتفى بالثاني عن الثالث لشموله؛ لأنه كَفَّ عن الإنكار، والكَفُّ فعل.

[أولاً: القول]

[١- الخارج على غير سبب]

«فَالْقَوْلُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ أَيْ: غَيْرُ خَارِجٍ عَلَى سَبَبٍ وَيَنْقَسِمُ كَمَا سَبَقَ» أي: إلى نصٍّ، وظاهرٍ، وعمومٍ، ومفهوم.

[٢- الخارج على سبب]

«وَلِإِمَّا خَارِجٌ عَلَى سَبَبٍ» في سؤال أو غيره «وَهُوَ» أي: الخارج على سبب «إِمَّا أَنْ يَسْتَقِلَّ» بأن يفيد «بِدُونِهِ» أي: بدون السبب «كَقَوْلِهِ» ﷺ: «(الْمَاءُ طَهُورٌ)<sup>(٢)</sup>»، لِمَنْ سَأَلَ عَنْ بَثْرِ بَضَاعَةٍ بكسر الموحدة وضمها «فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَعُمُّ» السبب وغيره عملاً بعموم اللفظ «وَقِيلَ: يُقْصَرُ عَلَى السَّبَبِ» لوروده فيه.

«وَلِإِمَّا أَنَّهُ لَا يَفِيدُ بِدُونِ السَّبَبِ، ك: (نَعَمْ) و (بَلَى)، وكالجابوب بالاستفهام فيما ذكره بقوله: «كَحَدِيثِ الْمُجَامِعِ» في رمضان، وهو في الصحيحين بلفظ: (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت، قال: وما أهلكك، قال: وقعتُ زوجتي

(١) بقي رابع وهو الهم على العقد، فقد احتج الشافعي رضي الله عنه في الجديد على تنكيس الرداء في الاستسقاء بأنه ﷺ استسقى وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فجعل ما هم به ولم يفعله سنة. (س)

(٢) ونص الحديث كما في سنن أبي داود: عن أبي سعيد الخدري، أنه قيل لرسول الله ﷺ: أتتوضأ من بثر بضاعه وهي بثر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟ فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء». (رقم: ٦٦)

في رمضان، قال: هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا، ثم جلس.. الحديث<sup>(١)</sup>

[ثانياً: الفعل]

[١- ما أتى على غير وجه القربة]

«وَأَمَّا الْفِعْلُ فَضَرَبَانِ» أحدهما «مَا أَتَى عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ» بأن كان جِليّاً، أي: خلقياً، كالقيام والقعود والأكل والشرب «فَمُبَاحٌ» وقيل: مندوب.  
[٢- ما أتى على وجه القربة وهو على قسمين]

[الأول: ما كان غير مبتدأ وكان امثالاً لأمر أو بياناً لمجمل]

والثاني ما ذكره بقوله: «أَوْ عَلَى وَجْهٍهَا» أي: القربة «فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ» فعله «امْتِثَالاً» لأمرٍ من الله تعالى له ﷺ «أَوْ بَيَاناً لِمُجْمَلٍ» كقَطْعِهِ السَّارِقَ من الكوع بياناً للمحلّ القطع في آية السرقة «فَيُعْتَبَرُ» أي: الفعل الواقع امثالاً أو بياناً «بِهِ» أي: بالأمر أو المبين، فيجب الفعل المذكور أو يُندب أو يُباح بحسب الأمر أو المبين.

[الثاني: ما كان مبتدأ ولم يكن امثالاً لأمر، ولا بياناً لمجمل]

«أَوْ يَكُونَ» فعله «مُبْتَدَأٌ» أي: لا امثالاً ولا بياناً «فَقِيلَ: يَقْتَضِي الْوُجُوبَ» لأنه أحوط، وهو الأصح «أَوْ النَّدْبَ» لأنه المتحقق بعد الطلب، أو الإباحة لأن الأصل عدم الطلب «أَوْ الْوَقْفَ» في الكل لتعارض الأدلة.

(١) صحيح مسلم: (رقم: ١١١١)، وتكملة الحديث: «ثم جلس، فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، قال: أفقر منا؟ فما بين لابتها أهل بيت أحوج إليه منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك».

## [ثالثاً: الإقرار]

«وَأَمَّا الْإِقْرَارُ» منه ﷺ على قولٍ غيره أو فعله «فَكُهُمَا» أي: فكقوله ﷺ وفعله.

## [شروط الإقرار]

«بِشَرْطِ عِلْمِهِ» ﷺ «بِالْفِعْلِ» أي: بفعل غيره بالمعنى الشامل لقوله، لسقوط التكليف عنه إذا لم يعلم به.

«و» بشرط «أَنْ لَا يَكُونَ» الفعل المذكور «مُعْتَقِداً لِكَاْفِرٍ».

«و» أَنْ «لَا» يكون «فِعْلَ مَلِكٍ» يخاف سطوته، بناءً لأَوَّلِهَا على أَنَّ الْكَافِرَ غَيْرُ مَكْلَفٍ بِالْفُرُوعِ، ولثانيتها على أَنَّ شَرْطَ الْإِنْكَارِ عَدَمُ الْخَوْفِ، وهو منتفٍ عنه ﷺ حيثُ، لكن الأصحَّ أَنَّ الْكَافِرَ مَكْلَفٌ بِالْفُرُوعِ، وَأَنَّ الْخَوْفَ مُتَنَفٍ عَنْهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مُوعِودٌ بِالْعَصْمَةِ وَالنَّصْرِ، فَكُلُّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ ضَعِيفٌ.

## [الإجماع]

[تعريفه وحجته]

«وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ» وهو: اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصرٍ على أيِّ أمرٍ كان «فَإِذَا أَنْ يَنْبُتَ» أي: الإجماع «يَقُولُ بِمَجْمَعِهِمْ» أي: جميع مجتهدي الأمة «أَوْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ وَسُكُوتُ الْبَاقِينَ» عن الحكم فيه.

«وَالأَوَّلُ: حُجَّةٌ وَإِجْمَاعٌ» اتفاقاً «وَالثَّانِي: حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ<sup>(١)</sup>» لأنَّ سكوت العلماء في مثل ذلك يُظَنُّ منه الموافقة عادةً، وقيل: ليس بحُجَّةٍ؛ لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والمهابة والتردد في الحكم.

«وَفِي تَسْمِيَّتِهِ» أي: الإجماع السكوتي «إِجْمَاعًا، خِلَافٌ لَفُطِّيٍّ» لأنَّ من قال: إنَّه إجماع، نَزَلَ السُّكُوت منزلة القول، ومن قال: ليس بإجماع، لم يَنْزِلْهُ منزلته للاحتمال السابق.

وبالجملة، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُسَمَّى إجماعاً. وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح اللب<sup>(٢)</sup>

(١) قال المصنف في سلاسل الذهب: الخلاف في كونه حجة أم لا، يبنى على الخلاف في أنَّ كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد؟ وذلك لاحتمال أن الساكت إنها ترك الإنكار لاعتقاده أن كل مجتهد مصيب. (س)

(٢) انظر شرح اللب: (ص ١٠٨)

## [القياس]

[تعريفه]

«وَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَهُوَ» لغة: التقديرُ والمساواة، وعرفا: «مُساواةٌ فرعٍ لأَصْلٍ لا شَرِيكَ لِهَما فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ» له، وهو المجتهد مطلقا أو مقيدا، وافق ما في نفس الأمر أو لا؛ بأن ظهر غلطه، فيتناول الحد: القياسُ الفاسدُ كالصَّحيح. وإن خُصَّ المحدودُ بالصَّحيحِ حُذِفَ من الحدِّ الأخير، وهو: (عند المَثبت) فلا يتناول حينئذٍ إلا الصحيح؛ لانصراف المساواة المطلقة إلى ما في نفس الأمر. والفاقدُ قبل ظهور فساده معمولُ به كالصَّحيح.

[أركانُه]

«وَأَزْكَاهُ» أي: القياس «أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ» وهو: المَقْيَسُ عليه.  
«وَالْفَرْعُ» وهو: المقيس.  
«وَالْعِلَّةُ» وهي: المعنى المشترك بينهما.  
«وَحُكْمُ الْأَصْلِ» وهو: ما يتعدَّى بواسطة العلة إلى الفرع.

[١- الأصل]

«فَالْأَصْلُ: حَقْلُ الْحُكْمِ، الْمُشَبَّهُ بِهِ» بالرفع صفة محل<sup>(١)</sup>، أي: المقيس عليه. «وَقَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ: دَلِيلُهُ» أي: دليل الحكم. «وَقَالَ» أبو الحسن إلكيا- بكسر الهمزة والكاف - ومعناه بلغة الفرس: الكبير «الطَّيْرِيُّ:» المعروف بالهراسي<sup>(٢)</sup> «حُكْمُهُ»

(١) في (أ) و (ب): المحل. وفي (د): لمحل.

(٢) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بإلكيا الهراسي، فقيه شافعي، مفسر، ولد في طبرستان سنة: ٤٥٠ هـ. وسكن بغداد فدرّس بالنظامية. ووعظ وأثهم بمذهب

أي: حكم المحل المذكور<sup>(١)</sup>

[٢- الفرع]

«وَالْفَرْعُ: الْمَحَلُّ الْمُسَبَّبُ» بالأصل «وَقِيلَ: حُكْمُهُ» ولا يأتي قولٌ كالأصل بأنه دليل الحكم؛ لأنَّ دليله القياس.

[٣- الحكم]

«وَالْحُكْمُ» في الأصل والفرع «الْكَلَامُ الْقَدِيمُ» فالحكمان يتحدان ذاتاً، وإنَّما يتغايران باعتبار المحل؛ وبهذا الاعتبار صحَّ تفريعُ حكم الفرع على حكم الأصل، وإلا فالقديم لا تفريع فيه.

[٤- العلة]

«وَالْعِلَّةُ: الْمَعْنَى الْمُفْتَضِي لِلْحُكْمِ» ويُعبَّرُ عنها بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع كما قدَّمته، وبالوصف الجامع بينهما.

[المناسبة]

«وَالْمُنَاسَبَةُ» بين الحكم وعمله «شَرْطُفِي الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ» وهي: ما تفيد وجود المعلول، ولهذا لا تتعدَّد؛ لأنَّ تعددها يؤدي إلى: الجمع بين النقيضين؛ إذ الشيء يُأسَّنده

«الباطنية فُرْجَم، وأراد السلطان قتله فحماء المستظهر، وشهد له، توفي سنة: ٥٠٤ هـ. من كتبه: أحكام القرآن. الأعلام

(١) فإذا قسنا النبيذ - في تحريم شربه - على الخمر المنصوص على تحريمها بقوله: الخمر حرام، فالأصل هو الخمر التي هي محل التحريم. وعند المتكلمين: النصُّ الدال على التحريم؛ لأنه الذي عرف به التحريم. وعند الطبري: الثابت في الخمر؛ لأنه الذي يتفرع عليه تحريم النبيذ. والنزاع لفظي باعتبار النظر إلى الأصل القريب والبعيد والمتوسط، فتأمل. (س)

إلى كُلِّ منها<sup>(١)</sup> يستغني عن الباقي<sup>(٢)</sup> فيلزم أن يكون مستغنيا عن كُلِّ منها<sup>(٣)</sup>، وغير مستغن عنه، وإلى: تحصيل الحاصل في التعاقب، حيث يوجد بها عدا الأولى عين ما وُجِدَ بها<sup>(٤)</sup> «لَا فِي الشَّرْعِيَّةِ» وهي: ماتفيد العلم بوجود المعلول، ولهذا يجوز تعدُّدها<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ العللَ الشرعية علاماتٌ، ولا مانع من اجتماع علاماتٍ على شيء واحد.

### [أقسام العلة الشرعية]

«وَتَنْقَسِمُ» أي: العلة الشرعية «إِلَى قَاصِرَةٍ وَهِيَ: أَنْ لَا تَتَعَدَّى» محل النص «إِلَى فَرْعٍ، وَ» إلى «مُتَعَدِّيَّةٍ، وَاسْمُهَا يُغْنِي عَنْ تَفْسِيرِهَا» بأنها التي تتعدى محل النص إلى فرع.

### [المعلول]

«وَالْمَعْلُولُ: هُوَ الْحُكْمُ» الأنسب بكلامه: وحكم الأصل هو المعلول «لأنَّ تَأْثِيرَ الْعِلَّةِ فِيهِ» أي: في الحكم «وِفَاقًا لِلْقَوْلِ<sup>(٦)</sup>، لَا الذَّاتُ» بالرفع، أي: المؤثر في الحكم

(١) في (أ): منها.

(٢) في (أ): الثاني.

(٣) في (أ) و (ج): منها.

(٤) في (ب): حيث يوجد بها عدا الأولى غير ما وجد بها. وفي (أ): حيث لا يوجد بها عدا الأولى عين ما وجد بها، وفي هامشها الصواب غير.

(٥) أي: كاللمس والبول والغائط، ثبت لكل واحد منها الحدث، والقصاص والردة تثبت لكل منها القتل، وهذا مذهب الجمهور، بل جوزوا تعدد العلة العقلية، وذهب الإمام إلى الجواز عقلا لا شرعا، وقال: إن المختلفين في المسائل يختلفون في العلل كاختلافهم في الحكم. (س)

(٦) محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، القفال، أبو بكر، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب، من أهل ما وراء النهر، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده، مولده سنة: ٢٩١هـ. ووفاته في الشاش وراء نهر سيحون سنة: ٣٦٥هـ. رحل إلى

العلة لا الذات «الَّتِي حَلَّتْهَا الْعِلَّةُ كَالْخَمْرِ» فَإِنَّ الْإِسْكَارَ حَالٌ فِيهَا «خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ<sup>(١)</sup>» فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الذَّاتَ هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ فِي الْحُكْمِ.

وتعبيره بالتأثير جارٍ على قول من يجعل العلة مؤثرة في الحكم إما بذاتها وهو قول المعتزلة، أو بإذن الله وهو قول الغزالي؛ أما على قول من يجعلها المعرّف للحكم وهو الأصح فالمناسب التعبير بالتعريف.

### [أقسام القياس]

#### [١- الجلي]

«وَيَنْقَسِمُ الْقِيَاسُ إِلَى حَيٍّ وَهُوَ: مَا قُطِعَ فِيهِ بِنْفِي الْفَارِقِ<sup>(٢)</sup>، كَالْحَاقِ الضَّرْبِ بِالتَّائِيْفِ» فِي التَّحْرِيمِ، وَكَالْقَطْعِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ بِأَنْ كَانَ ثُبُوتُ الْفَارِقِ فِيهِ ضَعِيفًا بَعِيدًا جَدًّا كَقِيَاسِ الْعَمِيَاءِ عَلَى الْعَوْرَاءِ فِي الْمَنْعِ مِنَ التَّضْحِيَةِ الثَّابِتِ بِخَبَرٍ: (أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرَهَا.. الخ)<sup>(٣)</sup> «وَقِيلَ: لَيْسَ الْجَلِيُّ بِقِيَاسٍ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنَ النَّصِّ» فَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ لَفْظِيَّةٌ لَا مَدْخُلُ لِلْقِيَاسِ فِيهَا.

«خراسان والعراق والحجاز والشام، من كتبه: أصول الفقه، ومحاسن الشريعة، وشرح رسالة الشافعي. الأعلام

(١) الحسن أو الحسين بن القاسم الطبري، أبو علي، فقيه شافعيّ بحاث، أصله من طبرستان، سكن بغداد وتوفي بها، قال ابن كثير: أحد الأئمة المحررين في الخلاف وأول من صنف فيه، له: المحرر في النظر وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد، والإيضاح والعدة عشرة أجزاء كلاهما في فقه الشافعية. الأعلام

(٢) قال المحلي: أي: بإلغائه، فكتب ابن قاسم: فسر به؛ لأن ثبوت الفارق في الجملة من ضرورة التعدد؛ إذ لو انتفى رأساً انتفى التعدد، فليس المراد بنفيه انتفاء ثبوته، بل انتفاء تأثيره وهو معنى إلغائه، فكان المتن على حذف مضاف اهـ. (ق)

(٣) عن عبيد بن فيروز، مولى بني شيبان في حديثه قال: سألت البراء بن عازب: ما كره رسول الله ﷺ من الأصاحي، أو ما نهى عنه من الأصاحي؟ فقال: قام فينا رسول الله ﷺ، قال: ويده أطول من يدي أو



[٢- غير الجلي وهو على أقسام]

«وَعَبْرُ الْجَلِيِّ مَا يَحْتَمِلُ الْفَارِقُ» احتمالا لا بُعْدَ فيه جدا.

[الأول: قياس كانت العلة فيه مستنبطة من النص]

«فَمِنَّهُ» أي: من غير الجلي «مَا» أي: قياس «كَانَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ مُسْتَنْبَطَةً» من النص «كَقِيَاسِ الْأَرُزِّ عَلَى الْهَرِّ بِجَامِعِ الطَّعْمِ» فإنه مستنبط من خبر: (الطعام بالطعام مثلا بمثل)<sup>(١)</sup>، فهو العلة في الأصل، لا القوت ولا الكيل؛ ولهذا كان التفاح ربويا.

[الثاني: قياس الشبه]

«وَمِنَّهُ قِيَاسُ الشَّيْءِ»<sup>(٢)</sup> وهو: مشابهة وصف للمناسب والطردي، فمشاهاته للأول تقتضي<sup>(٣)</sup> عليته دون مشابهاته للثاني؛ لأنه<sup>(٤)</sup> يشبه الطردي من حيث إنه غير مناسب بالذات، ويشبه المناسب بالذات من حيث التفات الشرع إليه في الجملة، كالذكورة والأنوثة في القضاء والشهادة.

«قال: بدي أقصر من يده، قال: أربيع لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها، والمریضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والكسير التي لا تنقي، فقلت للبراء: فإننا نكره أن يكون في الأذن نقص، أو في العين نقص، أو في السن نقص، قال: فما كرهته فدعه، ولا تحرمه على أحد. أخرجه أحمد في مسنده: (رقم: ١٨٦٦٠)، وابن حبان في صحيحة: (رقم: ٥٩٢٢)، وأبو داود في سننه: (رقم: ٢٨٠٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحة عن معمر بن عبد الله، أنه أرسل غلامه بصاع قمح، فقال: بعه، ثم اشتر به شعيرا، فذهب الغلام، فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع، فلما جاء معمر أخبره بذلك، فقال له معمر: لم فعلت ذلك؟ انطلق فردّه، ولا تأخذن إلا مثلا بمثل، فإني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: الطعام بالطعام مثلا بمثل، قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير، قيل له: فإنه ليس بمثله، قال: إني أخاف أن يضارع.

(٢) في هامش (أ): الشبيه.

(٣) في (ب) و (ج): يقتضي.

(٤) علة لتسميته قياس الشبه. (س)

ومنه قياس غلبة الأشباه في الحكم والصفة أو في أحدهما «وَهُوَ: أَنْ تُشَبِّهَ الْحَادِثَةُ أَصْلَيْنِ فَتُلْحَقَ بِأَكْثَرِهِمَا شَبْهًا» مثال غلبتها في الحكم والصفة: إلحاق العبد بالمال في إيجاب القيمة بقتله بالغمة ما بلغت؛ لأنَّ شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحر فيهما، أما الحكم: فكونه يباع ويؤجر ويعار ويودع وتثبت عليه اليد، أما الصفة: فكتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة وتعلق الزكاة بقيمته إذا تجر فيه.

وبما تقرر علم أن في كلام المصنف إجحافاً<sup>(١)</sup>، وقد بسطت الكلام على ما ذكر في شرح اللب<sup>(٢)</sup>

### [الثالث: قياس الدلالة]

«وَمِنْهُ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ وَهُوَ: مَا لَمْ يُذَكِّرْ فِيهِ عِلَّتُهُ<sup>(٣)</sup>» صريحاً، وإنما تذكر فيه: بلازمها، كأن يقال: النبيذ حرام كالخمر؛ بجامع الرائحة المشتدة، وهي لازمة للإسكار، أو: بأثرها، كأن يقال: القتل بمثقل يوجب القود كالقتل بمحدد؛ بجامع الإثم، وهو أثر العلة، وهي القتل العمد العدوان، أو: بحكمها، كأن يقال: تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به؛ بجامع وجوب الدية عليهم بذلك حيث كان غير عمد، وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في المقيس والقتل منهم في المقيس عليه.

(١) أي: لأن كلام المصنف يوهم أن قوله: (أن تشبه الحادثة.. الخ)، تعريف لمطلق قياس الشبه، وإنما هو لنوع منه كما أشار إليه الشارح في التوطئة للتعريف بقوله: (قياس غلبة الأشباه.. الخ). (س)

(٢) انظر شرح اللب: (ص ١٢٥).

(٣) في (أ) و (ب) و (د): علة.

## [الرابع: قياس العلة]

وأما ما ذكر فيه العلة صريحا، فيسمى: قياس العلة، كأن يقال: يحرم النبيذ كالخمر للإسكار .

## [الخامس: قياس العكس]

«و» منه «قياسُ العكسِ وَهُوَ: التَّعْلِيلُ عَلَى نَقِيضِ الْحُكْمِ» أي: تعليق حكم شيء على نقيضه «لِإِفْتِرَاقِهِمَا فِي الْعِلَّةِ» كقوله ﷺ لحاضريه في خبر مسلم جوابا لقولهم: يأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر: (أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) <sup>(١)</sup> استتج <sup>(٢)</sup> من ثبوت الحكم، أي: الوزر في الحرام انتفاؤه في الوطء الحلال، الصادق بحصول الأجر، حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام إلى الحلال؛ لتفارق <sup>(٣)</sup> حكمهما <sup>(٤)</sup> في العلة، وهو كون هذا مباحا وذلك حرام.




---

(١) صحيح مسلم: (رقم: ١٠٠٦).

(٢) في (أ) و (ب): استفتح.

(٣) في (أ) و (د): لتفاوت، وفي (ب): والتعاكس.

(٤) في (أ): حكميهما.

## [ما لا يقام عليه دليل ولا يطلب]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«قِيلَ: أَزْبَعَةٌ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا يُطْلَبُ، وَهِيَ:»

[٢١ و] «الْحُدُودُ»<sup>(١)</sup>، وَالْعَوَائِدُ»<sup>(٢)</sup> جمع عادة.

[٤٣ و] «وَالِإِجْمَاعُ»<sup>(٣)</sup>، وَالْإِعْتِقَادَاتُ الْكَامِنَةُ»<sup>(٤)</sup> فِي النَّفْسِ»<sup>(٥)</sup> لوضوحها.

[هل يطلب النافي بالدليل؟]

«وَفِي مُطَالَبَةِ النَّافِي» لِلشَّيْءِ «بِالدَّلِيلِ» عَلَى انْتِفَائِهِ «خِلَافٌ» إِنْ ادَّعَى عِلْمًا نَظَرِيًّا أَوْ ظَنًّا<sup>(٦)</sup> بَانْتِفَائِهِ. فَقِيلَ: لَا يُطَالَبُ بِهِ. وَقِيلَ: يُطَالَبُ بِهِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ لَا الشَّرْعِيَّاتِ. وَقِيلَ: فِيهِمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ بِالنَّظَرِ أَوْ الْمَظْنُونِ قَدْ يَشْتَبُه، فَيُطْلَبُ دَلِيلُهُ لِيَنْظُرَ

(١) قال الشيخ ياسين في حاشيته: «ثم كون الحدود لا تحتاج لدليل على ما قلناه ظاهر في حدود الماهيات الاعتبارية؛ لأنَّ تمييز ذاتياتها من عرضياتها مما يسهل، بخلاف ماهيات الحقيقة، كما حقق في كتبه في بحث الكليات الخمساها».

(٢) لأنها مبنية على اتفاق الناس أو طائفة منهم على الأمر المعتاد، وهذا مما لا يحتاج للدليل، وأما نفس الأمر المعتاد فيطلب دليله. (س) بتصرف

(٣) المراد أنَّ من ادعى الإجماع على حكم لا يطلب منه ولا يحتاج هو إليه؛ لأنَّه مما يعلم لكل واقف عليه، وأما نفس الإجماع فهو وإن كان من الأدلة لا بد له من دليل؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب أو السنة. (س)

(٤) في (أ) و (د): الكائنة.

(٥) والمراد أن نفس الاعتقادات لا يقام عليها دليل؛ لأنها من الأفعال النفسية للمعتقد، وأما نفس المعتقدات فيقام عليها الدليل كما لا يخفى. (س)

(٦) في (ب) و (ج): ظنا.

فيه. أما إذا ادعى علما ضروريا بانتفائه، فلا يطالب بدليل عليه قطعاً؛ لأنَّ الضروري لا يشته به حتى يطلب دليله لينظر فيه<sup>(١)</sup>

### [الاحتجاج بـ: لا قائل بالفرق]

«وَأَمَّا الْاِحتِجَاجُ بِـ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ» بين الحكمين «فَاتِّمًا بِصَحْفِي مَقَامِ الْإِلْزَامِ وَالْإِفْحَامِ» أي: إلزام الخصم وإسكاته «لَا» في مقام «الْبَيَانِ وَالْإِفْهَامِ» للغير فلا يصح «لأنَّ الْفَرْقَ» بين الحكمين «إِذَا ثَبَتَ بِالْدَّلِيلِ لَا يَنْقَطِعُ» وفي نسخة: (لا يقطع) أي: الفرق «بِعَدَمِ الْقَائِلِ بِهِ»<sup>(٢)</sup> وفي نسخة: (بالقائل)<sup>(٣)</sup>، ولعلَّه على حذف مضاف أي: بعدمه.



(١) قال الإمام الغزالي في المستصفى: «والمختار عندنا أنَّ ما ليس بضروري فلا يعرف إلا بدليل، والنفي فيه كالأثبات، وتحقيقه أن يقال للنافي: ما ادعيت نفيه عرفت انتفاءه أو أنت شاك فيه؟ فإن أقر بالشك فلا يطالب الشاك بالدليل، فإنه يعترف بالجهل وعدم المعرفة. وإن قال: أنا متيقن للنفي، قيل: يقينك هذا حصل عن ضرورة أو عن دليل؟ ولا يبعد معرفة النفي ضرورة، فإننا نعلم أنا لسنا في لجة بحر أو على جناح نسر، وليس بين أيدينا فيل، وإن لم يعرفه ضرورة فإنها عرفه عن تقليد أو عن نظر، فالتقليد لا يفيد العلم، فإن الخطأ جائز على المقلد، والمقلد معترف بعمى نفسه، وإنها يدعي البصيرة لغيره، وإن كان عن نظر فلا بد من بيانه فهذا أصل الدليل». (٢/ ٤٢١-٤٢٢)

(٢) في (أ) و (د): لعدم القائل به.

(٣) في (أ) و (د): بالفارق، وفي هامش (أ): وقوله: وفي نسخة (بالفارق) أي: بدل قوله: (لعدم القائل به) لا بدل قوله: (به) بدليل قوله بعد: (ولعله على حذف مضاف) فافهم اهـ.

## [الدليل]

### ﴿فَصُلِّ﴾

«الدَّلِيلُ» لغة: المرشد وما به الإرشاد. وعرفا: «مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ وَالظَّنُّ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ»<sup>(١)</sup> وهو قريب من قول غيره: ما يمكن التَّوَصُّلُ بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

[أقسام الدليل: عقلي ونقلي ومركب منهما]

«وَهُوَ» أي: الدليل «إِمَّا عَقْلِيٌّ» بجميع مقدماته «أَوْ نَقْلِيٌّ» بجميعها «أَوْ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا». والأول: العقلي المحض.

والثاني: وهو النقلي المحض لا يتصور؛ إذ صدق الخبر لا بد منه، وهو لا يثبت إلا بالعقل، وهو أن ينظر في المعجزة الدالة على صدقه؛ ولو أريد إثباته بالنقل دار أو تسلسل. والثالث: وهو المركب منهما، هو المسمى بالنقلي؛ لتوقفه على النقل في الجملة، فانحصر الدليل في قسمين: العقلي المحض، والمركب منه ومن النقلي.

[شرط الدليل العقلي]

«وَشَرْطُ» الدليل «العَقْلِيِّ الاطِّرَادُ» وهو كَلَّمَا وجد الدليل وجد المدلول «لَا الانْعِكَاسُ»<sup>(٢)</sup>

(١) في تحقيق الشنقيطي زيادة: بالنظر الصحيح.

(٢) لأن المدلول قد يلزم عن دليل آخر.

وهو كلما وجد المدلول وجد الدليل، فيجب فيه الاطراد دون الانعكاس «خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِ: لَا يَحْبَانِ».

[ما أفاد القطع]

«وَكُلُّ مِنْهُمَا» أي: من العقلي والنقلي «إِمَّا<sup>(١)</sup> مُفِيدٌ لِلْقَطْعِ» بالحكم «وَهُوَ الْبُرْهَانُ» أي: المسمى به «وَيَنْقَسِمُ» أي: البرهان «إِلَى بُرْهَانٍ عِلَّةٍ، وَ» إلى «بُرْهَانٍ دَلَالَةٍ<sup>(٢)</sup>» كما علما مما مر في أواخر فصل: (مدارك الحق أربعة).

[ما أفاد الظن]

«أَوِ الظَّنَّ» أي: أو مفيد للظن «وَهُوَ الْأَمَارَةُ، وَتَنْقَسِمُ» أي: الأمانة «إِلَى<sup>(٣)</sup> ظَنِّيَّةٍ» بأن تفيد ظنا كإطباق الغيم المفيد لظن وجود المطر. «وَاعْتِقَادِيَّةٍ» بأن تفيد اعتقادا، كخبر: (هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع)<sup>(٤)</sup>، المفيد لاعتقاد الشافعي ندب الوتر.

(١) في (ج): وكل منهما مفيد للقطع.

(٢) فالأول: يسمى برهانا لميا، والثاني: برهانا إنيا، وحاصلهما أنه: متى استدلت بالعلة على المعلول كان البرهان لميا، ومتى استدلت بالمعلول على العلة كان البرهان إنيا. من كتاب: حاشية البيجوري على السلم. (ص ٧٦-٧٧)

(٣) في تحقيق الشنقيطي زيادة: (دلالة)، وكذلك في طبعة الحلبي.

(٤) ونص الحديث كما في البخاري (رقم: ٤٦)، ومسلم (رقم: ١١): عن طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة. فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع. قال رسول الله ﷺ: وصيام رمضان. قال: هل علي غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع. قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع. قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق.

## [إفادة الدليل النقلي لليقين]

«و» الدليل «اللفظي» أي: النقلي «يُفِيدُ اليقين» بقرائن «وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُعْتَزَلَةِ» ظاهر كلامه أو صريحه أَنَّ أكثر المعتزلة قائلون بذلك، وقول السيّد في شرح المواقف: (قيل: لا يفيد، وهو مذهب المعتزلة)<sup>(١)</sup> صريح أو كالصريح في أَنَّ جميعهم لا يقولون بذلك، والأقرب الأول<sup>(٢)</sup>

واليقين لغة: طمأنينة القلب على حقيقة الشيء. وعرفا: علم بعد شك؛ ولهذا لا يوصف به العلم القديم، ولا العلوم الضرورية، وقد يراد به العلم مطلقا.  
«وَقَالَ» الأمدي<sup>(٣)</sup> والبيضاوي<sup>(٤)</sup> «صَاحِبًا الْأَبْكَارِ وَالطَّوَالِجِ»

(١) وعبارته في شرح المواقف: «(الدلائل النقلية هل تفيد اليقين) بها يستدل بها عليه من المطالب أو لا؟ (قيل: لا) تفيد وهو مذهب المعتزلة». (٥١/١)

(٢) هذا أمر راجع للنقل فما معنى قرب الأول؟. (س)

(٣) علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الأمدي، أصولي، باحث، أصله من آمد: ديار بكر، ولد بها سنة: ٥٥١ هـ. وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر، وحسده بعض الفقهاء فتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة والتعطيل ومذهب الفلاسفة، فخرج مستخفيا إلى حماة ومنها إلى دمشق فتوفي بها سنة: ٦٣١ هـ. له نحو عشرين مصنفا، منها: الإحكام في أصول الأحكام، ومختصره منتهى السؤل، وأبكار الأفكار، ولباب الألباب وغيرها. الأعلام

(٤) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء فرحل إلى تبريز فتوفي فيها سنة: ٦٨٥ هـ. من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وطوالع الأنوار، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، ولب الباب في علم الإعراب، وغيرها. الأعلام



يفيدُ اليقينَ «إِذَا تَوَاتَرَ عِنْدَنَا»<sup>(١)</sup> وهذا أخص من الأول.  
«وَحَالَفَ الْفَلَّاسِفَةُ»<sup>(٢)</sup> وَالرَّازِيُّ<sup>(٣)</sup> في إفادته اليقين «لِتَوْقُفِهِ عَلَى انْتِفَاءِ أَحَدٍ  
الِاخْتِصَالِ الْعَشْرَةِ» المراد بـ: (الأحد) الأحد الدائر الصادق بنفي جميعها الذي هو المراد،  
وإلا لكان حقه حذف (أحد).

(١) وعبرة الإمام البيضاوي في المنهاج: «الفصل الأول: فيما علم صدقه،...، السادس: الخبر المحضوف  
بالقرائن، السابع: المتواتر، وهو خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب». (ص ١٥٧).  
وقال الإمام الآمدي في الإحكام: «والمختار حصول العلم بخبره - أي: الواحد - إذا  
احتفت به القرائن، ويمتنع ذلك عادة دون القرائن». (٤٤ / ٢). وقال أيضاً: «اتفق الكل على أن خبر  
التواتر مفيد للعلم بمخبره». (٢٢ / ٢). وظاهر ما نقلنا هنا أن الإمامين البيضاوي والآمدي لا يحصران  
المفيد لليقين في المتواتر كما تفهمه العبارة أعلاه. فَلِمَ أَفْرَدَ الآمَدِيُّ والبيضاوي بالقول بأن المتواتر يفيد  
العلم مع أن إفادة المتواتر للعلم متفق عليه بين الجميع؟ وقد رأيتُ فيما نقلنا عنها أنها يقولان بأن الأحاد  
إن احتفت به القرائن أفاد اليقين، وذلك وفاقاً لأكثر الفقهاء!

(٢) في طبعة الحلبي توجد زيادة هنا غير موجودة في النسخ المخطوطة وهي: جمع فيلسوف كلمة يونانية:  
أي: محب الحكمة، وأصلها فيلا وهو المحب، وسوف هو الحكمة.

(٣) وعبارته كما في المحصل: «مسألة: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة». (ص ٥١)،  
والإمام الرازي لم يخالف مطلقاً ما تقدم، بل يقول فيما احتفت به القرائن أنه قد يفيد العلم،  
قال في المعالم: «الخامس: القرائن إذا حصلت مع قول الواحد فقد يفيد العلم، كما إذا علمنا أن رجلاً كان  
مريضاً ثم أن ولده خرج حافياً حاسراً مشقوقاً الجيب منادياً بالويل والثبور، فإنه يحصل العلم بأن ذلك  
الإنسان قد مات، وهذه القرائن غير مطردة، فإنه يمكن أن يظهر أن ذلك الإنسان لم يمت وأنه أظهر  
الموت لغرض آخر، إلا أن ذلك لا يقدر في كون القرائن مفيدة للعلم في الجملة» (ص ١٣٥). وقال  
الإمام المحلي في شرح جمع الجوامع: «(والحق) كما اختاره الإمام الرازي وغيره (أن الأدلة النقلية قد تفيد  
اليقين بانضمام تواتر أو غيره) من المشاهدة كما في أدلة وجوب الصلاة ونحوها فإن الصحابة علموا  
معانيها المرادة بالقرائن المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل تلك القرائن إلينا تواتراً» (٣٠٦ / ١).

## [الاحتمالات العشرة]

«وَهِيَ» أي: الاحتمالات العشرة «عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ» حَقُّهُ حذف: (عدم)، هنا وفيما يأتي، بأن يقول: وهي الاشتراك «وَالْمَجَازُ، وَالْإِضْمَارُ، وَالنَّقْلُ، وَالتَّخْصِصُ، وَالتَّقْدِيمُ، وَالتَّأْخِيرُ، وَالنَّاسِخُ، وَعَدَمُ الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ» حقه حذف: (عدم)، كما مر «وَنَقْلُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفُ»<sup>(١)</sup> لأن احتمال شيء من ذلك يمنع الجزم بالمراد. ووجهه في التقديم والتأخير أنه لو فرض ذلك كان المراد معنى آخر لا ما أدركناه.

وفي نقل اللغة تعيين<sup>(٢)</sup> مدلولات جواهر الألفاظ، وفي نقل النحو تعيين مدلولات الهيئات التركيبية، وفي نقل التصريف تعيين مدلولات هيئات المفردات. وعدّ الاحتمالات عشرة باعتبار عدّ نقل اللغة والنحو والتصريف واحدا<sup>(٣)</sup>

(١) في (أ) و (ب) و (د): ونقل اللغة ونقل النحو ونقل التصريف.

(٢) في (أ): تعيين.

(٣) وحاصل العشرة أن الاشتراك مع وجوده جاز أن يكون المراد معنى آخر مغاير لما فهمناه. والمجاز: إذ على تقدير التجوز يكون المراد المعنى المجازي لا الحقيقي الذي تبادر إلى ذهننا. والإضمار: إذ لو أضمّر في الكلام شيء تغير معناه عن حاله. والنقل: أي نقل تلك الألفاظ عن معانيها المخصوصة التي كانت موضوعة بإزائها في زمن النبي ﷺ إلى معان أخرى؛ إذ على تقدير النقل يكون المراد بها تلك المعاني الأولى لا المعاني الأخرى التي تفهمها الآن منها. والتخصيص: أي: وعدمه؛ إذ على تقدير التخصيص كان المراد بعض ما تناوله اللفظ لا جميعه كما اعتقدناه. والتقديم والتأخير: أي: وعدمهما، فإنه إذا فرض هناك تقديم وتأخير كان المراد معنى آخر لا ما أدركناه. والناسخ: إذ مع فرضه ارتفع حكم المنسوخ. وعدم المعارض العقلي: أي: الدال على نقيض ما دل عليه الدليل النقلي؛ وإلا بأن علم المعارض المذكور قدم على الدليل النقلي قطعاً بأن يؤول الدليل النقلي عن معناه إلى معنى آخر، قاله: السيد. ونقل اللغة والنحو والتصريف: عطف على انتفاء، أي: ولتوقفه على نقل اللغة. الخ. (ق) بتصريف.

«وَهُوَ» أي: انتفاء الاحتمالات المذكورة «ظَنِّي» لأن غايته عدم الوجدان للاحتتمال، وهو لا يفيد إلا ظن عدمه<sup>(١)</sup> «وَالْمَبْنِي» وهو هنا الدليل النقلي «عَلَى الظَّنِّي»<sup>(٢)</sup> ظَنِّي.

«وَلَنَا» على أنه يفيد اليقين بالقرائن «أَنَّ الاحْتِمَالَ بَلَا دَلِيلٍ مُطَرَّحٌ» أي: ساقط «وَالْأَفَاتِ الْوُثُوقُ بِأَدْلَةِ الشَّرِيعَةِ وَدَخَلَهَا الشَّكُّ وَهِيَ مَحْفُوظَةٌ» عنه.

### [لا ترجيح في الأدلة اليقينية]

«قَالَ» الإمام «الرَّازِيُّ»: «وَلَا يَجُوزُ التَّرْجِيحُ فِي الْأَدْلَةِ الْيَقِينِيَّةِ»<sup>(٣)</sup> إذ اليقيني لا تعارض فيه؛ إذ لو تعارض يقينيان لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيان. فلا وجود ليقينين متنافيين، عقليين أو نقليين، أو عقلي ونقلي.

### [مراتب اليقين عند الحنفية]

«وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ» بل وغيرهم «لِلْيَقِينِ مَرَاتِبٌ» ثلاث:

#### [١ - علم اليقين]

«عِلْمٌ» أي: علم اليقين، وهو: ما حصل عن نظر واستدلال.

#### [٢ - عين اليقين]

«وَعَيْنٌ» أي: عين اليقين، وهو: ما حصل عن مشاهدة وعيان.

(١) في تحقيق الشنقيطي وشرح القاسمي جعل المتن هكذا: وهو ظني لأن غايته عدم الوجدان وهو لا يفيد إلا ظن عدمه.

(٢) في (ج): الظن.

(٣) وعبارة الإمام في المحصول: «الترجيح لا يجري في الأدلة اليقينية». (٣٩٩/٥)

## [٣- حق اليقين]

«وَحَقُّ» أي: وحق اليقين، وهو: ما حصل عن العيان مع المباشرة.

## [ما لا بد منه في الدليل المنطقي]

«وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ دَلِيلٍ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ» صغرى وكبرى، بناء على تفسير الدليل بأنه: قول مؤلف من أقوال متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر، وهو قول المناطقة، كقولنا: العالم حادث وكل حادث له صانع.

أما إذا فُسِّرَ ب: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، وهو قول الأصوليين، كالعالم للصانع، والكتاب والسنة والإجماع للأحكام، فهو مفرد لا يحتاج إلى مقدمتين.

«وَهُمَا» أي: المقدمتان على القول الأوّل «كَالشَّاهِدَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ» في اعتبارهما في تحصيل المطلوب «إِلَّا أَنَّهُ» أي: الدليل «يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مِنْهُمَا أَوْ أَكْثَرُ» بخلاف حكم الحاكم لا يستحيل أن يكون بأقل من اثنين أو أكثر، كثبوت رمضان بشاهد واحد، وثبوت الزنا بأربعة «وَمَا يُوجَدُ مِنْ كَثْرَةِ الْمُقَدِّمَاتِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْبَعْضِ» منها على المطلوب.

## [أقسام المقدمتين]

«وَالْمُقَدِّمَتَانِ إِذَا عَقْلِيَّتَانِ» كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث.  
«أَوْ سَمْعِيَّتَانِ» كقولنا: تارك المأمور به عاص؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، وكل عاص يستحق العقاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [البن: ٢٣].

«أَوْ مُرَكَّبَتَانِ<sup>(١)</sup> مِنْهُمَا» كقولنا: هذا تارك المأمور به، وكل تارك المأمور به عاص،  
فالقسمه ثلاثية.

«وَأَحَالَ» الإمام «الرَّازِيَّ الثَّانِيَّ» وهو كون المقدمتين سمعيتين؛ لما قدمته أول  
الفصل، فالقسمه ثنائية<sup>(٢)</sup>

### [ما يجب في المقدمتين]

«وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا» أي: للمقدمتين «شَهَادَةٌ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهَا» بأن  
يلاحظ فيها<sup>(٣)</sup> الترتيب والهيئة العارضان لهما؛ ليعلم اندراج الصغرى في  
الكبرى، باندراج الأصغر في الأكبر، وأيده المصنف بقوله:

«قَالَ» الشيخ أبو علي «ابْنُ سِينَا<sup>(٤)</sup>: وَحُضُورُهُمَا» أي: المقدمتين «فِي الدَّهْنِ لَا  
يَكْفِي لِحُصُولِ النَّتِيجَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ» أي: مع حضورهما «مِنَ الْعِلْمِ بِانْدِرَاجِ الصُّغْرَى

(١) في (ب) و (د) وتحقيق الشنقيطي: مركب منها.

(٢) وعبارته: «الدليل: إما أن يكون مركباً من مقدمات كلها عقلية، وهو موجود، أو كلها نقلية، وهذا  
محال؛ لأن إحدى مقدمات ذلك الدليل هو كون ذلك النقل حجة، ولا يمكن إثبات النقل بالنقل، أو  
بعضها عقلي وبعضها نقلي وذلك موجود». معالم أصول الدين (ص ٢٥).

(٣) في (ج): بينهما

(٤) الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك، الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف في الطب  
والمنطق والطبيعات والإلهيات، أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى سنة: ٣٧٠ هـ. ونشأ  
وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وتقلد الوزارة في همدان، وثار عليه  
عسكرها ونهبوا بيته، فتواري. ثم صار إلى أصفهان، وصنف بها أكثر كتبه، وعاد في أواخر أيامه إلى  
همدان، فمرض في الطريق، ومات بها سنة: ٤٢٨ هـ. صَنَّفَ نحو مئة كتاب، بين مطوّل ومختصر، ونظم  
الشعر الفيلسفي الجيد، ودرس اللغة مدة طويلة حتى بارى كبار المنشئين، أشهر كتبه: القانون، ومن  
تصانيفه: المعاد، والشفاء، والسياسة، وأسرار الحكمة المشرقية، وغيرها. الأعلام.

تَحْتَ الْكُبْرَى» أي: من التفتن لكيفية<sup>(١)</sup> الاندراج والارتباط بين المقدمتين «وَلَا لَمْ يَحْضَلِ الْعِلْمُ بِالنَّيْجَةِ، وَقَوَّاهُ فِي الْمَطَالِيعِ<sup>(٢)</sup>» والطوالع.

«وَضَعَفَهُ» الإمام «الرَّازِيُّ» بأن ذلك التفتن ليس شرطا لإفادة النظر العلم؛ لأن التفتن لاندراج هذا في ذاك، ولا ارتباط إحدى المقدمتين بالأخرى، تصديق آخر مغاير للتصديق بالصغرى والكبرى، فلو وجب التفتن لما ذكر كانت هذه القضية مقدمة أخرى منضمة إلى المقدمات الأخرى مرتبة معها<sup>(٣)</sup>، ويجب ملاحظة الترتيب وكيفية الاندراج مرة أخرى ويلزم التسلسل، ويمتنع حصول العلم بالمطلوب.

وأجيب: بأننا لا نسلم أن ذلك الذي وجب التفتن له مقدمة أخرى؛ بل ذلك التفتن الذي اعتبره ابن سينا هو: ملاحظة لنسبة<sup>(٤)</sup> المقدمتين إلى النتيجة، وهذه الملاحظة من قبيل التصور دون التصديق فلا تسلسل.

### [تتبع النتيجة أخس المقدمتين]

«وَالنَّيْجَةُ تَتَّبِعُ أَحْسَّ الْمُقَدِّمَتَيْنِ»<sup>(٥)</sup> حتى إذا كانت إحداها سالبة والأخرى موجبة، أو إحداها جزئية والأخرى كلية، كانت النتيجة سالبة أو جزئية؛ لأن السلب أخس من الإيجاب والجزئي أخس من الكلي.

(١) في (أ) و (د): بكيفية.

(٢) وهو للسراج الأرموي: محمود بن أبي بكر بن أحمد، أبو الثناء، سراج الدين الأرموي، عالم بالأصول والمنطق، من الشافعية، أصله من أرمية من بلاد أذربيجان، ولد سنة: ٥٩٤ هـ. قرأ بالموصل، وسكن بدمشق، وتوفي بمدينة: قونية سنة: ٦٨٢ هـ. له تصانيف منها: مطالع الأنوار في المنطق، والتحصيل من المحصول في الأصول، ولطائف الحكمة، وغيرها. الأعلام. والطوالع هو: طوالع الأنوار للإمام البيضاوي.

(٣) في (أ) و (د): منها.

(٤) في (ج): نسبة.

(٥) في طبعة الحلبي زيادة: أي: أدناها وأحقرها.

## [الركن والعلة والشرط]

«وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ» أي: الشيء كما عبر به غيره، أي: وقوعه في الخارج وجودا وعدمًا<sup>(١)</sup> «إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ» ماديا كان أو صوريا، كالخشب والهيئة للسريـر «فَهُوَ الرُّكْنُ».

«وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ مُؤَثِّرًا فِي وُجُودِهِ» كالنَّجَارِ للسَّريـر «فَهُوَ الْعِلَّةُ» [أي: الفاعلية فإنَّها مُرَادَةٌ عند الإطلاق]<sup>(٢)</sup>

«وَلَا» أي: وإن لم يكن مؤثرا في وجوده كآلة النجار «فَالشَّرْطُ» وبذلك عرف حدود الثلاثة.

والشرط يصدق بعدم المانع، وبالعلة الغائية من حيث تقدمها تصورا وإن تأخرت وجودا، وتسمية كل منهما شرطا اصطلاح لا مشاحة فيه، كما لا مشاحة في تسمية الدَّاخل في الشيء ركنا مطلقا، وإن اصطلاح الحكماء على أنه يسمى: ركنا: باعتبار كونه جزءا، وعُنصرا: باعتبار كونه مبدأ للتركيب، وإِسْتِقْصا: باعتبار كونه مُنتهى التحليل، ومادة وهيولى: باعتبار كونه قابلا<sup>(٣)</sup> للصورة المعينة، وأصلا: باعتبار كون المركَّب مأخوذاً منه، وموضوعا: باعتبار كونه محلاً للصور المعينة بالفعل.

(١) هذه العبارة مختلفة في جميع النسخ ففي (أ): أي: وقوعه في الخارج، ماديا أو صوريا، كالخشب والهيئة للسريـر، إن كان داخلا فيه فهو الركن.. الخ. وفي (ب): أي: وقوعه في الخارج وجودا أو عدمًا. وفي (ج): وما يتوقف عليه الحكم، أي: الشيء كما عبر به غيره، أو وقوعه في الحال وجودا أو عدمًا إن كان داخلا فيه ماديا كان أو صوريا.. الخ. وفي (د): أي: وقوعه في الخارج، إن كان داخلا ماديا أو صوريا، كالخشب والهيئة للسريـر فهو الركن. وأثبت ما رأيته صحيحا والله أعلم.

(٢) هذه الزيادة في: (ج).

(٣) في (أ): قابلاً لحصول الصورة المعينة.

## [القياس المنطقي]

«وَإِذَا اسْتُدِلَّ بِدَلِيلٍ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَاخِلًا فِي الْآخَرِ، فَإِمَّا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ» كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث «فَهُوَ الْقِيَاسُ الْمَنْطِيقِيُّ الْمُفِيدُ لِلْقَطْعِ» وهو: قَوْلُ مُؤَلِّفٍ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ، كَمَا مَرَّ فِي أَثْنَاءِ الْفَصْلِ.

## [أقسام القياس المنطقي]

## [١- الافتراضي]

«وَيَنْقَسِمُ» أَي: الْقِيَاسُ الْمَنْطِيقِيُّ «إِلَى: اقْتِرَائِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي لَا تُذَكَّرُ مَعَهُ النَّتِيجَةُ وَلَا نَقِیْضُهَا» بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلِّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلِّفٍ حَادِثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ، وَيُسَمَّى اقْتِرَائِيًّا؛ لِاقْتِرَانِ الْحُدُودِ فِيهِمَا اسْتِثْنَاءً.

## [٢- الاستثنائي]

«وَالِإِلَى: اسْتِثْنَائِيٍّ، وَهُوَ مَا يَكُونُ<sup>(١)</sup> النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِیْضُهَا مَذْكَورًا فِيهِ» بِالْفِعْلِ، بَأَنْ يَكُونَ طَرَفَاها، أَوْ طَرَفَا نَقِیْضِهَا مَذْكَورِينَ فِيهِ بِالْفِعْلِ.

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنْ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

وَالثَّانِي: «نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]» وَالْفَسَادُ: خُرُوجُ الشَّيْءِ عَنْ حَيْزِ الْإِعْتِدَالِ وَالْإِسْتَوَاءِ وَالتَّوَسُّطِ، وَضِدُّهُ الصَّلَاحُ، وَكِلَاهُمَا يَعْبَهُانِ كُلُّ ضَارٍ وَنَافِعٍ<sup>(٢)</sup>

(١) في (أ) و (ب): تكون. وفي تحقيق الشنقيطي: وهو الذي تكون.

(٢) هذه الزيادة في: (ج).



«والتَّقْدِيرُ: لِكِنَّهَمَا لَمْ يَفْسُدَا»<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا أَي: التقدير «خَاصٌّ بِالشَّرْطِيَّةِ» دون الحملية، وليس في هذا كبير فائدة<sup>(٢)</sup>، وفي الآية كلام يطلب من شرح العقائد، ومن حاشيتي عليه.

### [الاستقراء]

«وَأَمَّا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ» بأن يتبع<sup>(٣)</sup> جزئيات كُلِّيٍّ ليثبت حكمها له<sup>(٤)</sup> «فَهُوَ الِاسْتِقْرَاءُ»، وَالتَّأَمُّ مِنْهُ مُفِيدٌ لِلْقَطْعِ «بِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّزَاعِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ».

والتَّأَمُّ مِنْهُ مُفِيدٌ لِلظَّنِّ بِإِثْبَاتِهِ فِيهَا. كما بينت ذلك في فصل مدارك الحق أربعة. ثم بين قسيم قوله: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَاخِلًا فِي الْآخَرِ بقوله:

### [التمثيل]

«وَأِنْ لَمْ يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، بَلْ اسْتَدِلَّ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ؛ لِاسْتِرَاكِهَمَا فِي وَضْفٍ» جامع بينهما «فَهُوَ التَّمَثِيلُ»<sup>(٥)</sup> عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْقِيَاسُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، نَحْوُ: الْحُكْمُ ثَبَتَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ لِكَذَا فَيُثَبَّتُ فِي هَذِهِ لِذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) في تحقيق الشقيطي: نفسدا.

(٢) أي: لأن اختصاصه بالشرطية عما لا يحتاج في ظهوره إلى بيان. (س)

(٣) في (ج): يتبع.

(٤) في (ب): جزئيات كل ما يثبت حكمها له.

(٥) في (ب): التمثيل.

(٦) في (أ): الحكم يثبت في تلك الصورة بكذا فيثبت في هذه كذلك. وفي (ب): الحكم ثبت في تلك الصورة في كذا فيثبت في هذه لذلك.

## [المستحيلات]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«المُفْضِي» أي: المؤدِّي «إِلَى الاسْتِحَالَةِ أَرْبَعَةٌ:

[١-الدور]

«أَحَدُهَا: الدَّوْرُ» أي: السَّبْقِيُّ دُونَ المعْيِّ؛ لعدم استحالته «وَهُوَ»: أي: الدَّوْر «تَوَقَّفُ وَجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ» أي: على وجوده.

[طريق الانفصال عن الدور]

«وَطَرِيقُ الْإِنْفِصَالِ عَنْهُ» أي: عن الدَّوْر يحصل «بِاخْتِلَافِ الْجَهَةِ» بين الشَّيْئَيْنِ.

«أَوْ بِكَوْنِهِ» أي: الدَّوْر «مَعِيَّةً» أي: مَعِيًّا لَا سَبْقِيًّا.

«قَالَ» حُجَّةُ الْإِسْلَام «الْغَزَالِيُّ» ما حاصله «وَالْمَسَائِلُ الدَّائِرَةُ فِي الْفِقْهِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قَطْعِ الدَّوْرِ، وَفِي قَطْعِهِ ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup> مَسَالِكُ» أي: طُرُق، تَارَةً يُقْطَعُ «مِنْ أَوَّلِهِ وَ» تَارَةً «مِنْ وَسْطِهِ وَ» تَارَةً «مِنْ آخِرِهِ» وهو بحسب قوة بعض الأحكام وبعده عن الدفع، وضعف بعضها وقربه للدفع.

مثال الأول: بيعُ العبدِ لزوجته الحرة، قَبْلَ الدُّخُولِ، بِصَدَاقِهَا الثَّابِتِ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ، فَإِنَّا نَفْسُدُ الْبَيْعَ<sup>(٢)</sup> ونَقْطَعُ الدَّوْرَ مِنْ أَصْلِهِ، وَلَمْ نَقُلْ: يَصَحُّ الْبَيْعُ وَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ، أَوْ يَنْفَسَخُ وَلَا يَفْسُدُ الصَّدَاقُ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ اخْتِيَارِيَّ، وَحَصُولُ الْإِنْفِسَاخِ بِالْمَلِكِ

(١) فِي (ج): ثَلَاثٌ.

(٢) لِأَنَّا لَوْ صَحَّحْنَاهُ مُلْكَةَ الزَّوْجَةِ الْعَبْدِ، وَإِذَا مَكَلَّتْهُ بَطُلَ النِّكَاحُ، وَإِذَا بَطُلَ سَقَطَ الْمَهْرُ عَنْ ذِمَّةِ السَّيِّدِ،

وَإِذَا سَقَطَ بَطُلَ الْبَيْعِ، فَتَصَحِّحُ الْبَيْعَ يُؤَدِّي إِلَى بَطَالَةٍ. (س)

قَهْرِي، وكذا سقوط الصداق بالانفساخ، وما يختاره الإنسان يصح تارة ويفسد أخرى، وما يثبت قهراً يبعد دفعه بعد حصول سببه، فكان البيع أولى بالدفع.

ومثال الثاني: زَوَّجَ أَمَتَهُ عَبْدَ غَيْرِهِ، وَأَتْلَفَ الصَّدَاقَ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فِي الْمَرْضِ، قَبْلَ الدُّخُولِ، وَهِيَ ثُلُثُ مَالِهِ، فَإِنَّا لَمْ نَقْطَعِ الدَّوْرَ مِنْ أَوَّلِهِ بِأَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ الْعِتْقُ، وَلَا مِنْ آخِرِهِ بِأَنْ نَقُولَ: لَا يَرْتَدُّ<sup>(١)</sup> الْمَهْرُ، بَلْ مِنْ وَسْطِهِ، فَلَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ؛ لِأَنْ سَقُوطَ الْمَهْرِ بِالْفَسْخِ قَهْرِي، وَالْخِيَارُ أَوْلَى بِالْدَفْعِ مِنَ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِالْإِسْقَاطِ وَبِالتَّقْصِيرِ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ.

ومثال الثالث<sup>(٢)</sup>: أَعْتَقَ أَمَةً فِي الْمَرْضِ وَتَزَوَّجَهَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَهِيَ ثُلُثُ مَالِهِ، فَإِنَّا لَمْ نَقْطَعِ الدَّوْرَ مِنْ أَوَّلِهِ بِأَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ الْعِتْقُ، وَلَا مِنْ وَسْطِهِ بِأَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ، بَلْ مِنْ الْآخِرِ، فَقُلْنَا: لَا يَثْبُتُ الْمَهْرُ<sup>(٣)</sup> لِقُوَّةِ الْعِتْقِ، وَالنِّكَاحُ أَقْوَى مِنَ الْمَهْرِ لَوْجُودِهِ بِدُونِ مَهْرٍ وَلَا عَكْسِ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى الدَّوْرِ وَأَقْسَمَهُ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ الْكَبِيرِ.

## [٢- التسلسل]

«الثَّانِي:» مِنَ الْأَرْبَعَةِ «التَّسْلُسُ: وَهُوَ تَوَقُّفُ وُجُودِ الشَّيْءِ عَلَى وُجُودِ أَشْيَاءَ» مَرْتَبَةً «غَيْرِ مُتَّنَاهِيَةٍ» لِعَدَمِ إِمْكَانِ وَجُودِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

(١) في (ب): لَا يَزِيدُ.

(٢) اعلم أنه اجتمع في كل من الأمثلة الثلاثة أمور هي منشأ الدور ففي الأول: البيع والنكاح والصداق، والبيع أولها. وفي الثاني: العتق والخيار وارتداد المهر، والخيار أوسطها. وفي الثالث: العتق والنكاح والمهر آخرها. فتدبر (س)

(٣) لفظة: (المهر) ساقطة من: (ب).

(٤) في طبعة الحلبي: لوجوده بدون مهر المثل لكن لا عكس.

## [٣-الجمع بين النقيضين]

«الثالثُ»: منها «الْجَمْعُ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ» المراد منهما المتقابلان، فيشملان الضَّدَّين: كالسود والبياض، والمتضايفين: كالأبوة والبُنُوَّة، والعدم والملکة: كالعمى والبصر، والسلب والإيجاب: وهما النقيضان حقيقة كزيد إنسان زيد ليس بإنسان، وسيأتي بيان الجميع مع زيادة في فصل: المعلومات كلها أربعة أقسام.

## [يستحيل الجمع بين النقيضين في الحسيات والعقليات]

«قَالَ» الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ «الْمَرْوَزِيُّ»<sup>(١)</sup>: «وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ» أي: الجمع بين النقيضين «فِي الْحِسِّيَّاتِ لَا الْعَقْلِيَّاتِ» لأن دائرة العقل أَوْسَعُ من دائرة الحسِّ «وَالصَّحِيحُ لَا فَرْقَ» بينهما في استحالة وقوع اجتماع المتقابلين، فكما يستحيل ذلك حسًّا يستحيل عقلاً، وإن كان للعقل أن يفرض المحال؛ إذ لا يلزم من فرض الشيء وقوعه.

## [٤-الترجيح من غير مرجح]

«الرَّابِعُ: التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مُرْجَّحٍ» فهو مستحيل؛ ضرورة استحالة ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجح «وَقِيلَ: لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ» لإمكان وقوعه، ودعوى ضرورة استحالة ممنوعة، ولا يخفى ما فيه.




---

(١) إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق، فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج، مولده بمرور الشاهجان: قصبة خراسان، وأقام ببغداد أكثر أيامه، وتوفي بمصر سنة: ٣٤٠هـ. له تصانيف منها: شرح مختصر المزني، وغيرها. الأعلام

## [العلل الأربع للممكنات]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«كُلُّ مُوجُودٍ» ممكن <sup>(١)</sup> «لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَسْبَابٍ» أي: عِلَلٌ <sup>(٢)</sup> «أَرْبَعَةٌ»

[١ - المادة]

«السَّادَةُ» وهي: ما يكون الشيء موجودا به بالقوة، وتسميتها مادة باعتبار تواردها في الصور المختلفة عليها.

[٢ - الصورة]

«وَالصُّورَةُ» وهي: ما يكون الشيء موجودا به بالفعل.

[٣ - الفاعلية]

«وَالْفَاعِلِيَّةُ» وهي: ما يؤثر في وجود الشيء.

[٤ - الغائية]

«وَالْغَايَةُ» وهي: ما يصير الفاعل لأجله فاعلاً، ويقال هي الداعي للفاعل.

[أمثلة العلل الأربع]

«كَالسَّرِيرِ، مَادَّتُهُ: الْخَشَبُ، وَصُورَتُهُ: الْإِنْشِطَاحُ» أي: انسطاحه، وهي هيئته التي هو عليها «وَفَاعِلُهُ: النَّجَّارُ، وَغَايَتُهُ: الْإِضْطِجَاعُ» عليه.

(١) أي: مركب صادر بالاختيار، إذ البسيط ليس له علة مادية، والصادر بالإيجاب ليس له علة غائية، وإنما يكون الأربعة لا بد منها لما استوفى الشروط الثلاثة. (س)

(٢) هذا بناء على أن العلة والسبب مترادفان. (س) وانظر: حاشية الشيخ ياسين نجم بها كلاماً مفيداً (ص ٣٩).

والأوليان<sup>(١)</sup> داخلتان في المعلول<sup>(٢)</sup> المركب مختصتان به.  
والآخریان<sup>(٣)</sup> خارجتان عن المعلول مختصتان باسم علة الوجود فقط، فيشملان  
المعلول البسيط والمركب.

[تنبيه]

«وَالْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ عِلَّةٌ الْعِلَلِ» «الثَّلَاثُ فِي الْأَذْهَانِ، وَمَعْلُولُهَا فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ  
مَعْنِيَقَوْلِهِمْ:» هي «أَوَّلُ الْفِكْرِ آخِرُ الْعَمَلِ».

\* \* \*

---

(١) في (ب): والأولتان داخلان.

(٢) في (د): المعلوم.

(٣) في (ب): والآخرتان.

## [النسب بين المعلومات]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«كُلُّ مَعْلُومَيْنِ<sup>(١)</sup> لَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ إِحْدَى نِسْبِ أَرْبَعِ: الْمُسَاوَاةِ أَوِ الْمُبَايَنَةِ أَوِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْمُطْلَقَيْنِ أَوِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ وَجْهِ».

#### [١ - المساواة]

«لِأَنَّهُ إِنْ صَدَقَ<sup>(٢)</sup> كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَهُمَا الْمُتَسَاوِيَانِ، كَالْإِنْسَانِ وَالضَّاحِكِ، وَمِنَّهُ الرَّجْمُ وَزَنَا الْمُحْصَنِ» إنما قال: ومنه، لأن كلا من الرجم وزنا المحصن لا يصدق على الآخر إلا بتأويل كتأويل الرجم بالمرجوم، وزنا المحصن بالزاني المحصن، وقس عليه ما يأتي في النسبتين الأخيرتين.

(١) ظاهره أنه لا فرق بين كونها كليين أو جزئيين أو جزئي وكلي، وخَصَّ المناطق البحث عن النسب الأربع بالكليين، إما لأنهم لا يبحثون عن الجزئي إلا استطراداً؛ لأنه ليس كاسباً ولا مكتسباً، وإما لأن النسب لا تجري إلا في الكليين؛ إذ ليس بينهما إلا التباين، وبين الكلي والجزئي العموم والخصوص المطلق. وما قيل من أنه لا تصادق بين الجزئيين؛ لأن حمل أحدهما على الآخر إيجاباً لا يصح، وسلباً لا يفيد - ممنوع؛ لأنه يجوز حمل أحدهما على الآخر إيجاباً ويكفي التغاير الاعتباري، وهو اختلافهما بحسب المفهوم، وإن اتحدا بحسب الماصدق، كما هو شأن كل موضوع وعمول في القضايا المحصورة فيقال: هذا زيد ونحوه. (س) والتفصيل يطلب من المطولات.

(٢) أي: حمل؛ لأن كلمة الصدق إذا تعدت بعلى تكون بمعنى الحمل، كما تكون بمعنى التحقيق إذا تعدت بفى. (ق)

## [٢- المباشرة]

«وَلَا أَيْ: وإن لم يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر «فَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَهُمَا الْمُتَبَايِنَانِ كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَمِنْهُ الْإِسْلَامُ وَالْحَرْبَةُ».

## [٣- العموم والخصوص المطلقين]

«وَلَا أَيْ: وإن صدق واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر «فَإِنْ صَدَقَ شَيْءٌ مِنْهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ وَبِالْعَكْسِ» صوابه: من غير عكس «فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ<sup>(١)</sup> كَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانَ، وَمِنْهُ الْغُسْلُ وَالْإِنِّزَالُ<sup>(٢)</sup>».

## [٤- العموم والخصوص من وجه]

«وَإِنْ صَدَقَ أَيْ شَيْءٌ مِنْهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ «مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ» صوابه<sup>(٣)</sup>: وإن صدق شيء منهما على بعض ما صدق عليه الآخر وبالعكس «فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ كَالْحَيَوَانَ وَالْأَبْيَضِ، وَمِنْهُ حُلُّ النِّكَاحِ مَعَ مِلْكِ الْيَمِينِ».



(١) قال العصام: (مطلق) صفة خصوص، وترك وصف عموم؛ لأن إطلاق الخصوص يستلزمه، فلا تنجيه المؤاخذه اللفظية من أن الواجب: مطلقاً؛ لأنه وصف المتعدد؛ وعلى هذا إن شئت جعلت: من وجه، في قوله: عموم وخصوص من وجه، صفة خصوص على الخصوص وثوقاً بالاستلزام، وإن شئت جعلته وصفاً لهما؛ لأنك خير في المقدر، فافهم دقائق البيان بحسن التدبر ولا تتحير. (ق)

(٢) لأن كل منزل مغتسل، وليس كل مغتسل منزلاً؛ لأن المغتسل قد يكون غير منزل واغتساله لنظافة. (س)

(٣) في طبعة الحلبي توجد زيادة في هذا الموضع وهي: وإن صدق شيء وانفرد كل منهما بالصدق في شيء آخر اهـ. والشتطي في تحقيقه جعل عبارة المتن هكذا: وإن صدق شيء منهما على بعض ما صدق عليه الآخر، وانفرد كل منهما بالصدق في شيء آخر فبينهما عموم وخصوص من وجه. الخ.



## [أقسام المعلومات]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«الْمَعْلُومَاتُ كُلُّهَا أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ»

[١- النقيضان]

«نَقِيضَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ كَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ».

[٢- الضدان]

«وَضِدَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ» إذ  
يمكن ارتفاعهما بالحمرة والخضرة.

[٣- الخلافان]

«وَخِلَافَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ كَالْحَرَكَةِ وَالْبَيَاضِ».

[٤- المثلان]

«وَمِثْلَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا مَعَ تَسَاوِي الْحَقِيقَةِ  
كَالْبَيَاضِ وَالْبَيَاضِ».

بقي من أقسام المعلومات: المتضايقان، والعدم والملكة، وسيأتيان قريباً، وتقدم  
بيانها أيضاً في فصل: المفضي إلى الاستحالة أربعة.

[هل المنافاة بين النقيضين والضدين بالذات أم بالصارف؟]

«وَالْمُنَافَاةُ بَيْنَ النَّقِیْضِیْنِ بِالذَّاتِ» أي: بغير وسط.

«وَهَلْ مُنَافَاةُ الضِّدِّ لِضِدِّهِ لِلذَّاتِ<sup>(١)</sup> أَوِّلِلصَّارِفِ؟» أي: الوسط؛ إذ الشيء إنما ينافي ضده لاستلزام كل منهما عدم الآخر «قَوْلَانِ، أَشْهُرُهُمَا: الثَّانِي» والظاهر جريانها في المتضايفين، والعدم والملكية.

[التقابل]

«وَالْتَقَابُلُ بَيْنَ مَاعِدَا الْمُثَلِّينِ» أي: والخلافين «عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: التَّضَادُّ، وَالتَّقَابُلُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ» وهو التناقض «و» التقابل «بِالْمَلَكَةِ وَالْعَدَمِ كَالْبَصَرِ وَالْعَمَى، وَبِالتَّضَايُفِ كَالْأُبُوَّةِ وَالْبُتُوَّةِ» وتقدم بيان ذلك أيضا<sup>(٢)</sup>

ولو حذف: (بين ماعدا المثلين) لما احتجت إلى زيادة والخلافين، ولو في الاصطلاح<sup>(٣)</sup>؛ إذ كل من المثلين والخلافين لا تقابل بينهما اصطلاحاً، إذ التقابل الاصطلاحي بين الشئين: أن يمتنع اجتماعهما في موضع<sup>(٤)</sup> واحد من جهة واحدة في زمان واحد.

(١) في (أ) و (د): بالذات.

(٢) لم يقدم ولا ذكر هنا ما يميز الأربعة من بعضها، والأظهر أن يقال: إن المتقابلين إن كانا وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف تعقل أحدهما على الآخر فالضدان، وإن لم يكن بينهما غاية الخلاف وتوقف تعقل كل منهما على الآخر فالمتضايقان، وإن كان أحدهما وجودياً والآخر عدمياً، فإن اشترط في الوجودي موضوع - محل - قابل للعدم فالعدم والملكية، وإن لم يشترط فالمتناقضان، وبهذا التقرير يعلم وجه حصر المتقابلين في أربعة. (س)

(٣) في (ج) و (د): بالاصطلاح.

(٤) في (د) وهامش (ج): موضوع.

## [العلم]

## ﴿فَصْلٌ﴾

«قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ:» والغزالي «الْعِلْمُ» نظري<sup>(١)</sup> «لَا يُعْرَفُ بِالْحَقِيقِيِّ»<sup>(٢)</sup> أي: لا يحدّ بالحد الحقيقي «لِعُسْرِهِ، بَلْ بِالْقِسْمَةِ» كأن يقال: الاعتقاد إما جازم أو لا، والجازم إما مطابق أو لا، والمطابق إما ثابت أو لا، فخرج من القسمة: اعتقاد جازم مطابق ثابت، وخرَجَ بالجزم: الظن، وبالمطابق: الجهل المركب وهو الاعتقاد الفاسد، وبالثابت: تقليد المصيب الجازم وهو الاعتقاد الصحيح؛ لأنه قد يزول بالتشكيك «وَالْمِثَالُ» كأن يقال: العلم إدراك البصيرة المشابه لإدراك الباصرة، أو يقال: هو كاعتقادنا أن الواحد نصف الاثنين.

## [قول الإمام الرازي بأن العلم ضروري]

«وَقَالَ» الإمام «الرَّازِيُّ:» في المحصول «هُوَ ضَرْوُورِيٌّ»<sup>(٣)</sup> أي: يحصل بمجرد التفات النفس إليه من غير نظير واكتساب «فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ كَاشِفًا لَهُ». قال: وإنما كان ضروريا؛ لأنَّ عِلْمَ كُلِّ أَحَدٍ بِأَنَّهُ عَالِمٌ<sup>(٤)</sup> بأنه موجود - مثلا - ضروري بجميع أجزائه. ومنها: تصور العلم بأنه موجود بالحقيقة، وهو علم تصديقي خاص،

(١) في (ج): فطري.

(٢) في تحقيق الشنقيطي، وشرح القاسمي: بالحقيقة.

(٣) المحصول (١/ ٨٥).

(٤) في (ب): لأن علم كل أحد علم بأنه عالم بأنه موجود... الخ.

فيكون تصور مطلق العلم التصديقي بالحقيقة<sup>(١)</sup> ضروريا وهو المدعى.  
وأجيب: بمنع أنه يتعين أن يكون من أجزاء ذلك تصور العلم المذكور  
بالحقيقة، بل يكفي تصويره بوجه. فالضروري تصور مُطلق العلم التصديقي<sup>(٢)</sup> بالوجه  
لا بالحقيقة الذي النزاع فيه.

وعلى ما قاله فلا يُحْدُ؛ إذ لا فائدة في حدِّ الضروري؛ لحصوله بغير حدٍّ، قال: نعم،  
قد يحدُّ الضروري؛ لإفادة العبارة [معنى]<sup>(٣)</sup> عنه، أي: فيكون حده حيثُ حدَّ لفظيا لا حقيقيا.  
ومنه قوله: «ثُمَّ قَالَ:» أي: الرازي في المحصول أيضا «هُوَ» أي: العلم «حُكْمُ  
الذَّهْنِ الْجَازِمِ الْمُطَابِقِ لِمَوْجِبٍ»<sup>(٤)</sup> أي: من حسٍّ أو عقلٍ أو عادةٍ، فيكون مطابقا  
للواقع، فحدّه مع قوله: إنه ضروري، لكن بعد حدّه، ف(ثُمَّ) هنا للترتيب الذِّكري لا  
المعنوي «وَقِيلَ: بَلْ يُعَرَّفُ» أي: الضروري «كَغَيْرِهِ»<sup>(٥)</sup>

---

(١) في (ج): وهو علم تصديقي بالحقيقة ضروريا وهو المدعى. وفي (ب): فيكون تصور مطلق العلم  
التصديقي ضروريا وهو المدعى.

(٢) في (ب): فالضروري مطلق التصديقي.

(٣) كذا في (أ) و (ج).

(٤) انظر المحصول: (١/ ٨٣-٨٤).

(٥) في طبعة الحلبي زيادة هنا لا توجد في المخطوطات وهي: وقال ابن الحاجب: العلم صفة توجب  
تميزا لا يحتمل النقيض بوجه ما، وقيل: هو الاعتقاد الثابت الجازم المطابق للواقع في الخارج.

## [المختار في تعريف العلم]

«وَالْمُخْتَارُ» قول أبي بكر الباقلاني «أَنَّهُ: أي: العلم الشَّامِلُ للنظري والضروري «مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ»<sup>(١)</sup>، فَيَشْمَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، وَلَا نَظَرَ هُنَا لِلِاشْتِقَاقِ» أي: اشتقاق المعلوم من العلم «حَتَّى يَلْزَمَ الدَّوْرُ» لظهور المعنى بدون النَّظَرِ إِلَى الْاِشْتِقَاقِ، لكن قول القاضي: (على ما هو به) لا حاجة إليه؛ إذ المعرفة لا تكون إلا كذلك؛ لأن إدراك الشيء على خلاف ما هو به جهالة لا معرفة<sup>(٢)</sup>

## [هل العلم وجودي أم عدمي؟]

«وَاضْطَرَبَ كَلَامُ» أبي علي «ابْنُ سَيْنَا فِي كَوْنِهِ» أي: العلم «عَدَمِيًّا أَوْ وُجُودِيًّا» والأوجه أنه: وجودي<sup>(٣)</sup> كما يَدُلُّ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> كلام الإمام في الملخص<sup>(٥)</sup>

## [العلم القديم والحادث]

«وَيَنْقَسِمُ» أي: العلم «إِلَى: قَدِيمٍ» وهو علم الله تعالى «و» إلى «حَادِثٍ» وهو علم العباد.

(١) قال الإمام الباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: «فإن قال قائل: ما حد العلم عندكم؟ قلنا: حده أنه: معرفة المعلوم على ما هو به». (ص ٢٥)

(٢) في (ب) و (ج) وهامش (أ): لأن إدراك الشيء لا على ما هو به جهالة لا معرفة.

(٣) بناء على المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف، وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار، فالصورة باعتبار حصولها في الذهن علم، وباعتبار وجودها في الخارج معلوم، وأنه إن كان علماً بمعلوم موجود فهو وجودي، وإن كان بمعلوم معدوم فهو عدمي. (س)

(٤) في (أ) و (د): له.

(٥) كتاب الملخص، لم يطبع منه إلا الجزء المتعلق بالمنطق، ولم أجد نص الإمام فيه، لكن انظر في المحصل: (ص ١٠٠)

## [أقسام العلم الحادث]

«و» ينقسم «الحادثُ» إلى: ضُروريٌّ ونَظريٌّ، والضُروريُّ يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ مَقْدُورٍ لِلْعِبَادِ».

## [استناد الضروري لمثله]

«وَجَوَزَ الْقَاضِي» أبو بكر الباقلاني «اسْتِنَادَ<sup>(١)</sup> الضَّرُورِيَّ إِلَى مِثْلِهِ، وَمَنَعَهُ الْبَاقُونَ، وَإِلَّا» أي: ولو استند إلى مثله «لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا» لاحتياجه إلى غيره<sup>(٢)</sup>

«وَالنَّظَرِيُّ مَقْدُورٌ» للعباد «بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ» بقدره الله تعالى<sup>(٣)</sup> «وَجَوَزَ الْأُسْتَاذُ» أبو إسحق الإسفراييني «وُقُوعَهُ» أي: العلم النظري «مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ» لجواز وقوعه بغيرهما كالإلهام والتصفية.

(١) في (أ) و (ج): استناد.

(٢) إن توقف الضروري على الضروري راجع إلى الخلاف في تفسير الضروري؛ فإن قلنا: هو ما لا يتوقف على علم سابق عليه لم يجز التوقف؛ وإن قلنا: هو ما لا يتوقف على نظري جاز. واختلف هل يستند العلم الضروري إلى النظر أو لا؟ فمنعه بعض الأشاعرة؛ لأن استناده إليه يقتضي أن لا يكون ضروريا، وجوزه بعضهم؛ لأن العلم بامتناع اجتماع الضدين ضروري، ومع ذلك هو مبني على وجودهما، والعلم به ليس ضروريا؛ لأن كون التضاد لا يكون إلا بين الأعراض ليس ضروريا، والنزاع لفظي مرجعه إلى تفسير الضروري. (س)

(٣) كذا في جميع النسخ، ويظهر أن في النسخ سقط، ويتضح ذلك بنص الإمام الزركشي في البحر حيث قال نقلاً عن ابن القشيري: «وأما النظري فعند معظم الأصحاب مقدور بالقدرة الحادثة. واختار الإمام أنها مقدورة لله تعالى، ولا يتعلق بها اكتساب». (٥٩/١)

[أقسام العلم الحادث باعتبار تعلقه]

«وَيَنْقَسِمُ» العلم «الْحَادِثُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ» بغيره «إِلَى: تَصَوُّرٍ، وَهُوَ: إِدْرَاكُ  
الْمَاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ» عليها بنفي أو إثبات<sup>(١)</sup> «وَالِإِلَى: تَصْدِيقٍ، وَهُوَ: إِدْرَاكُهَا مَعَ  
الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ».

[التصديق عند الحكماء والإمام الرازي]

«وَالْتَصْدِيقُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ: نَفْسُ الْحُكْمِ» وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست  
بواقعة «وَالْتَصَوُّرَاتُ الثَّلَاثَةُ» فيه «أَعْنِي: الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، وَ» المحكوم «بِهِ، وَالنَّسَبَةُ»  
الحكمية «شُرُوطُهُ» أي: شروط التصديق عندهم.

«وَقَالَ الرَّازِيُّ:» التصورات «الثَلَاثَةُ أَجْزَاؤُهُ» فالتصديق عنده: مُرَكَّبٌ من  
الحكم والتصورات، وعند الحكماء: بَسِيطٌ؛ لَأَنَّ الشُّرُوطَ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَاهِيَةِ.

[المذاهب في العلوم من حيث اتصافها بالضرورة والنظر]

«وَفِي الْعُلُومِ» أي: الحادثة من حيث اتصافها بالضرورة والنظر «مَذَاهِبٌ» أربعة:  
أحدها: أن جميعها ضروريٌّ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ شَيْءٍ مِنْهُ بِقُدْرَتِنَا؛ إِذْ لَا تَأْثِيرَ لَهَا عِنْدَنَا.

ثانيها: أن جميعها نظريٌّ؛ إِذِ الضَّرُورِيُّ يَمْتَنِعُ خُلُوقُ النَّفْسِ عَنْهُ، وَمَا مِنْ عِلْمٍ إِلَّا  
وَالنَّفْسُ خَالِيَةٌ عَنْهُ فِي مَبْدَأِ الْفِطْرَةِ ثُمَّ يَحْصُلُ لَهَا عُلُومٌ بِالتَّدرِجِ بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقُ مِنْ  
الشُّرُوطِ كَالْإِحْسَاسِ وَالتَّجَرُّبَةِ وَالتَّوَاتُرِ فَيَكُونُ الْجَمِيعُ نَظْرِيًّا.

«ثَالِثُهَا:» وهو «الْأَصَحُّ، أَنَّ بَعْضَهَا ضَرُورِيٌّ وَبَعْضُهَا كَسْبِيٌّ» أي: نظريٌّ؛ إِذْ لَوْ  
كَانَ جَمِيعُهَا ضَرُورِيًّا لَمَا جَهِلْنَا شَيْئًا، أَوْ نَظْرِيًّا لِدَارٍ أَوْ تَسْلُسَلٍ.

(١) في (ج): بالنفي والإثبات.

رابعها: ما ذكره بقوله: «وَفَصَلَ» الإمام الرازي «فِي الْمَطَالِبِ النَّصُورِيَّ»<sup>(١)</sup> فَجَعَلَهُ ضَرْوَرِيًّا لأن المطلوب بالتصوري: إما مَشْعُورٌ به مطلقا فلا يُطلب لِحْصُولِهِ، أو لا، فلا يُطلب أيضا؛ لأن المَغْفُولَ عنه لا يمكن تَوَجُّهُ النَّفْسِ نحوه. «وَالْتَصْدِيقِيَّ فَجَوَزَ» فيه «الْأَمْرَيْنِ» أي: الضروري والنظري. وأجوبة أدلة الأقوال الضعيفة طويلة لا يحتملها هذا المختصر فتطلب في المطولات<sup>(٢)</sup>

[هل البديهي ينقلب كسبيا والعكس؟]

«قَالَ» أي: في المطالب «وَالْبَدِيهِيُّ لَا يَنْقَلِبُ كَسْبِيًّا» وإلا لجاز الخُلُوءُ عن الضَّرُورِيِّ وَأَنَّهُ مُحَالٌ «وَلَا بِالْعَكْسِ» أي: والكسبي لا يَنْقَلِبُ بديهيا؛ وإلا لجاز الخُلُوءُ عن النظري وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وهذا مخالف لما في المواقف من جواز انقلاب النظري<sup>(٣)</sup> ضروريا اتفاقا<sup>(٤)</sup> وأما الأول فحكى فيه ثلاثة مذاهب بلا ترجيح. أحدها: ما ذكر.

(١) في (ب) و (ج) وشرح القاسمي: وفصل في المطالب بين التصور فجعله ضروريا والتصديق.

(٢) انظر حاشية ياسين: (ص ٤٣).

(٣) في طبعة الحلبي: من جواز انقلاب الضروري نظريا.

(٤) لا يرد على ما في المواقف ما تقدم من التعليل، وهو قوله: وإلا لجاز الخلو عن النظري؛ لأن جواز الخلو غير لازم حينئذ؛ إذ انقلاب النظري ضروريا لا ينفي النظري بل يحققه. (س)



وثانيها<sup>(١)</sup>: يجوز انقلاب الضّروري نظريا مطلقا؛ لأنّ العُلومَ مُتَّجَانِسَةٌ<sup>(٢)</sup>، فيصح على كل منها ما يصح على الآخر.

وثالثها<sup>(٣)</sup>: لا يجوز في ضروري هو شرطٌ لكمال العقل؛ إذ كمال العقل شرط للنظر، والنظر شرط للنظري لتوقّفه عليه، فيكون النظري، أعني: الضروري المذكور الذي انقلب نظريا، شرطا لنفسه ومتقدما عليه بمراتب<sup>(٤)</sup>، بخلاف الضروري الذي ليس شرطا لكمال العقل فيجوز انقلابه نظريا لما مر في المذهب الثاني<sup>(٥)</sup>

### [تفاوت العلوم]

«وَفِي تَفَاوُتِ الْعُلُومِ» الحادثة «قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْأَبْيَارِيِّ<sup>(٦)</sup> وَأَبْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَنَعُ» أي: منع التّفاوت فيها نفسها، فليس بعضها ولو ضروريا أقوى من بعضها ولو نظريا.

«وَأَنَّهَا تَفَاوُتُ» فيها «بِحَسَبِ الْمُتَعَلِّقَاتِ» كثرة وقلة، كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بشيئين، بناءً على اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الأشاعرة، قياسا على علم الله تعالى.

(١) وهذا القول: للقاضي وبعض المتكلمين. من كتاب المواقف: (٥٢/٦).

(٢) أي: متماثلة متفقة في الحقيقة، بناء على ما هو اصطلاح المتكلمين، وحكم الأمثال واحد فيجوز على كل منهما ما جاز على الآخر. (س) بتصرف

(٣) وهو قول آخر للقاضي، وعليه إمام الحرمين. من كتاب الموقف (٥٤-٥٥/٦).

(٤) بمراتب ثلاث. انظر المواقف: (٥٥/٦).

(٥) وبين النسخ اختلافات كثيرة، والصحيح ما أثبتناه والله أعلم.

(٦) في (أ) و (ب) و (د): الأنباري.

والأشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعلوم. وأجابوا عن القياس: بأنه خالٍ عن الجامع، وعلى هذا لا يقال بتفاوت العلوم بما ذكر.

«وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَثْمَتِنَا تَفَاوُثُهَا» في نفسها؛ إذ العلم بأن الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بأن العالم حادث، وهذا مُقابل القول الأول الذي عليه المحققون. وأجابوا عما ذُكر: بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم، بل من حيث غيره، كإلف النفس بأحد المعلومين دون الآخر.

«وَمَنْعُ الْقَاضِي» أبو بكر الباقلاني «العلم بالشيء من وجه والجهل به من آخر» إذ المعلوم غير المجهول ضرورة، فمتعلق العلم والجهل شيان متغايران قطعاً.

والمشهور جوازه؛ إذ الشيء قد يُلاحظ في نفسه باعتبار عارضيه كالضحك للإنسان إذا جعل آلة للملاحظة، فيكون الإنسان معلوماً باعتبار عارضيه ومجهولاً باعتبار حقيقته، فيتحد المعلوم والمجهول، لكنه معلوم من حيثية، ومجهول من أخرى، ولا استحالة فيه.

#### [الموصل إلى التصورات]

«وَالْمُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ يُسَمَّى: قَوْلًا شَارِحًا»<sup>(١)</sup> سُمِّيَ به لِشَرْحِهِ الْمَاهِيَةَ، ويُقال له التعريف «نَحْوُ: الْحَدِّ» وهو: قول دال<sup>(٢)</sup> على ماهية الشيء، وسيأتي ما يتعلق به «وَالرَّسْمُ» وهو: المُفِيدُ لِلتَّمْيِيزِ كَمَا سَيَأْتِي، وَسُمِّيَ رَسْمًا؛ لِأَنَّ الرَّسْمَ: الْأَثَرَ، مِنْ: رَسَمَ الدَّارِ أَيْ: أَثَرَهَا، وَهَوَّ يَدُلُّ عَلَى أَثَارِ الْمَرْسُومِ «وَالْمِثَالِ» كما مر.

(١) السقط في النسخة (ه) إلى هنا.

(٢) في (أ) و (د): دل.

## [الموصل إلى التصديقات]

«وَالْمُوصِلُ إِلَى التَّصَدِيقَاتِ يُسَمَّى حُجَّةً» ودليلاً «كَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِيفَاءِ  
وَالْتَّمَنُّيْلِ، وَقَدْ سَبَقَ» بيان الثاني وهو الموصل إلى التصديقات «فَلْتَكَلِّمْ عَلَى الْأَوَّلِ» وهو  
الموصل إلى التصورات فنقول:



## [التعريف]

## ﴿فَصْلٌ فِي التَّعْرِيفِ﴾

معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفته<sup>(١)</sup> «وَهُوَ» أي: التعريف «ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: «حَقِيقِيٌّ» وهو ما يكون بجميع الذاتيات أو ببعضها. «وَرَسْمِيٌّ» وهو ما يكون ببعض الذاتيات مع العرضيات، أو بالعرضيات فقط، وستأتي أمثلة ذلك. «وَلَفْظِيٌّ» وهو تبديل لفظ بلفظ أشهر منه مرادف، كما سيأتي.

## [التعريف الحقيقي]

«فَالْحَقِيقِيُّ قِسْمَانِ: تَامٌّ وَنَاقِصٌ»  
«فَالتَّامُّ: ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ» أي: القريبين «كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ».  
«وَالنَّاقِصُ: ذِكْرُ الْفَصْلِ وَحْدَهُ» كالناطق للإنسان «إِنْ جُوزَ التَّعْرِيفُ بِالْمُفْرَدِ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ» أي: عدم جوازه بالمفرد «وَلِذَلِكَ عُدُّوا التَّعْرِيفَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُؤَلَّفَةِ» أي: المركبة. وعلى الأصح: فلا يجوز التعريف إلا بمتعدد.

## [التعريف الرسمي]

«وَالرَّسْمِيُّ قِسْمَانِ أَيْضًا:  
«تَامٌّ وَهُوَ ذِكْرُ الْجِنْسِ» أي: القريب «وَالْخَاصَّةُ كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ»  
للإنسان.

(١) في (أ) و (د) و (هـ): ما يستلزم معرفته.

«وَنَاقِصٌ: وَهُوَ ذِكْرُ الْخَاصَّةِ وَخَذَهَا كَالضَّاحِكِ بِالقَابِلِيَّةِ أَي: بالقوة «لَا بِالفِعْلِ» لِلإِنْسَانِ «كَذَا قَالَهُ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُ».

«وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ أَنَّ الرَّسْمَ هُوَ الْمُفِيدُ لِلتَّمْيِيزِ، فَإِنِ افْتَادَ التَّمْيِيزَ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ فَهُوَ النَّاقِصُ» فيشمل الرسم بالجنس البعيد مع الخاصة، وبالعرض العام معها كالماشي الضاحك، وبالخاصة المساوية كالضاحك بالقوة للإنسان.

«أَوْ» أَفَادَ التَّمْيِيزَ «عَنْ بَعْضِهِ فَهُوَ النَّاقِصُ» كالضاحك بالفعل للإنسان «فَهُوَ رَسْمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ».

هذا وما زَعَمَهُ مِنْ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ وَهُمْ، بَلِ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمُ الْأَوَّلُ. وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الطَّوَالِعِ وَغَيْرِهِ.

#### [الخاصة]

«وَالْخَاصَّةُ: مَعْنَى كُلِّ يَلْزَمُ الشَّيْءَ» أَي: المختص به «وَلَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ».

«وَهِيَ» أَي: الخاصة «خَارِجِيَّةٌ» الْأَوَّلَى: (خارجة)، أَي: عن حقيقة الشيء «بِخِلَافِ الْفَضْلِ» فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا «وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، أَوِ الْفَرَضِ الْعَقْلِيِّ».

#### [شرط الخاصة]

«وَشَرْطُهَا» أَي: الخاصة «أَنْ تَكُونَ» عَرْضًا «لَا زِمًا مُسَاوِيًا لِلْمَحْدُودِ»

الْأَوَّلَى: (للمرسوم) «وَوَشَرْطُهَا «الطَّرْدُ» أَي: كُلَّمَا وُجِدَتْ وَجَدَ الْمَرْسُومُ «دُونَ الْعَكْسِ» أَي: لَيْسَ كُلَّمَا وَجَدَ الْمَرْسُومُ وَجَدَتْ «كَالْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ» كَالِإِسْكَارِ لِلتَّحْرِيمِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي <sup>(١)</sup> عَلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ بِالْفِعْلِ، لَكِنِ الْكَلَامُ فِي التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ

(١) في (أ): يتأتى.

بالقوة، وشرطها: أن تكون مساوية كما مر، فتكون مطردة منعكسة، فلا يصح قوله: (دون العكس)<sup>(١)</sup> بل حقه أن يقول: (والعكس).

### [التعريف اللفظي]

«وَاللَّفْظِيُّ: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ مُرَادِفٍ لَهُ، كَالْبُرِّ لِلْقَمَحِ». وترك التعريف بالمثال هنا، وذكر بدله اللفظي، وعكس ذلك في الفصل قبله تفنُّناً وتوسعة في الكلام.

[هل حد الشيء راجع لنفس المحدود أم لقول الحاد؟]

«وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الْمَحْدُودِ وَحَقِيقَتِهِ» أي: صادق عليها. «وَقَالَ الْقَاضِي:» أبوبكر «بَلْ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْحَادِّ الْمُنْبِئِ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَحْدُودِ». لا ريب أن قول الحاد المنبئ عما ذكر هو الحد، فيرجع<sup>(٢)</sup> كلامه إلى أن الحد، أي: المطلق، راجع إلى الحد المخصوص، أي: صادق عليه. وعلى كل من القولين فالحد غير المحدود، وإن صدق عليه؛ إذ الحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلاً، والمحدود يدل عليها إجمالاً؛ وبذلك بطل القول بترادفهما، مع أن الترادف إنما يكون في المفردات. والرسم فيها ذكر كالحد.

(١) قد يقال إنه صحيح، وأن المراد أن شرط الخاصة من حيث هي لا بقيد كونها مساوية. وحاصله: أن شرط الخاصة مطلقاً الطرد دون العكس، وشرط التي تكون معرفة: المساواة، ويلزم من ذلك أن تكون مطردة منعكسة، ويدل لذلك قوله: كالعلة الشرعية، فإنها مطردة لا منعكسة؛ لأنه قد يوجد التحريم من غير إسكار لضرر أو نحوه، وبهذا يعلم أنه لا يصح أن يقول المصنف والعكس. (س)

(٢) في (ج): فرجع.

## [شرط الحد]

«وَشَرْطُهُ: أَي: الحد «أَنْ يُؤْتَى» فِيهِ بِالْجِنْسِ، وَالْفَضْلِ<sup>(١)</sup>، وَبِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ<sup>(٢)</sup>، كَالْحَيَوَانِ فِي الْإِنْسَانِ دُونَ الْبَعِيدِ، نَحْو: الْمَوْجُودِ، وَالْجِسْمِ النَّامِي. وَأَنْ لَا يَجْعَلَ الْمُخْتَصَّ بِنَوْعٍ فَضْلًا» لْجِنْسِهِ «كَالْجِنْسِ النَّامِي الضَّاحِكِ فِي حَدِّ الْحَيَوَانِ لِخُرُوجِ» مَا عَدَا الْإِنْسَانَ عَنْهُ، نَحْو: «الْفَرَسِ».

«وَأَنْ لَا يُعَرَّفَهُ» أَي: الشَّيْءُ «بِنَفْسِهِ» فَقَطْ، أَوْ مَعَ غَيْرِهَا<sup>(٣)</sup>؛ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، فَيُلْزَمُ تَقْدِيمُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ «كَ: الْإِنْسَانُ بَشَرٌ» [وَالْبَشَرُ مُحَرَّكَةٌ: الْإِنْسَانُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَاحِدًا أَوْ جَمْعًا، وَقَدْ يَثْنَى، وَيَجْمَعُ أَبْشَارًا، وَظَاهِرُ الْجِلْدِ وَالْجَسَدِ مِنَ الْإِنْسَانِ، قِيلَ: وَغَيْرِهِ، جَمْعُ بَشَرَةٍ، وَأَبْشَارٌ جَمْعُ الْجَمْعِ]<sup>(٤)</sup>. أَوْ حَيَوَانٌ بَشَرٌ: إِذِ الْبَشَرُ نَفْسُ الْإِنْسَانِ، أَي: مَعْنَى<sup>(٥)</sup> «وَلَا فَهُوَ مُرَادِفٌ لَهُ.

«وَأَنْ لَا يَجْعَلَ جُزْءَ الْمَحْدُودِ جِنْسًا لَهُ»<sup>(٦)</sup>، كَ: الْعَشْرَةُ خَمْسَةٌ وَخَمْسَةٌ لَمَّا مَرَّ قَبْلَهُ.

---

(١) في (ب) و (د) وشرح القاسمي: فالفضل.

(٢) كأن مراده أن ذلك شرط الحد التام، إذ أسلف أن الناقص يكون بالفصل وحده. (س)

(٣) في (ب): غيره. قال الشيخ ياسين في حاشيته: أي: غير نفسه، وقوله: كالإنسان بشر، مثال لتعريفه بنفسه، وقوله: أو حيوان بشر، مثال لتعريفه بنفسه مع غيرها.

(٤) كذا في (أ) و (ج) و (ه). انظر القاموس مادة: (ب ش ر).

(٥) في (أ): أي: عينه.

(٦) قد يقال عليه: هذا موجود في كل تعريف، فإن الجنس أبدا جزء من المعرف، كالحَيَوَانِ في تعريف الإنسان فإنه جزء للجزئي، ويجاب: بأن المراد الجزء الغير المحمول، فإن العشرة لا يحمل عليها الخمسة، بخلاف الحيوان فإنه يحمل على الإنسان وقس عليه، ثم إن كون الخمسة جزء العشرة خلاف قول الحكماء إنها مركبة من الوحدات. (س)

«وَأَنْتَجَتَبَ» فيه «الألفاظ الغريبة» أي: غير المشهورة عند السامع؛ لئلا يحتاج إلى بيانها فتطول المسافة «و» الألفاظ «المُشتركة والمجازية» كذلك.  
«قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِلَّا بِقَرِينَةٍ» تُبين المراد، فيجوز استعمال تلك الألفاظ؛ لعدم احتياجها حينئذٍ إلى بيان<sup>(١)</sup>

«وَأَنْ يَكُونَ» التعريف «جَامِعًا لِسَائِرِ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ، وَهُوَ مَعْنَى الطَّرْدِ». «مَانِعًا مِنْ دُخُولِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ فِي الْحَدِّ، وَهُوَ مَعْنَى الْعَكْسِ» فالحد يُعبر عنه تارةً بأنه: جامع مانع، وتارةً بأنه: مطرد منعكس «هَكَذَا قَالَ الْقَرَّافِيُّ، وَهُوَ عَكْسُ قَوْلِ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(٢)</sup>: «الْمُطَرَّدُ: هُوَ الْمَانِعُ» من دخول غير المحدود في الحد «وَالْمُنْعَكِسُ: هُوَ الْجَامِعُ» لسائر أفراد المحدود.

(١) قال الإمام الغزالي في المستصفى: «ولو طول مطول واستعار مستعير، وأتى بلفظ مشترك، وعُرف مراده بالتصريح، أو عرف بالقرينة، فلا ينبغي أن يستعظم صنيعه، ويبالغ في ذمه، إن كان قد كُشِفَ عن الحقيقة بذكر جميع الذاتيات، فإنه المقصود، وهذه المزايا تحسينات وتزيينات، كالأبازير من الطعام المقصود. وإنما المتدخلون يستعظمون مثل ذلك ويستكبرونه غاية الاستنكار؛ لميل طباعهم القاصرة عن المقصود الأصلي إلى الوسائل والرسوم والتوابيع». (٤٨/١ - ٤٩)

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا من صعيد مصر سنة: ٥٧٠هـ. ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة: ٦٤٦هـ. وكان أبوه حاجبا فعرف به، من تصانيفه: الكافية، والشافية، ومختصر الفقه استخرجه من ستين كتابا في فقه المالكية، ويسمى: جامع الأمهات، والمقصد الجليل، والأمالى النحوية، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه، ومختصر منتهى السؤل والأمل، وغيرها. الأعلام



كذا قال، والمنقول عن الغزالي وابن الحاجب هو ما نقله عن القرافي، وإن كان ما نقله عنهما هو الأقرب للغة والعرف كما بيّنته في شرح اللب<sup>(١)</sup>

[ما يختص به الرسم]

«وَيَخْتَصُّ الرَّسْمِيُّ» الأولى: (الرسم) «بِكَوْنِ الْمُعْرِفَةِ ظَاهِرًا، فَلَا يَجُوزُ رَسْمُ الشَّيْءِ بِأَخْفَى»<sup>(٢)</sup> منه مثل قولهم في تعريف النار: ركن شبيه بالنفس، إذ النفس ومشابتها للنار أخفى من النار.

«وَلَا بِمَا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهُ عَلَى تَعَقُّلِهِ لِلزُّوْمِ الدَّوْرِ».

ولا معنى لتخصيص هذا وما قبله بالرسم؛ ولهذا عبّر غيره بقوله: ولا يعرف الشيء بالأخفى، ولا بما يتوقف عليه، ثم هذا يُغني عن قوله قبل: (وأن لا يعرفه بنفسه) إلى آخره...، أو بالعكس. وإن ذكر ما هنا في الرسم وما هناك في التعريف.

[جواز ذكر: (أو) في التعريف]

«قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ»<sup>(٣)</sup>: «وَيَجُوزُ ذِكْرُ: (أَوْ) فِيهِ» أي: في الرسم، بخلاف الحقيقي لا يجوز فيه ذلك «لأنَّ النَّوعَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَهُ فَصْلَانِ عَلَى الْبَدَلِ،

(١) قال في شرح اللب: «وتفسير المنعكس بما ذكر الموافق للعرف واللغة، حيث يقال: كل إنسان ناطق، وبالعكس. وكل إنسان حيوان، ولا عكس - أظهر في معنى الجامع، من تفسير ابن الحاجب وغيره له بأنه: كلما انتفى الحد انتفى المحدود، اللازم لذلك التفسير». (ص ٢١)

(٢) في تحقيق الشنقيطي، وطبعة الحلبي: بأخص. وفي شرح القاسمي: بما هو أخفى منه.

(٣) محمود بن عبد الرحمن أبي القاسم ابن أحمد بن محمد، أبو الشناء، شمس الدين الأصفهاني، أو الأصبهاني، مفسر، كان عالماً بالعقليات، ولد سنة: ٦٤٧ هـ. وتعلم في أصبهان، ورحل إلى دمشق فأكرمه أهلها، وأعجب به ابن تيمية، وانتقل إلى القاهرة فبنى له الأمير قوصون الخانقاه بالقرافة، وربته شيخاً فيها، فاستمر إلى أن مات بالطاعون في القاهرة سنة: ٦٤٩ هـ. من كتبه: التفسير سماه: أنوار الحقائق

بِخِلَافِ الْخَاصَّتَيْنِ» يجوز ذكرهما في الرسم «عَلَى الْبَدَلِ» بل يجوز على ما في المواقف وغيرها ذكر: (أو) في الحقيقي، بجعلها للتقسيم والتنويع، كما في تعريفهم النظر بأنه: الفكر المؤدي إلى علم، أو ظن.

وحاصله: أن المراد بـ: (أو) أَنَّ قسما من المحدودِ حَدُّهُ: الفكر المؤدي إلى علم، وقسما آخر منه حَدُّهُ: الفكر المؤدي إلى ظن، فهو في الحقيقة حدان لقسميه<sup>(١)</sup> المتخالفين في الحقيقة.

[هل يكتسب الحد بالبرهان، ويطلب عليه دليل، ويمنع؟]

«وَالْحَدُّ لَا يُكْتَسَبُ بِالْبُرْهَانِ»<sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَعْوَى.

«وَلَا يُطْلَبُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ» لذلك.

ويُغْنِي عن هذين قوله قَبْلُ: (وقيل: أربعة لا يقام عليها دليل ولا يطلب).

«وَلَا يُمْنَعُ» لأنه ليس بدليل ولا حكم «خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ» في قوله بجواز ذلك لتضمنه حكما.

«الربانية، قال الصفدي: رأيت يكتب في تفسيره من خاطره من غير مراجعة، وتشديد القواعد في شرح تجريد العقائد للنصير الطوسي، وشرح فصول النسفي، ومطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار للبيضاوي، وشرح مطالع الأنوار للأرموي في المنطق، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي، وغيرها. الأعلام. والأصفهاني هذا غير الأصفهاني: محمد بن محمود العجلي المتوفى سنة: ٦٨٨ هـ. وهو الذي ترجم له محقق اللقطة الشنقيطي!.

(١) في (ب): بقسميه، وفي (أ) و (ب) و (د): لقسميه.

(٢) أي: لا يمكن إقامة البرهان على ثبوت الحد للمحدود. (س). وفي حاشية الشيخ ياسين كلام مفيد انظر: (ص ٤٨-٤٩).

«بَلِّغْ قُصِدَ إِفْسَادُهُ غُورِضِبِحْدٌ آخَرَ أَوْ نُقِصَ» بأنه: غير جامع أو مانع<sup>(١)</sup>  
«وَقِيلَ: لَا يُعَارِضُ» كما لا يطلب عليه دليل.

[الحد غير المحدود]

«وَهُوَ» أي: الحد «غَيْرُ الْمَحْدُودِ عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(٢)</sup>» لَأَنَّ الْحَدَّ يَدُلُّ عَلَى أَجْزَاءِ  
الماهية تفصيلاً، والمحدود يدل عليها إجمالاً، كما مرَّ.  
ومُقَابِلُ الْأَصَحِّ يَقُولُ: إِنَّهُ عَيْنُهُ فَهِيَ مُتْرَادِفَانِ، وَرَدُّ بَأَنَّ التَّرَادِفَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي  
الْمُفْرَدَاتِ، كَمَا مَرَّ.

[لا يجوز أن يكون للشيء حدان ذاتيان]

«وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ<sup>(٣)</sup> حَدَانِ ذَاتِيَّانِ» لَأَنَّ الذَّاتِيَّ لَا يَتَعَدَّدُ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ النَّوْعَ  
الوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلَانِ عَلَى الْبَدَلِ.  
وقوله: ذاتيان، صفة كاشفة؛ إِذِ الْحَدُّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالذَّاتِيَّ.  
«وَأَمَّا» تَعَدُّدُ الرَّسْمِ «فِي الرَّسْمِيِّ، وَ» اللَّفْظِ فِي «اللَّفْظِيِّ، فَغَيْرُ مُتَمَتِّعٍ» لجواز تعدد  
الخواصِّ والألفاظِ المترادفة.

\* \* \*

(١) في (أ) و (هـ): غير جامع مانع.

(٢) قال الإمام الزركشي في البحر: «وقال القرافي: الحد غير المحدود إن أُريد به اللفظ، ونفسه إن أُريد به  
المعنى» (١٤/٢).

(٣) في (ج)، وشرح القاسمي: للشيء الواحد حدان.

## [مباحث الألفاظ]

### ﴿فَصَلِّ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَافِ﴾

«الْلَفْظُ: إِذَا غَبِرَ مُسْتَعْمَلٌ، وَهُوَ الْمُهْمَلُ» بَأَن لا يكون لَهُ معنى، مفردا كان كدِيز، مقلوب زيد، أو مركبا كمدلول لفظِ الهذيانِ.  
«وَأَمَّا مُسْتَعْمَلٌ» وهو اللفظ الدال على معنى.

### [أقسام اللفظ المستعمل]

«وَيَنْقَسِمُ» أي: المستعمل «إِلَى: مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدُلْ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ جُزْؤُهُ كَزَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَلَمًا، فَمُفْرَدٌ» وذلك بَأَن لا يكون له جزءٌ كتيّ، علما، أو له جزءٌ لا معنى له كزيد علما، أو له معنى لكن لا يدل عليه كعبدالله علما، أو له معنى يدل عليه لكن لا من حيث هو جزءه كالحَيوان الناطق علما للإنسان.  
«وَالْأَيُّ» أي: وإن دَلَّ جزؤه على جزءٍ معناه من حيث هو جزءه «فَمُرَكَّبٌ تَقْيِيدِيٌّ، نَحْوُ: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، وَهُوَ الْمُفِيدُ فِي اكْتِسَابِ التَّصَوُّرَاتِ، وَهُوَ» أي: المركَّبُ التقيدِي «فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ» كالصِّفَةِ مع الموصُوفِ.  
«وَالْحَبْرِيُّ، نَحْوُ: الْحَيَوَانُ نَاطِقٌ» أي: مصوت<sup>(١)</sup>، وإِلَّا فَالْأَوَّلَى نَحْوُ: (الإنسانُ ناطقٌ)، وهو المفيدُ في اكتسابِ التصديقاتِ، واقتصرَ على التَّقْيِيدِيِّ وَالْحَبْرِيِّ لِأَنَّهَا الْفِيدَانِ لِمَا ذَكَرَ، وَإِلَّا فَالْمُرَكَّبُ أَعَمُّ مِنْهُمَا، كَالِإِضَافِيِّ، نَحْوُ: عَبْدَ اللَّهِ، وَالْمُزْجِيِّ، نَحْوُ: بَعْلَبَك.

(١) في (ب): أي: بصوت.

## [الحرف والاسم والفعل]

«ثُمَّ الْمَفْرَدُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ» بَأَن احتَاجَ فيها إلى انضمامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ «فَهُوَ الْحَرْفُ وَالْأَدَاةُ».

«وَلِأَيٍّ أَيٍّ: وَإِنْ اسْتَقَلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ «فَإِنْ لَمْ يَدَلَّ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ» مِنَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ «فَهُوَ الْأِسْمُ» كزبد<sup>(١)</sup>

«وَلِأَيٍّ أَيٍّ: وَإِنْ دَلَّ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنْهَا «فَهُوَ الْفِعْلُ» كضرب «وَلَا يَرِدُ الصَّبُوحُ» وهو الشُّرْبُ بِالْغَدَاةِ «وَالْعَبُوقُ» وهو الشرب بالعَشِيِّ «لِدَلَالَتِهِ» أَيٍّ: لِدَلَالَةِ كُلِّ مِنْهُمَا «عَلَى الزَّمَانِ الْمُطْلَقِ» يَعْنِي غَيْرَ الْمُعَيَّنِ مِنَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَالْمَتَبَادَرُ مِنْ دَلَالَةِ مَا ذَكَرَ الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ الْأَوَّلِيَّةُ لِأَصَالَتِهَا، فَلَا يَرِدُ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، كزبد ضاربٌ عمراً، ومضروبٌ أَمْسٍ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُمَا عَلَى الزَّمَانِ لَيْسَتْ وَضْعِيَّةً، وَلَا أَسْمَاءً<sup>(٢)</sup> الْأَفْعَالِ، كصه، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُقْتَرَنِ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ لَكِنْ لَيْسَتْ دَلَالَةُ أَوَّلِيَّةٍ.

## [الاسم عين المسمى أم غيره والجمع بينهما]

«وَلَفْظُ الْإِسْمِ، حَقِيقَةٌ فِي مَذَلُولِ اللَّفْظِ، وَهُوَ» أَيٍّ: مَذَلُولُهُ «الْمُسَمَّى، بِجَازٍ فِي التَّسْمِيَةِ، وَهُوَ» الْأَوَّلَى: (وهي)، أَيٍّ: التَّسْمِيَةُ «الْلَفْظُ» أَيٍّ: لَفْظُ الْإِسْمِ.

(١) توجد في (هـ) وفي طبعة الحلبي زيادة في هذا الموضع غير موجودة في بقية النسخ وهي: فالاسم: هو اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض أو الجسم أو الجرم، ليفصل به بعضه من بعض، كناية عن كل علم مشتق أو غيره، قاله في المحكم وغيره اهـ. وفي المحكم قال ابن سيده: والاسم اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض لتفصل به بعضه من بعض. (مادة: س م و)

(٢) في (د) و (هـ): وأسماء الأفعال.

«وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ» لفظ الاسم «حَقِيقَةً فِي اللَّفْظِ» أي: لفظ الاسم «مَجَازٌ فِي الْمُسَمَّى» أي: مدلوله «وَمَقْصُودُهُمْ نَفْيًا لِلِاسْمِ وَالْوَصْفِ عَنْ» وفي نسخة: (على) «الْبَارِي تَعَالَى» أي: نفي إطلاقها عليه «فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّهَا<sup>(١)</sup>» أي: الأسماء والأوصاف «أَقْوَالُ الْمُسَمَّيْنَ» بكسر الميم «وَالْوَاصِفِينَ» وهي حادثة فلا تُطلق عليه تعالى حَقِيقَةً.

وَحَاصِلُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْاسْمَ غَيْرُ الْمُسَمَّى، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ عَيْنُهُ؛ لَكِنْ لَوْ حَذَفَ: (لَفْظَ) مِنْ: (لَفْظِ الْاسْمِ) لَكَانَ أَوْفَقَ بِكَلَامِ غَيْرِهِ.

«وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن هنا، وهو أن الاسم حقيقة في مدلوله، الدال على أن الاسم عين المسمى، أي: من أجل ذلك «قَالَ يُونُسُ» بن عبد الأعلى<sup>(٢)</sup> «سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ:» ردًا على المعتزلة «إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: الْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى فَاشْهَدْ عَلَيْهِ بِالزَّنْدَقَةِ».

«وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ بْنُ أَيُّوبَ<sup>(٣)</sup> هُوَ» أي: الاسم «مُشْتَرَكٌ، يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ اللَّفْظِ وَمَدْلُولِهِ حَقِيقَةً، وَاسْتَحْسَنَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ».

(١) في (ب) و (د): لأنها.

(٢) يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصدفي، من كبار الفقهاء، انتهت إليه رئاسة العلم بمصر، كان عالماً بالأخبار والحديث، وافر العقل، صَحَبَ الشَّافِعِيَّ وأخذ عنه، قال الشَّافِعِيَّ: ما رأيت بمصر أحداً أعقل من يونس، مولده سنة: ١٧٠ هـ. ووفاته سنة: ٢٦٤ هـ. وأخذ عنه كثيرون. الأعلام

(٣) المتكلم النيسابوري، فهو إمام باهر ذكي، قال عبد الغافر: هو محمد بن الحسن بن أبي أيوب، الأستاذ أبو منصور، حجة الدين، صاحب البيان والحجة والنظر الصحيح، أنظر من كان في عصره على مذهب الأشعري، تلميذ لابن فورك، وكان فقيراً نزيهاً قانعاً، مصنفًا، توفي في ذي الحجة سنة ٤٢١ هـ. سير أعلام النبلاء

هذا وقد جَمَعَ البيضاوي بين القولين الأولين وجَعَلَ الخِلافَ لفظيًا حيث قال:  
والاسمُ إن أُريدَ به اللفظُ فغيرُ المسمَّى، وإن أُريدَ به ذاتُ الشيء فهو المسمى، لكنَّه لم  
يشتَهر بهذا المعنى، ثُمَّ قال: وإن أُريدَ به الصِّفةُ كما هو رأيُ الأشعري انقسم انقسام  
الصِّفةِ عنده إلى: ما هو نفسُ المسمى<sup>(١)</sup>، وإلى: ما هو غيره، وإلى: ما ليس هو ولا غيره،  
وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على تفسيره.

### [نسبة الألفاظ للمعاني]

«وَنَسَبَتُهُ» أي: الاسم «إِلَى مُسَمَّاهُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: التَّوَاتُؤُ، وَالتَّبَايُنُ، وَالِاشْتِرَاكُ،  
وَالْتَرَادُفُ، وَالتَّشْكِيكُ»<sup>(٢)</sup>.

#### [١- التواطؤ]

«فَالْتَّوَاتُؤُ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى مُتَّحِدَيْنِ، كَالْإِنْسَانِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ» من  
زيد وعمرو وغيرهما، فإنه مُتَّحِدُ المعنى في كُلِّ منهما<sup>(٣)</sup>

#### [٢- التباين]

«وَالْتَّبَايُنُ: عَكْسُهُ» أي: أَنْ لَا يَكُونَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى مُتَّحِدَيْنِ، كَالْإِنْسَانِ  
وَالْفَرَسِ «وَهُوَ» أي: التَّبايُنُ «الْعَالِبُ» في الألفاظ.

(١) كالوجود، وقوله: إلى ما هو غيره كصفات الأفعال، وقوله: إلى ما ليس هو ولا غير كصفات المعاني،  
وهي العالم.. الخ. (س) بتصرف. وفي الحاشية كلام طويل مفيد، انظر: (ص ٥٠).

(٢) تأتي الخمسة الأقسام في الكلّي، وأما الجزئي فلا يأتي فيه التواطؤ والتشكيك، وإنما يأتي فيه التباين  
والاشتراك والترادف، ومثال الأول: زيد وواشق، والثاني: زيد بن عمر، وزيد بن بكر، والثالث: زيد  
وأبو عبد الله. انظر: حاشية الصبان على شرح السلم (ص ٧٤).

(٣) في (أ) و (هـ): في كل منهما. وفي (ج): في كُلِّ.

## [٣- الاشتراك]

«وَالِإِشْتِرَاكُ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُتَّحِدًا وَالْمَعْنَى مُتَكَثِّرًا، كَالْعَيْنِ» فَإِنَّ لَفْظَهَا وَاحِدٌ وَمَعْنَاهَا مُتَكَثِّرٌ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبَاصِرَةِ وَالْجَاسُوسِ.

## [٤- الترادف]

«وَالْتَرَادُفُ: عَكْسُهُ» أَي: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُتَكَثِّرًا وَالْمَعْنَى مُتَّحِدًا «كَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ، وَالْمَطَرِ وَالْعَيْثِ» فَإِنَّ اللَّفْظَ كُلُّهُنَّ الْمُتَالِيَيْنِ<sup>(١)</sup> مُتَكَثِّرٌ وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَوَّلِ: الْحَيَوَانُ الْمَفْتَرَسُ، وَفِي الثَّانِي: الْقَطَرُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ.

## [٥- التشكيك]

«وَالْتَشْكِيكُ: مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّوَاطُؤِ» أَي: الْإِشْتِرَاكُ الْمَعْنَوِيُّ «وَالِإِشْتِرَاكُ» أَي: اللَّفْظِيُّ «عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ» لِتَقَاوُتِ مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ: بِالشَّدَّةِ: كَالْبَيَاضِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الثَّلَجِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْعَاجِ. أَوْ التَّقْدُّمِ: كَالْوُجُودِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْوَاجِبِ قَبْلَهُ فِي الْمُمْكِنِ. فَبِالنَّظَرِ إِلَى جِهَةِ إِشْتِرَاكِ الْأَفْرَادِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى يَكُونُ إِشْتِرَاكًا مَعْنَوِيًّا، وَبِالنَّظَرِ إِلَى جِهَةِ اخْتِلَافِهَا يَكُونُ إِشْتِرَاكًا لَفْظِيًّا، وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ هُمَا الْمُقَابِلَانِ لِأَصَحِّ الْأَقْوَالِ.

(١) في (ب): فَإِنَّ اللَّفْظَ مِنَ الْمُتَالِيَيْنِ. وفي (هـ): فَإِنَّ اللَّفْظَ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُتَالِيَيْنِ.

(٢) في (د) و (هـ): وَهِيَ.



## [أنواع الدلالة]

## [١- دلالة المطابقة]

«وَدَلَالَةُ كُلِّ لَفْظٍ بِتَوْسِطِ الْوَضْعِ عَلَى مُسَمَّاهُ إِمَّا بِالْمُطَابَقَةِ» أي: مطابقتها، أي: موافقته له، مِنْ قَوْلِهِمْ: طَابَقَ النِّعْلَانِ لِنَعْلٍ إِذَا تَوَافَقَا «وَهِيَ» أي: المطابقة «دَلَالَتُهُ» أي: اللفظ «عَلَى كُلِّ مَوْضُوعِهِ، كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ».

## [٢- دلالة التضمن]

«أَوْ بِالتَّضَمُّنِ، وَهِيَ دَلَالَتُهُ<sup>(١)</sup> عَلَى جُزْءٍ مَوْضُوعِهِ» إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ؛ لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى لْجُزْئِهِ «كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ أَوْ النَّاطِقِ» أَمَّا مَا لَا جُزْءَ لَهُ وَهُوَ الْبَسِيطُ كَالنَّقْطَةِ فَلَا دَلَالَةَ لِلتَّضَمُّنِ فِيهِ.

## [٣- دلالة الالتزام]

«أَوْ بِالِالْتِزَامِ، وَهِيَ دَلَالَتُهُ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ مُلَازِمٌ لَهُ، وَهِيَ دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ، كَدَلَالَةِ الْأَسَدِ عَلَى الشُّجَاعِ» وسيأتي شرط اللزوم.

## [الدلالات النقلية والعقلية]

«وَالدَّلَالَةُ الْأُولَى» أي: المطابقة «نَقْلِيَّةٌ» أي: لَفْظِيَّةٌ «قَطْعًا» لِأَنَّهَا بِمَحْضِ الْلفظ.

«وَفِي الْأُخْرَيْنِ» أي: التضمنية والالتزامية «أَقْوَالٌ»:

أحدها: أَنَّهَا نَقْلِيَّتَانِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَنَاطِقَةِ.

ثانيها: أَنَّهُمَا عَقْلِيَّتَانِ<sup>(٢)</sup>؛ لِتَوَقُّفِهِمَا عَلَى انْتِقَالِ الدَّهْنِ مِنَ الْمَعْنَى إِلَى جُزْئِهِ وَلاَزِمِهِ.

(١) توجد في (هـ) زيادة في الشرح في هذا الموضع وهي: لا على كل موضوعه بل محكي جزءه.. الخ، وفي طبعة الحلبي: لا على موضوعه بل.. الخ.

(٢) قال المناطقة المراد بالدلالة العقلية: ما ليس لغير العقل فيه مدخل، لا ما للعقل فيه مدخل، وإلا لكانت الدلالة كلها عقلية؛ لأن للعقل مدخلا في جميع الدلالات. (س)

«ثالثها: أَنَّ الْإِلْتِزَامَ» أي: الالتزامية «عَقْلِيَّةٌ دُونَ النَّصْنِ» أي: التضمنية فإنها نَقْلِيَّةٌ.

[شرط اللزوم]

«وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِلْتِزَامِيَّةِ اللَّزُومُ الْحَارِجِيُّ قَطْعًا؛ لِحُصُولِ الْفَهْمِ دُونَهُ» أي: بدون «كَمَا فِي الضَّدِّينِ» فَإِنَّ أَحَدَهُمَا يُفْهَمُ مِنَ الْآخَرِ بَدُونِ تَلَازُمِهِمَا فِي الْخَارِجِ، بَلْ بَيْنَهُمَا تَعَانَدٌ فِيهِ.

«وَفِي اللَّزُومِ الدَّهْنِيَّ» فِي الْإِلْتِزَامِيَّةِ «مَذْهَبَانِ قَالَ الْمَنْطِقِيُّونَ: يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ، أَيْ: مَتَى حَصَلَ مُسَمَّى اللَّفْظِي الدَّهْنِ حَصَلَ ذَلِكَ اللَّازِمُ مِنْهُ؛ إِذْ لَا فَهْمٌ لِلْمَسْمُومِ، وَهُوَ الْمَلْزُومُ «دُونَهُ» أَيْ: بَدُونِ لَازِمِهِ «لِحُصُولِهِ» أَيْ: اللَّازِمِ «بِدُونِ»<sup>(١)</sup> الْقَطْعِ بَيْنَهُمَا بَزْمَنَ. وَفِي نَسْخَةٍ: (وَلِحُصُولِهِ) بِوَاوِ الْعُطْفِ، عَلَى: (إِذْ لَا فَهْمٍ) وَلَا فَائِدَةٌ فِيهَا غَيْرُ التَّأَكِيدِ.

[استلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا العكس خلافا للإمام]

«وَالْتَّضَمُّنُ وَالْإِلْتِزَامُ يَسْتَلْزِمَانِ الْمُطَابَقَةَ» أَيْ: كُلُّمَا وُجِدَا وَجِدَتْ ضَرُورَةٌ «لَا الْمُطَابَقَةُ» فَلَا تَسْتَلْزِمُ «التَّضَمُّنُ» كَمَا فِي الْبَسَائِطِ «وَلَا الْإِلْتِزَامُ، خِلَافًا لِلْإِمَامِ» فِي قَوْلِهِ: إِنَّهَا تَسْتَلْزِمُهُ<sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْإِمَامِ رَاجِعٌ إِلَى الْإِلْتِزَامِ فَقَطْ.

[دلالة العموم على كل أفرادهِ]

«وَلَا تَخْرُجُ دَلَالَةُ الْعُمُومِ عَلَى أَفْرَادِهِ» كَجَاءِ عَبِيدِي «عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا» بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْمُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي قُوَّةِ قَضَايَا بَعْدَدِ أَفْرَادِهِ، أَيْ: جَاءَ فُلَانٌ وَجَاءَ فُلَانٌ وَهَكَذَا.

(١) فِي (د): (بَدُونِ) سَاقِطَةٌ.

(٢) قَالَ: لِأَنَّ لِكُلِّ مَاهِيَةٍ لَازِمًا، وَأَقْلَهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ فِي اللَّزُومِ أَنْ يَكُونَ بَيِّنًا، وَكَثِيرًا مَا تَتَصَوَّرُ الْمَاهِيَةُ وَلَا يَتَصَوَّرُ غَيْرَهَا، فَضِلًّا عَنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ غَيْرَهَا. (س)

«خِلَافًا لِلْسُّهُرِ وَرَدِيٍّ وَالْفَرَايِ» في قولهما: إِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْهَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَيْسَ تَمَامَ الْمَعْنَى حَتَّى تَكُونَ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ مُطَابِقَةً، وَلَا جُزْءًا حَتَّى تَكُونَ تَضَمُّنًا، وَلَا خَارِجًا حَتَّى تَكُونَ التَّزَامَا، بَلْ هُوَ جُزْئِيٌّ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْكُلِّ. وَمَا قَالَاهُ سَاقِطٌ بِمَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْعَمُومِ مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ، لَا الْكُلِّيُّوْلَا الْكُلِّ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ الثَّلَاثَةِ.

### [الجزئي والكلي]

«ثُمَّ الْمُفْرَدُ إِنْ مَنَعَ نَفْسُ» تَصَوَّرَ «مَفْهُومِهِ مِنَ الشَّرِكَةِ» أَي: مِنْ وَقُوعِهَا فِيهِ <sup>(١)</sup> «فَجُزْئِيٌّ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو» فَإِنَّ مَفْهُومَهُ مِنْ حَيْثُ وَضَعَ اللفظَ لَهُ، إِذَا تَصَوَّرَ مَنَعَ ذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَعْرِضُ لَهُ مِنْ اشْتِرَاكِ لَفْظِيٍّ.

«وَالْأَي:» وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ نَفْسُ تَصَوَّرَ مَفْهُومِهِ مِنْ ذَلِكَ «فَكُلِّيٌّ» <sup>(٢)</sup> فَإِنَّ مَفْهُومَهُ إِذَا تَصَوَّرَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ، سَوَاءٌ وُجِدَتْ أَفْرَادُهُ فِي الْخَارِجِ وَتَنَاهَتْ «كَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانَ» عِنْدَنَا <sup>(٣)</sup>، وَكَالْكَوَاكِبِ، أَمْ لَمْ تَتَنَاهَ كِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لَمْ تَوْجَدْ فِيهَا لِمَتَنَاهَا فِي الْخَارِجِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّادَيْنِ، أَوْ لِعَدَمِ وُجُودِهَا فِيهِ وَإِنْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً كَجَبَلٍ مِنْ يَاقُوتٍ وَبَحْرِ مِنْ زَبُجٍ، أَوْ وَجَدَ مِنْهَا فَرْدٌ وَاحِدٌ سَوَاءٌ اِمْتَنَعَ وَجُودَ غَيْرِهِ كَالْإِلَهِ، أَي: الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ؛ إِذِ الدَّلِيلُ الْخَارِجِيُّ قَطَعَ عِرْقَ الشَّرِكَةِ عَنْهُ، لَكِنَّهُ عِنْدَ الْعَقْلِ لَمْ يَمْنَعْ <sup>(٤)</sup> صِدْقَهُ عَلَى كَثِيرِينَ؛ وَإِلَّا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى دَلِيلٍ لِإِبْثَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، أَمْ أَمْكَنَ كَالشَّمْسِ، أَي: الْكَوْكَبِ النَّهَارِيِّ الْمُضِيِّ؛ إِذِ الْمَوْجُودُ مِنْهَا وَاحِدٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ مِنْهَا شَمْسٌ كَثِيرَةٌ.

(١) في (هـ) زيادة: وهو الشخص من كل حقيقة.

(٢) في (هـ) زيادة: سواء امتنع وجوده كالمستحيل أو لا.

(٣) أي: خلافا للحكماء، القائلين بقدوم العالم، فيلزم عدم تناهي الإنسان والحيوان. (س)

(٤) في (أ) و (ب): يمتنع.

## [الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي]

«وَهُوَ» أي: الكلي «طَبِيعِيٌّ وَمَنْطِقِيٌّ وَعَقْلِيٌّ» كالحَيَوَانِ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ كُلُّ طَبِيعِيٍّ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَلِّيًّا كُلُّ مَنْطِقِيٍّ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا كُلُّ عَقْلِيٍّ. «وَلَا وُجُودَ لِهَما» أي: الأخيرين «فِي الْخَارِجِ» أي: عَلَى الرَّاجِحِ «وَفِي الْأَوَّلِ» أي: الطَّبِيعِيِّ «خِلَافَ» الرَّاجِحِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ وَجُزْءُ الْمَوْجُودِ مَوْجُودٌ.

## [الكلية والجزئية]

«وَالْكَلِّيَّةُ: هِيَ الْحُكْمُ» أي: الْقَضَاءُ «عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ» مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِ مُطَابَقَةً بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مِنْهُ فَرْدٌ، مِثْلُ: كُلِّ رَجُلٍ يَشْبَعُهُ رَغِيفٌ أَوْ رَغِيفَانِ. «وَالْجُزْئِيَّةُ: الْحُكْمُ» أي: الْقَضَاءُ «عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ» [حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ] <sup>(١)</sup>

## [الكل والجزء]

«وَالْكُلُّ الْحُكْمُ» أي: الْقَضَاءُ «عَلَى الْمَجْمُوعِ» أي: مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ، نَحْوُ: كُلِّ رَجُلٍ فِي الْبَلَدِ يَحْمِلُ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ، أي: مَجْمُوعَهُمْ. «وَالْجُزْءُ مَا تَرَكَبَ» أي: الْكُلُّ «مِنْهُ» أي: مِنَ الْجُزْءِ «وَمِنْ غَيْرِهِ» [كَالْخَمْسَةِ مَعَ الْعَشْرِينَ] <sup>(٢)</sup>

وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ الْجُزْئِيَّ مُقَابِلَ الْكَلِّيِّ، وَالْجُزْئِيَّةُ مُقَابِلَ الْكَلِّيَّةِ، وَالْجُزْءُ مُقَابِلَ الْكُلِّ.

(١) هذا الزيادة في: (ج) و (ه).

(٢) هذا الزيادة في: (ج) و (ه).

[صِغَ الْعُمُومِ لِلْكُلِيَّةِ]

«فَصِغَةُ الْعُمُومِ» كَمَنْ وَمَا وَالَّذِي «لِلْكُلِّيَّةِ» أَي: مَدْلُوها كُلِّيَّة، وَهِيَ: الْحُكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا مُطَابِقَةً، كَمَا مَرَّ.

[أَسْمَاءُ الْعَدَدِ لِلْكَلِّ]

«وَأَسْمَاءُ الْعَدَدِ» كَالْعَشْرَةِ وَالْمِائَةِ وَالْأَلْفِ «لِلْكَلِّ» أَي: مَدْلُوها كَلٌّ، وَهُوَ: الْحُكْمُ عَلَى مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ، كَمَا مَرَّ.

[النِّكَرَاتُ لِلْكُلِيِّ]

«وَالنِّكَرَاتُ» كَأِنْسَانٍ وَرَجُلٍ وَفَرَسٍ «لِلْكُلِيِّ» أَي: مَدْلُوها كَلِيٌّ.

[الْأَعْلَامُ لِلْجُزْئِيِّ، وَالْخِلَافُ فِي الضَّمِيرِ]

«وَالْأَعْلَامُ» كَزَيْدٍ وَعَمْرُو وَبَكْرٍ «لِلْجُزْئِيِّ» أَي: مَدْلُوها جُزْئِيٌّ.

«وَفِي الضَّمِيرِ خِلَافٌ» أَي: أَهْوُ جُزْئِيٌّ أَمْ كَلِيٌّ؟

«قَالَ الْأَكْثَرُونَ جُزْئِيٌّ» كَالْأَعْلَامِ.

«وَخَالَفَهُمُ الْقَرَائِي» فَقَالَ: إِنَّهُ كَلِيٌّ؛ لَصَدَقَهُ عَلَى كَثِيرِينَ مِنْ حَيْثُ هُوَ.

«وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ: هُوَ كَلِيٌّ وَضَعًا جُزْئِيٌّ اسْتِعْمَالًا» فَجَمَعَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ<sup>(١)</sup>

وَعَلَيْهِ فَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ.

---

(١) هَذَا يَقْتَضِي أَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ إِنَّهُ جُزْئِيٌّ اسْتِعْمَالًا، فَلَا يَنَافِي أَنَّهُ كَلِيٌّ وَضَعًا، وَهَذَا خِلَافُ مَا يَفِيدُهُ التَّشْبِيهُ بِالْأَعْلَامِ. وَأَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْقَرَائِي أَنَّهُ كَلِيٌّ، أَنَّهُ كَلِيٌّ وَضَعًا، فَلَا يَنَافِي أَنَّهُ جُزْئِيٌّ اسْتِعْمَالًا. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ أَسْقَطَ الْقَوْلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُ جُزْئِيٌّ وَضَعًا وَاسْتِعْمَالًا، وَأَنَّ الْوَضْعَ عَامٌ وَالْمَوْضُوعَ لَهُ خَاصٌّ. (س) بِتَصْرِفٍ

«وَعَلَّمَ الشَّخْصَ» كزید وعمرو «جُزئِيًّا مُطْلَقًا» أي: ذهنًا وخارجًا، وضعا واستعمالًا، بخلاف عَلَّمَ الْجِنْسَ كَأَسَامَةِ فَإِنَّهُ: كُلِّيًّا: ذهنًا ووضعًا، جُزئِيًّا: خارجًا، كُلِّيًّا وَجُزئِيًّا: استعمالًا.

### [الكليات الخمس]

«وَالْكُلِّيُّ» أَيْضًا «عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: جِنْسٍ، وَنَوْعٍ، وَفَضْلٍ، وَخَاصَّةٍ، وَعَرَضٍ عَامٍّ».

### [١- الجنس]

«لأنَّه» أي: الكلي «إِنْ كَانَ مَقُولًا عَلَى كَثِيرِينَ» دَخَلَ فِيهِ: الْكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ «مُتَخِلِّفِينَ بِالْحَقِيقَةِ» خَرَجَ بِهِ: النَّوْعُ، لِأَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بِالْحَقِيقَةِ «فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟» خَرَجَ بِهِ: الْفَصْلُ وَالْخَاصَّةُ، وَكَذَا الْعَرَضُ الْعَامُّ عَلَى رَأْيٍ غَيْرِهِ، وَسَيَأْتِي إِيضَاحُهُ؛ إِذِ الْأَوَّلَانِ إِنَّمَا يُقَالَانِ فِي جَوَابٍ: أَي شَيْءٌ هُوَ؟. وَالثَّالِثُ: لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَا هِيَ لِمَا [هُوَ] <sup>(١)</sup> عَرَضٌ لَهُ حَتَّى يُقَالَ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ وَلَا مِمِزَا لَهُ حَتَّى يُقَالَ فِي جَوَابٍ: أَي شَيْءٌ هُوَ؟ وَتَأْتِي الْأَرْبَعَةُ فِي كَلَامِهِ «فَهُوَ الْجِنْسُ» جَوَابًا لِلشَّرْطِ «إِنْ كَانَ» أَي: الْجِنْسُ «دَاخِلًا فِي السَّاهِيَّةِ» خَرَجَ بِهِ: الْعَرَضُ الْعَامُّ، عَلَى رَأْيِهِ كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ قَيْدُ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ عَلَى رَأْيٍ غَيْرِهِ لَعَلِمِهِ عِنْدَهُ مِمَّا قَبْلَهُ «كَالْجِنْسِ لِلْحَيَوَانِ» مِثَالُ لِلْجِنْسِ.

(١) كذا في: (ب) و (ج).

## [٢- النوع]

«أَوْ كَانَ مَقُولًا عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ» دُونَ الْحَقِيقَةِ «فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟، فَهُوَ النَّوْعُ الْحَقِيقِيُّ» دُونَ الْإِضَافِيِّ لَصَدَقِهِ بِالْجِنْسِ أَيْضًا «كَالْإِنْسَانِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ.

## [٣- الفصل]

«أَوْ» كَانَ «مَقُولًا عَلَى» كَثِيرِينَ «مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ» دُونَ الْحَقِيقَةِ «فِي جَوَابٍ: أَيُّ نَوْعٍ هُوَ؟» عِبَارَةٌ غَيْرُهُ: فِي جَوَابٍ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟ «فَهُوَ الْفَصْلُ؛ إِنْ كَانَ دَاخِلًا» فِي الْمَاهِيَةِ «كَالنَّاطِقِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

## [٤- الخاصة]

«وَالْخَاصَّةُ إِنْ كَانَ خَارِجًا» عَنْهَا «كَالضَّاحِكِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ كُلًّا مِنْ الْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ يُقَالُ فِي جَوَابٍ: أَيُّ نَوْعٍ هُوَ؟ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْفَصْلِ عَلَى مَا مَرَّ. وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَإِنَّمَا تُقَالُ فِي جَوَابٍ: أَيُّ عَرَضٍ هُوَ؟ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ: أَوْ فِي جَوَابٍ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي عَرَضِهِ؟ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ.

## [٥- العرض العام]

«أَوْ كَانَ مَقُولًا عَلَى» كَثِيرِينَ «مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ» فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟، وَلَيْسَ دَاخِلًا فِي الْمَاهِيَةِ «فَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ» كَالْمَاشِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانِ، وَكَلَامُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَرَضَ الْعَامَّ يُقَالُ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟، كَالْجِنْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا كَمَا قَدَّمْتُهُ بِدَلِيلِهِ.

## [العرض اللازم والمفارق]

«وَقَدْ» لِلتَّحْقِيقِ «يَكُونُ» أي: العَرَضُ الشَّامِلُ للعام والخاص «لَا زِمًا» لمعروضه  
 «كَالتَّحَرُّكِ وَالتَّنَفُّسِ» بالقوة «بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ» وغيره من الحيوانات، وكالضَّحْكِ  
 بالقوة بالنسبة للإنسان «أَوْ» مفارقاً «سَرِيعِ الزَّوَالِ كَحُمْرَةِ الْحَبَلِ» هو التَّحِيرُ  
 والدَّهْشُ من الاستحياء «وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ» أي: الخوف «أَوْ بَطِيئَتِهِ» أي: بطيء الزوال  
 «كَالشَّيْبِ وَالشَّبَابِ» والخاصةُ المفارقةُ كالضَّحْكِ بِالْفِعْلِ بالنسبة للإنسان.

## [الجنس الأعلى والأسفل والوسط]

«وَالْجِنْسُ يَتَرْتَّبُ مُتَصَاعِدًا» من أسفل «إِلَى مَا لَا جِنْسَ فَوْقَهُ وَهُوَ» الجنس  
 «الْأَعْلَى كَالْجَوْهَرِ. وَمُتَنَازِلًا» من أعلى «إِلَى مَا لَا جِنْسَ تَحْتَهُ وَهُوَ» الجنس «الْأَسْفَلُ  
 كَالْحَيَوَانَ. وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ الْوَسْطُ كَالْجِسْمِ» والجسم النَّامي «وَهُوَ» أي الجسم «نَوْعٌ  
 بِالْأَوَّلِ» أي: بالنسبة إلى الأوَّل، ولفظ: (بالأول) ساقطٌ من نُسخة اكتفاءً  
 بقوله: «لِإِنْدِرَاجِهِ تَحْتَ جِنْسٍ» وهو الجوهر «دُونَ الثَّانِي» أي: الأسفل كالحَيوان فإنَّ  
 الجسمَ ليس نوعاً بالنسبة إليه، بل جنس أعلى منه «إِذْ أَحَادُهُ لَيْسَتْ مُتَّفِقَةً بِالْحَقِيقَةِ»  
 بالنسبة إلى الحيوان.





## [التصديقات]

### ﴿فَضْلٌ فِي التَّصْدِيقَاتِ﴾

#### [تعريف القضية]

«الْقَضِيَّةُ: هِيَ الْقَوْلُ الَّذِي يَبْصَحُ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ» دَخَلَ فِي الْقَوْلِ: الْأَقْوَالُ التَّامَّةُ وَالنَّاقِصَةُ، وَخَرَجَ بِهَا بَعْدَهُ: الْأَقْوَالُ النَّاقِصَةُ وَالْإِنْشَائِيَّاتُ، وَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ هُنَا: الْمَرْكَبُ تَرْكِيبًا لَفْظِيًّا فِي الْقَضِيَّةِ اللَّفْظِيَّةِ، أَوْ عَقْلِيًّا فِي الْقَضِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ «لِذَاتِهِ» زَادَهُ عَلَى غَيْرِهِ لِيُدْخَلَ بِهِ الْقَضِيَّةُ الْمَقْطُوعُ بِصَدَقِهَا أَوْ كَذِبِهَا لِقَرِينَةٍ، وَاكْتَفَى عَنْهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

#### [القضية الشخصية]

«وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِيهَا» أَي: فِي الْقَضِيَّةِ «إِمَّا جُزْئِيٌّ مُعَيَّنٌ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَهِيَ الشَّخْصِيَّةُ» سُمِّيَتْ شَخْصِيَّةً لِتَشْخُصَ مَوْضُوعَهَا، وَتُسَمَّى مَخْصُوصَةً لِخُصُوصِ مَوْضُوعَهَا.

#### [القضية الجزئية والكلية]

«أَوْ غَيْرُ جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ وَهِيَ» أَي: الْقَضِيَّةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ<sup>(١)</sup> «إِمَّا أَنْ تُبَيَّنَ جُزْئِيَّتُهَا» فِيهَا «بِذِكْرِ السُّورِ» وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ «كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَهِيَ الْجُزْئِيَّةُ الْمَخْصُورَةُ».

(١) فِي هَامِش (أ): الَّتِي مَوْضُوعُهَا غَيْرُ جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ. قَالَ الشَّيْخُ يَاسِينَ فِي حَاشِيَتِهِ: الْأُظْهَرُ: الَّتِي الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِيهَا غَيْرُ جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ.. الخ.

«أَوْ تَبَيَّنَ كُلِّيَّتُهُ» بذكر السور «كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَهِيَ الْكُلِّيَّةُ الْمَحْصُورَةُ».

### [القضية المهملة]

«أَوْ لَا تَبَيَّنَ كُلِّيَّتُهُ وَلَا جُزْئِيَّتُهُ»<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، وَهِيَ الْمُهْمَلَةُ لِإِهْمَالِ ذِكْرِ السُّورِ فِيهَا. وَهُوَ فِي الْجَزْئِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ: بَعْضٌ، وَوَاحِدٌ. وَفِي السَّالِبَةِ: لَيْسَ بَعْضٌ وَبَعْضٌ لَيْسَ، وَلَيْسَ كُلٌّ. وَفِي الْكَلِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ: كُلٌّ، وَأَلِ الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ أَوْ الْعَهْدِيَّةِ. وَفِي السَّالِبَةِ: لَا شَيْءٌ، وَلَا وَاحِدٌ.

«فَصَارَتْ الْقَضَايَا أَرْبَعَةً» شَخْصِيَّةٌ وَجَزْئِيَّةٌ وَكَلِيَّةٌ وَمُهْمَلَةٌ «وَكُلٌّ مِنْهَا مُوجِبَةٌ» كَمَا مَرَّ «وَسَالِبَةٌ» كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ «صَارَتْ» أَيِ: الْقَضَايَا «ثَمَانِيَّةً».

### [القضية الطبيعية]

وَرَادَ بَعْضُهُمْ قَضِيَّةً أُخْرَى تُسَمَّى الطَّبِيعِيَّةَ: وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُبَيَّنْ<sup>(٢)</sup> فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ، وَلَمْ تَصْلُحْ لِأَنْ تَصْدُقَ كَلِيَّةٌ وَلَا جَزْئِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: الْحَيَوَانُ جِنْسٌ، وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَّهَا الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّهُا لَيْسَتْ مُعْتَبَرَةً فِي الْعُلُومِ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي (أ) وَ (ج) وَ (د): أَوْ لَا تَبَيَّنَ لَا كَلْبِهِ وَلَا جَزْئِيَّتِهِ، وَفِي (هـ): أَوْ لَا تَبَيَّنَ أَنَّ كَلِيَّةً وَلَا جَزْئِيَّةً.

(٢) فِي (د): لَمْ يَتَبَيَّنَ.

(٣) أَيِ: فِي مَسَائِلِ الْعُلُومِ، فَلَا يَنَاقِشُ فِي اعْتِبَارِهَا فِي مَبَادِئِ الْعُلُومِ كَالْتَعَارِيفِ، نَحْوِ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، فَإِنَّ أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَعْرِفَاتِ لِلْحَقِيقَةِ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: الْكَلَامُ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ الْمَفِيدِ؛ لِأَنَّ: (عِبَارَةٌ) بِمَعْنَى مَعْبَرٍ بِهِ، فَالْ فِي الْكَلَامِ لِلْحَاضِرِ، أَيِ: هَذَا اللَّفْظُ الْحَاضِرُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَجْزَاءَ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ: الْمَسَائِلُ، وَالْمَبَادِئُ، وَالْمَوْضُوعَاتُ. (س) انْظُرْ: حَاشِيَةَ الْعِطَارِ عَلَى الْمَطْلَعِ (ص ٧٢) فَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ.

## [المهملة في قوة الجزئية]

«وَالْمُهْمَلَةُ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ لِاحْتِمَالِهَا الْكُلَّ، وَالْبَعْضَ وَهُوَ الْمُتَيَقِّنُ فَتُحْمَلُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ». والشخصية في حكم الكلية، ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الأول، نحو: هذا زيد، وزيد إنسان.

## [انقسام القضية إلى: حملية وشرطية]

«وَتَنْقَسِمُ» أي: القضية «أَيْضًا إِلَى حَمَلِيَّةٍ» وهي التي يكون طرفاها مُفْرَدَيْنِ بِالْفِعْلِ أو بِالْقُوَّةِ<sup>(٢)</sup>، موجبة كانت كقولنا: زيد كاتب، أو سالبة كقولنا: زيد ليس بكاتب، وُسِّمَتْ حملية باعتبار طرفها الأخير. «و» إلى «شَرْطِيَّةٍ» وهي التي لا يكون طرفاها مُفْرَدَيْنِ، وسيأتي في كلامه تفسيرها بلفظ آخر.

«فَالْحَمَلِيَّةُ: شَخْصِيَّةٌ، وَمَحْضُورَةٌ» جزئية وكلية «وَالْمُهْمَلَةُ» وكلٌّ مِنْهَا إمَّا موجبة أو سالبة «فَالْحَمَلِيَّةُ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ كَمَا سَبَقَ» بأمثله.

## [القضية الشرطية وأقسامها]

«وَالشَّرْطِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا عَلَى التَّعْلِيلِ» بِشَرْطِ «قِسْمَانِ: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ».

(١) في (أ) و (ب): فيحمل.

(٢) قال الشيخ محمد عlish في حاشيته على المطلع: بالفعل: أي لفظا ومعنى نحو: زيد كاتب، والمراد بالمفرد هنا مقابل القضية، فيشمل المركب الناقص. وبالقوة: أي: ما يمكن التعبير في محله بلفظ مفرد، نحو: زيد عالم، نقيضه: زيد ليس بعالم، إذ يمكن أن يقال في محلها هذا نقيض هذا. اه بتصرف (ص ٧٢)

## [١- الشرطية المتصلة]

«فَالْمُتَّصِلَةُ: هِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِالزُّوْمِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى أَوْ لَا لَزُومَهَا» الْأَوْجَهُ قَوْلُ  
 غَيْرِهِ: هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصَدَقِ قَضِيَّةٍ أَوْ لَا صَدَقَهَا عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى.  
 وَالْأُولَى: مَوْجِبَةٌ «نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾» [الأنبياء: ٢٢] ونحو:  
 إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْنَّهَارُ مَوْجُودٌ.  
 وَالثَّانِيَّةُ: سَالِبَةٌ نَحْوُ: لَيْسَ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْلَّيْلُ مَوْجُودٌ.

## [انقسام الشرطية المتصلة إلى: قطعية وظنية واتفاقية]

«وَهِيَ:» أَيِ: الْمُتَّصِلَةُ «قَطْعِيَّةٌ» وَتَسْمَى: لَزُومِيَّةً، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصَدَقِ  
 قَضِيَّةٍ أَوْ لَا صَدَقَهَا عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ أُخْرَى؛ لِعَلَّاقَةٍ بَيْنَهُمَا تَوْجِبُ ذَلِكَ، كَالْعِلِّيَّةِ  
 وَالتَّضَائِفِ، نَحْوُ: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْنَّهَارُ مَوْجُودٌ؛ إِذِ الْمَقْدَمُ عِلَّةٌ لِلتَّلَاتِي<sup>(١)</sup>  
 «وَوُظْنِيَّةٌ» وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِمَا ذَكَرْ؛ لِعَلَّاقَةٍ تُرْجِّحُ ذَلِكَ، نَحْوُ: إِنْ كَانَ الْغَيْمُ  
 مَوْجُودًا فَالْمَطَرُ يَعْقِبُهُ.

«وَاتَّفَاقِيَّةٌ» وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِمَا ذَكَرْ لَا لِعَلَّاقَةٍ بَلْ لِمَجْرَدِ الصُّحْبَةِ وَالْإِزْدِوَاجِ،  
 نَحْوُ: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاطِقٌ؛ إِذْ لَا عِلَّاقَةَ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَنَاطِقِيَّةِ  
 الْحِمَارِ حَتَّى تَسْتَلْزِمَ أَوْ تَرْجَحَ<sup>(٢)</sup> تَرْتَبُ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْأُولَى، بَلْ تَوَافَقًا عَلَى الصَّدَقِ هُنَا،  
 وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ إِيسَاغُوجِي<sup>(٣)</sup>

(١) فِي (أ): لِلتَّلَاتِي.

(٢) فِي (د): يَسْتَلْزِمُ أَوْ يَرْجَحُ.

(٣) انظر: حاشية الشيخ محمد عليش على المطلع (ص ٩٣).

## [٢- الشرطية المنفصلة]

«وَالْمُنْفَصِلَةُ: هِيَ الَّتِي حُكِمَ لَهَا» الأولى: قول غيره: (فيها) «بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ قَضِيَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الصَّدَقِ» صوابه: (في الجملة)؛ إذ قوله: (في الصدق) يختص بمانعة الجمع كما يأتي.

[انقسام الشرطية المنفصلة إلى: مانعة جمع وخلو ومانعتها]

«وَهِيَ»: أي: المنفصلة أقسام ثلاثة «مَانِعَةُ الْجَمْعِ» وهي التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بَيْنَ طَرَفَيْهَا صَدَقًا فَقَطْ<sup>(١)</sup>

«وَمَانِعَةُ الْخُلُوءِ» وهي التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بَيْنَ طَرَفَيْهَا كَذِبًا فَقَطْ<sup>(٢)</sup>

«وَمَانِعَتُهُمَا» أي: الجمع والخلو، وهي التي حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي بَيْنَ طَرَفَيْهَا صَدَقًا وَكَذِبًا<sup>(٣)</sup> «وَهِيَ» المنفصلة «الْحَقِيقِيَّةُ».

«فَمَانِعَةُ الْجَمْعِ نَحْوُ: هَذَا الْعَدَدُ إِمَّا مُسَاوٍ لِدَلِّكَ الْعَدَدِ أَوْ أَكْثَرُ» منه «فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا» أي: المساواة والأكثرية «وَيُمْكِنُ الْخُلُوءُ عَنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ أَقَلٌّ» منهما.

«وَمَانِعَةُ الْخُلُوءِ نَحْوُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْمَاءِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقُ، فَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا بِأَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَغْرُقُ، وَيَمْتَنِعُ خُلُوءُ زَيْدٍ عَنْهُمَا» بأن يكون في غير البحر ويغرق، ومُرَادُهُمْ بِالْبَحْرِ: ما يُمكن الغرق فيه عادة من ماء - كما عبّر به أو لا - وَمِنْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْمَائِيَّاتِ لَا الْبَحْرَ نَفْسَهُ؛ فَلَا يَتَوَهَّمُ<sup>(٤)</sup> اجتماع الطرفين في الكذب، بأن يكون زيد في بئر أو حوض ويغرق.

(١) أي: بأنها لا يجتمعان. (س)

(٢) أي: بأنها لا يرتفعان. (س)

(٣) أي: بأنها لا يجتمعان ولا يرتفعان. (س)

(٤) في (د) و (ه): ولا يتوهم.

«وَمَانِعَتُهُمَا نَحْوُ: الْعَدَدُ زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، فَيَمْتَنِعُ اجْتِنَاعُ الزَّوْجِ وَالْفَرْدِ» في عدد  
«وَيَمْتَنِعُ خُلُوهُ الْعَدَدِ عَنْهُمَا» أي: عن كل منهما.

### [المحمول والموضوع]

«وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِمَّا لِحَمْلِيَّةٍ يُسَمَّى: مَوْضُوعًا» لَأَنَّهُ وُضِعَ لِحَكْمٍ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ بِشَيْءٍ.  
«وَالثَّانِي:» مِنْهَا يُسَمَّى «مَحْمُولًا» لِحَمْلِهِ عَلَى شَيْءٍ.  
ولها جزء ثالث وهو: النَّسْبَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ يُدَلُّ عَلَيْهَا بِلَفْظٍ يُسَمَّى رَابِطَةً  
كَمَا سَيَأْتِي.  
والمراد بالجزء الأول: المحكوم عليه، وَإِنْ ذُكِرَ آخِرًا، وَبِالْثَّانِي: المحكوم به وَإِنْ  
ذَكَرَ أَوَّلًا، نَحْوُ: عِنْدِي دَرَاهِمٌ.

### [المقدم والتالي]

«وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى: مُقَدِّمًا» لَتَقَدِّمُهُ لَفْظًا أَوْ حَكْمًا<sup>(٢)</sup> «وَالثَّانِي»  
مِنْهَا<sup>(٣)</sup> «تَالِيًا» لِتُلَوِّهُ الْأَوَّلَ، أَي: تَبْعِيته لَهُ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup>

### [الحد الأصغر والأكبر]

وَمَوْضُوعًا الْمَطْلُوبُ فِي الْحَمْلِيَّةِ، وَمُقَدِّمُهُ فِي الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى: حَدًا أَصْغَرَ.  
وَمَحْمُولُهُ فِي الْحَمْلِيَّةِ، وَتَالِيهِ فِي الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى: حَدًا أَكْبَرَ.

(١) في (ب): لأن يحكم عليه.

(٢) في (ج): وحكما.

(٣) في (ج): منها، وفي (هـ): فيها.

(٤) في (د) وهامش (أ): لذلك. قال الشيخ ياسين: أي لفظًا وتقديرًا كما علم مما قبله.

## [المقدمة الصغرى والكبرى]

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى: الصغرى.  
والتي فيها الأكبر تسمى: الكبرى.

## [القرينة والضرب]

واقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب، وفي الكلية والجزئية، تسمى<sup>(١)</sup>: قرينة وضرباً.

## [الشكل]

وهيئة التأليف الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى، تسمى: شكلاً.

## [كيفية الإنتاج]

«وَالصُّغْرَى: هِيَ الَّتِي فِيهَا الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَالْكُبْرَى: هِيَ الَّتِي فِيهَا الْمَحْكُومُ بِهِ، فَيَلْتَقِي<sup>(٢)</sup> مَوْضُوعُ الصُّغْرَى وَمَحْمُولُ الْكُبْرَى فَيَنْتُجَ».

## [الرابطة]

«وَلَا بُدَّ فِي الْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ «مِنْ رَابِطَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْمَوْضُوعِ» أَوْ الْمَقْدَمِ «وَلَيْسَ هُوَ» أَي: لَفْظُ الرَّابِطَةِ «الْفَصْلُ» أَي: ضَمِيرُ الْفَصْلِ «عِنْدَ النَّحْوِيِّ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ» عَلَيْهِ، أَوْ لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ كَقَامَ زَيْدٌ.

(١) في (هـ): يسمى.

(٢) في (ج): فينتقي.

والرابطة: لفظ دال على النسبة الواقعة بين طرفي القضية، وهي تارة تكون اسما كلفظ: هو، وتسمى: رابطة غير زمانية، وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد، وتسمى: رابطة زمانية. ولا بُدَّ في القضية من كيفية كما يأتي.

#### [أجزاء القضايا]

«فَإِذَنْ مُتَعَلَّقُ الْقَضَايَا» أي: أَجْزَاؤُهَا «أَرْبَعٌ»:

[١] «الْمَوْضُوعُ» في الحِمْليَّة «أَوِ الْمُقَدِّمُ» في الشرطية.

[٢] «وَالْمَحْمُولُ أَوِ التَّالِي» فيها.

[٣] «وَالرَّابِطَةُ بَيْنَهُمَا» أي: بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ في الحِمْليَّة، وبين المقدم والتالي

في الشرطية، على ما اقتضاه كلامه<sup>(١)</sup>

#### [٤: الموجهات]

«وَالْكَيفِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ مِنَ الْوُجُوبِ» بالضرورة أو الدوام<sup>(٢)</sup>

«أَوِ الْإِمْتِنَاعُ» كذلك<sup>(٣)</sup>

«أَوِ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ» وهو سلب الضرورة عن الطرفين.

ومثل للأول بقوله: «نَحْوُ: كُلُّ حَيَوَانٍ فَهُوَ حَسَّاسٌ بِالضَّرُورَةِ» أو الدوام «وَكُلُّمَا

طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَالْغَدَا مُوجُودٌ بِالضَّرُورَةِ» أو الدوام.

ومثال الثاني: لا شيء من الحيوان بحجر، بالضرورة أو بالدوام.

(١) أي: من أن الرابطة تكون بين المقدم والتالي في الشرطية، وظاهر كلام غيره بخالفه، وأنها إنما تكون في الحِمْليَّة. (س)

(٢) هو إشارة إلى جهة القضايا، وقد أجحف المصنف في بيانها. (س)

(٣) في (ب) و (د): لذلك.



ومثال الثالث: كل كاتب متحرك الأصابع، بالإمكان الخاص<sup>(١)</sup>

[هل تختص الأشكال بالحملية فقط؟]

«وَتَخْتَصُّ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ بِالْحَمَلِيَّةِ» كَلَامٌ غَيْرُهُ يَقْتَضِي أَنْ<sup>(٢)</sup> لَا تَخْتَصُّ بِالْحَمَلِيَّةِ، بَلْ تَأْتِي فِي الشَّرْطِيَّةِ أَيْضًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ تَصَوُّرِهِ بِأَحَدِهَا»<sup>(٣)</sup> أَي: بِأَحَدِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ هَذَا خَاصٌّ عِنْدَهُمْ بِالْاِفْتِرَاقِ، دُونَ الْاِسْتِثْنَائِيِّ.




---

(١) وهو سلب الضرورة عن الطرفين الموافق والمخالف، فمعنى المثال: أن ثبوت تحرك الأصابع للكاتب ليس ضروريا، ونفي تحرك الأصابع عن الكاتب ليس ضروريا، فلقد سلبنا الضرورة عن الطرفين الموافق وهو ثبوت تحرك الأصابع للكاتب، وعن المخالف وهو نفي تحرك الأصابع عن الكاتب. وأما الإمكان العام فهو: سلب الضرورة عن الطرفين المخالف للحكم فقط، فإن كانت القضية موجبة فالسلب غير ضروري، وإن كانت سالبة فالإيجاب غير ضروري. ومعنى المثال بالإمكان العام: أن نفي تحرك الأصابع عن الكاتب غير ضروري.

(٢) في (ج): أنه.

(٣) أي: لأن عموم قوله: (كل قياس) شامل للشرطية. (س)

## [مواد البراهين]

## ﴿فَصْلٌ﴾

«مَوَادُّ الْبَرَاهِينِ» جمعُ برهانٍ، وهو قياسٌ مؤلفٌ من مقدمات يقينية، لكنه ذَكَرَ في الفصلِ غيرَ اليقينية أيضاً، فالمناسبُ قولُ غيرِهِ: مَوَادُّ الْأَقْسِيسَةِ «ثَلَاثَةَ عَشَرَ» صَوَابُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ: (اثنا عشر) «صِنْفًا».

## [اليقينية]

«وَهِيَ إِمَّا يَقِينِيَّةٌ وَهِيَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

[١] «الْأَوَّلِيَّاتُ» وهي: ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه، كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

[٢] «وَالْمُشَاهَدَاتُ» وهي: ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس، فإن كان الحس ظاهراً فتسمى حسيات، كقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة، وإن كان باطناً فوجدانيات، كقولنا: إن لنا جوعاً وغضباً.

[٣] «وَالْمُتَوَاتِرَاتُ» وهي: ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، كقولنا: محمد - عليها الصلاة والسلام - ادعى النبوة وظهرت المعجزة علي يده.

[٤] «وَالْمُجَرَّبَاتُ» وهي: ما يحتاج العقل في جزم<sup>(١)</sup> الحكم فيه إلى تكرار المشاهدة مرةً بعد أخرى، كقولنا: السَّقْمُونِيَا تُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ.

(١) في (ب): في الجزم فيه إلى تكرار.

[٥] «وَالْمُقَدَّمَاتُ النَّظَرِيَّةُ الْقِيَاسِ» [وفي نسخة: (النظرية القياسية)]<sup>(١)</sup> وتسمى: قضايا قياساتها معها، وهي: ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين، كقولنا: الأربعة زوج؛ بسبب<sup>(٢)</sup> وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين، والوسط: ما يُقَرَّبُ قولنا: (لأنه)، كقولنا - بَعْدَ: الأربعة زوج -: لَأَنَّهَا منقسمة بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج. فهذا الوسط مُتَصَوِّرٌ فِي الذَّهْنِ<sup>(٣)</sup> عند تصور الأربعة زوج.

[٦] «وَالْوَهْمِيَّاتُ» صوابه: والحدسيات، وهي: ما يحكم العقل فيه بحدس مفيد للعلم، كقولنا: نور القمر مُستَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ لاختلاف تَشَكُّلاتِهِ النُّورِيَّةِ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنَ الشَّمْسِ وَبُعْدِهِ عَنْهَا.

وُفِّرَقَ بَيْنَهَا<sup>(٤)</sup> وبين المجربات بأنها: واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات. والحدس: سُرْعَةُ الانتقال من المبادئ إلى المطالب. وَذَكَرُ الحَدْسِيَّاتِ مِنَ الْقِنِيَّاتِ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَبَعْضُهُمْ عَدَّهَا مِنَ الظَّنِّيَّاتِ.

---

(١) كذا في (ج)، وتحقيق الشنقيطي. وقال الشيخ ياسين في حاشيته: القياس نعت سببي للمقدمات؛ لأنه بإضافة النظرية إلى القياس، من إضافة الصفة إلى فاعلها، أي: النظري قياسها.

(٢) في (أ) و (د): لسبب.

(٣) في (أ): فهو الوسط زوج في الذهن عند تصور.. الخ.

(٤) في (ج): ما بينها، وفي (ب): ويفرق بينها.

## [الظنية]

«أَوْ ظَنِيَّةٌ وَهِيَ» ستة أيضا:

- [٧] «الْمَشْهُورَاتُ» وهي<sup>(١)</sup>: ما اعترف بها الجمهور إما لمصلحة عامة، أو لسبب رقة، أو حمية وأنفة. فالأوّل نحو: العدل حسن والظلم قبيح. والثاني نحو: كشف العورة مذموم<sup>(٢)</sup>. والثالث نحو: مُواساةُ الفقراء محمودة. والحمية الأنفة: وهي الاستنكاف والتكبر، قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ﴾ [النساء: ١٧٢] أي: لن يتكبر. فاعطفُ للتفسير.
- [٨] «وَالْمَقْبُولَاتُ» وهي: مُقَدَّمَاتٌ مقبولة من شخص مُعْتَقِدٍ فيه كما هو معروف، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ.
- [٩] «وَالْمُسَلَّمَاتُ» وهي: مقدمات مُسَلَّمَةٌ عِنْدَ الناس أو عند الخصمين، كتسليم الفقهاء كون الإجماع حجة.
- [١٠] «وَالْمُسْتَبْهَاتُ»<sup>(٣)</sup> أي: المظنونات، وهي: مقدمات يحكم بها<sup>(٤)</sup> العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقيضه، كقولنا: فلانٌ يطوف بالليل وكلٌ من يطوف بالليل سارق.
- [١١] «وَالْمُخَيَّلَاتُ» وهي: مقدمات تَنْبَسِطُ منها النفسُ وَتَنْقَبِضُ، كما إذا قيل: الخمرُ ياقوتةٌ سيّالةٌ، انبَسَطَتِ النَّفْسُ وَرَغِبَتْ في شربها. وإذا قيل: العسل مرّةٌ مقيئةٌ، انْقَبَضَتِ النفسُ وَنَفَرَتْ عَنْهُ.

(١) في (أ) و (د): وهو.

(٢) هذا مثال للثالث لا للثاني، وإنما مثال الثاني ما مثل به للثالث فتدبر. (س)

(٣) في (د) و (ه): المشبهات. وفي (أ): الشبهات.

(٤) في (ج): فيها.

والغرض منها انْفِعَالُ النَّفْسِ بِالرَّغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ.  
وَالْمِرَّةُ: بِكسر الميم، ما في السَّمَرَةِ، وهي: هَنَّةٌ لازِقَةٌ بالكبد لكلِّ ذي روح غير النِّعَامِ والإِبِلِّ، قاله في القاموس.  
[١٢] «وَالْمَشْهُورَاتُ فِي الظَّاهِرِ» هذا في الحقيقة قسم من المشهورات السابقة، فلا يُعَدُّ صِنْفًا برأسه كما فعله.

وبقي من مواد الأقيسة الوهميات التي بها يكمل المواد ثلاثة عشر صنفًا على ما ذكره.  
وهي: مقدمات كاذبةٌ يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، وهي لا تفيد يقينا ولا ظنا، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة، كقولنا: في صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره: هذه فرس وكل فرس صَهَّالٌ، ينتج: هذه الصورة صهالة. والغرض منها المغالطة. وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الطوالع وغيره.



## [الخطأ في البرهان]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«الخطأ في البرهان» المناسب: في القياس، كما مرَّ نظيره، يكون «لِخطأ مادَّته» تارة «و» خطأ «صورتِه» أخرى.

#### [الخطأ في المادة من جهة اللفظ]

«فالأوَّل» وهو الخطأ في المادة «إمَّا» أن يكون «مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لِإِلْتِبَاسِ الْكَاذِبَةِ بِالصَّادِقَةِ مِنْ»<sup>(١)</sup> الاشتراك اللفظي «نَحْوُ: هَذَا قُرْءٌ» أي: حيض، وكل قرء، أي: طهر لا يحرم الوطئ فيه، ينتج: هذا لا يحرم الوطئ فيه، وهو كذب «وَنَحْوِهِ» أي: نحو الاشتراك اللفظي، كقولنا: في صورة فرس منقوشة على جدار: هذه فرس، وكل فرس صهال<sup>(٢)</sup> ينتج: هذه الصورة صهالة، وهو كذب.

#### [الخطأ في المادة من جهة المعنى]

«أَوِ السَّمْعَى» أي: أو من جهة المعنى «كَجَعْلِ الْعَرَضِيِّ» أي: الخارجي «كَالذَّائِي» نحو: الضَّاحِكُ حيوان، وكل حيوان صورة نفسانية، ينتج: الضَّاحِكُ صورة نفسانية، وهو كذب.

(١) كذا في جميع النسخ، وفي تحقيق الشنقيطي: لالتباس الكاذبة بالصادقة في الاشتراك، وفي طبعة الحلبي: لالتباس الكاذبة بالصادقة من الاشتراك.

(٢) كأنه راعي لفظ: (كل) فقال: صهال بالتذكير، وإلا فالظاهر: (صهالة) لأن الفرس مؤنث سماعي؛ ولهذا قال: هذه فرس بإشارة المؤنث. (س) بتصرف

وكجعل الذهني كالخارجي نحو: الحدوث حادث، وكل حادث فله حدوث،  
ينتج: فالحدوث له حدوث، وهو كذب.

«و» كجعل «النتيجة إحدَى المُقَدِّمَتَيْنِ» نحو: كل إنسان بشر، وكل بشر  
ضحاك، ينتج: كل إنسان ضحاك؛ إذ النتيجة عين المقدمة الثانية؛ المرادفة للإنسان  
للشعر، مع أن فيه مصادرة على المطلوب.

### [الخطأ في الصورة]

«وَالثَّانِي» وهو الخطأ في الصورة، أن يكون سببا «لِخُرُوجِهِ» أي: القياس «عَنِ  
الْأَشْكَالِ» الأربعة، كأن لا يكون الموضوع داخلا في المحمول، كقولنا: كل حيوان  
إنسان، وكل إنسان ناطق، ينتج: كل حيوان ناطق، وهو كذب.

«أَوْ بِإِنْتِفَاءِ» الأنسببيلامه: أو لانتفاء «شَرْطِ الْإِنْتِاجِ» كأن تكون كُبرى الشَّكْلِ  
الأوّل جزئية، أو صغراه سالبة، فيخرج القياس عن الأشكال أيضا<sup>(١)</sup>، ولا يخفى أن  
هذا يغني<sup>(٢)</sup> عما قبله، وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الطوالع وغيره.



(١) في (أ) و (د) و (هـ): فتخرج الأشكال عن القياس.

(٢) في طبعة الحلبي: هذا المعنى يغني.

## [هل المنطق علم؟]

### ﴿فَضْلٌ﴾

«وَهَلَّ» الواو للاستئناف «الْمَنْطِقُ عِلْمٌ أَوْ لَا؟» فيه «خِلَافٌ» بين العلماء «حَكَاةُ» الإمام «فِي الْمَطَالِبِ» فالقائل بأنه علم وهو المشهور قَاسَهُ على ما يُسمى علماً، بجامع أن كلا منهما تصورات وتصديقات.

والقائل بأنه ليس بعلم نَظَرَ إلى تعريفه بأنه: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

«وَهُوَ» أي: الخلاف «لَفْظِيٌّ» أي: راجع إلى اللفظ والتسمية؛ إذ تعريفه بما ذكر لا ينافي كونه علماً، كما أن تعريف علم النحو بأنه: آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في الكلام، لا ينافي كونه علماً.

ومثل ذلك ما ذكره بقوله: «وَكَانَ» أبو نصر «الْفَارَابِيُّ يُسَمِّيهِ رَئِيسَ الْعُلُومِ، وَأَنْكَرَهُ» أبو علي «ابْنُ سِينَا وَقَالَ: هُوَ خَادِمُهَا».

«وَهُوَ» أي: خلافتها في ذلك «لَفْظِيٌّ أَيْضًا» فهو رئيسها باعتبار نفاذ حكمه فيها، وخادمتها باعتبار أن نفعه فيها بطريق الآلية والخدمة لها.



## [حكم الاشتغال به]

«وَهَلْ يُمْنَعُ مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِهِ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ»  
 أحدها: ما ذكره بقوله: «قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> يُحْرَمُ الْإِشْتِغَالُ بِهِ» لإثارته  
 الشكوك كالاشتغال بالفلسفة والشعبذة والتنجيم والسحر.  
 والثاني: يجوز وهو ما أراده بقوله: «وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لَا يُوثَقُ بِعُلُومِهِ»  
 وسماه: معيار العلوم.

والثالث: ما ذكره بقوله: «وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ لِمَنْ وَثِقَ» من نفسه «بِصِحَّةِ ذَهْنِهِ،  
 وَمَا رَسَالِ كِتَابِ السُّنَّةِ» وهذا مأخوذ من قول الشيخ: تقي الدين السبكي<sup>(٢)</sup> لما سئل  
 عنه: ينبغي أن يقدم على الاشتغال به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه، فإذا رسخ في  
 الذهن تعظيم الشريعة ولقي شيخا حسن العقيدة فهو من أحسن العلوم وأنفعها في  
 كل بحث، وهذا القول جمع بين القولين الأولين.

(١) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين،  
 علامة بالفقه والحديث، مولده سنة: ٦٣١هـ. ووفاته سنة: ٦٧٦هـ. في نوى من قرى حوران،  
 بسورية وإليها نسبته، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا، من كتبه: تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج  
 الطالبين، والدقائق، والمنهاج في شرح صحيح مسلم، والتقريب والتيسير في مصطلح الحديث، ورياض  
 الصالحين، وغيرها. وأورد ابن مرعي في الفتوحات الوهية نسبة كاملا وقال: مُرِّي بضم الميم وكسر  
 الراء، كما وجد مضبوطا بخطه، والحزامي: بكسر الحاء المهملة، وبالزاي المعجمة، والنووي: نسبة لنوا،  
 يجوز كتبها بالألف: نووي، قلت: كان يكتبها هو بغير الألف. الاعلام

(٢) علي بن عبد الكافي بن علي بن غام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين، شيخ  
 الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين، وهو والد التاج السبكي صاحب الطبقات، ولد في  
 سبك من أعمال المنوفية بمصر سنة: ٦٨٣هـ. وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام، وولي قضاء الشام سنة:  
 ٧٣٩هـ. واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها سنة: ٧٥٦هـ. من كتبه: الدر النظيم في التفسير، لم يكمله،  
 ومختصر طبقات الفقهاء، وغيرها. الاعلام

[غايته ونسبته]

«وَعَايَتُهُ» أي: المنطق «عِصْمَةُ الْإِنْسَانِ» أي: حفظه «عَنْ أَنْ يَضِلَّ فِكْرُهُ» في العلوم.

«وَنَسَبَتُهُ إِلَى الْمَعَانِي كَنِسْبَةِ النَّحْوِ إِلَى الْأَلْفَاظِ» في كون كل منهما آلة يحصل بها المقصود، وإليه أشار بقوله: «وَهُوَ» كالنحو «آلَةٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ» لكونه مُعِينًا على تحريرها «وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى آلَةٍ أُخْرَى؛ لِئِنَّ دَرَجَةَ الْخَطَأِ فِيهِ» فكان الخطأ فيه معدوم. ولا يخفى ما في تعليقه بهذا<sup>(١)</sup>، والأوجه أن يقال: لحصول الغرض به<sup>(٢)</sup> وإلا لاحتاج إلى آلة أخرى فيلزم الدور أو التسلسل.

[الأقيسة النظرية]

«وَيُبَيِّنُ فِيهِ» أي: في المنطق «عَنِ الْأَقْيَسَةِ النَّظَرِيَّةِ وَهِيَ خَمْسَةٌ»:

[١] «بُرْهَانِيٌّ» وهو: قياس مؤلف من مقدمات يقينية.

[٢] «وَأَفْنَائِيٌّ» ويسمى: خطابة، وهو: قياس مؤلف من مقدمات مقبولة - من شخص معتقد فيه - أو مظنونة.

[٣] «وَجَدَلِيٌّ» وهو: قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين.

(١) لأن ندرة الخطأ لا تقتضي عدم الاحتياج إلى آلة. (س)

(٢) أي: كما هو يعصم عن الخطأ في غيره يعصم عن الخطأ في نفسه، واعلم أن تحقيق القول إن المنطق بمعنى القواعد الكلية لا يفتقر إلى آلة، وبمعنى القواعد الجزئية يفتقر إلى آلة وهي القواعد الكلية، وأن القواعد الكلية مما لا تقبل خطأ أصلاً، أما التصورات فلأنها مما لا تقبل الخطأ على ما مر، وأما التصديقات فلأن المدار على البرهان ومقدماته يقينية. (س)

[٤] «وَسُوفُسْطَائِيٌّ» ويسمى: مغالطة، وهو: قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور، أو من مقدمات وهمية كاذبة، وله أنواع بيتها في شرح إيساغوجي<sup>(١)</sup>

[٥] «وَشِعْرِيٌّ» وهو: قياس مؤلف من مقدمات [مخيلة]<sup>(٢)</sup> تنبسط منها النفس أو تنقبض، وأمثلة هذه الأقيسة تقدمت في موادها.




---

(١) قال شيخ الإسلام في المطلع: ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه، فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى: سوفسطائيا، ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والنشويش عليهم بذلك يسمى: مشاغبا مماريا، ومنها نوع يستعمله الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه كأن يسبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى هذا النوع: المغالطة الخارجية، وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله إيذاء خصمه وإيهام العوام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط. (ص ١٥٤ - ١٥٥) مع حاشية عlish.

(٢) كذا في: (ج) و (ه).

## [المعلوم]

## ﴿فَصْلٌ﴾

«الْمَعْلُومُ» أي: الحاصل في الذهن «يَنْقَسِمُ إِلَى مَوْجُودٍ» وهو المتحقق في الخارج.  
«وَمَعْدُومٍ» وهو ما لا يتحقق فيه «وَلَا وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ، خِلَافًا لِلْقَاضِي»  
أبي بكر «وَلِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ» منا<sup>(١)</sup> «وَأَبِي هَاشِمٍ»<sup>(٢)</sup> من المعتزلة «حَيْثُ أَثْبَتُوهَا» أي:  
الواسطة «وَسَمَّوْهَا بِالْحَالِ» وقالوا: المعلوم إن لم يتحقق في الخارج فهو المعدوم، وإن  
تحقق فيه بنفسه فهو الموجود، أو باعتبار غيره كالأجناس والفصول فهو الحال، وبه  
عُرِفَ تعريفهم له، وعَرَفُوهُ أيضًا بعبارة أخرى فقالوا: هو صفة غير موجودة ولا  
معدومة في نفسها قائمة بموجود.

## [الموجود الواجب]

«وَالْمَوْجُودُ إِذَا وَاجِبٌ لِدَاتِهِ، وَهُوَ مَا يَلْزَمُ الْمُحَالُ مِنْ فَرْضِ عَدَمِهِ» لأن ذاته  
اقتضت وجوده، ومقتضى الذات لازم لها لا يعقل انفكاكه عنها.

(١) جاء في هامش (ب): اعلم أن إمام الحرمين رجع عن ذلك فقال في كتابه المسمى بالمدارك: اخترنا في  
الشامل المشي على أساليب الكلام في القطع بإثبات الأحوال ونحن الآن نقطع بنفيه. اهـ. واحتج الإمام  
فخر الدين على نفيها بأن تلك الوساطة إن كان لها ثبوت بوجه ما كانت موجودة، وإن لم تكن فمعدومة،  
وأشار في الطوالع إلى أن البحث لفظي اهـ. لكن قال المصنف في شرحه: إن إطلاق النقل عنهما ليس بجيد  
لأن الأمدي حكى عن القاضي الوجيهن. (س) بتصرف

(٢) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من أبناء أبان مولى عثمان، ولد سنة: ٢٤٧هـ. وتوفي  
سنة: ٣٢١هـ. عالم بالكلام، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وتبعته فرقة سميت: البهشمية، نسبة إلى  
كنيته: أبي هاشم، وله مصنفات منها: تذكرة العالم، والعدة في أصول الفقه، وغيرها. الأعلام

[هل الوجود عين الماهية؟]

«وَالْأَصَحُّ أَنَّ وُجُودَهُ» أي: الواجب «عَيْنُ مَا هِيَ» لا زائد عليها «وَزَائِدٌ عَلَيْهَا فِي الْمُمْكِنِ» وهذا قول الحكماء.

«وَقِيلَ: زَائِدٌ عَلَيْهَا» في الواجب والممكن، وهو قول جمهور المتكلمين.

«وَقِيلَ: عَيْنُهَا» فيهما، وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهو الأصح عند متأخري المتكلمين، وعليه جرى في اللَّبِّ تبعا لأصله وغيره، فما صحَّحه المصنف مرجوح.

«قَالَ» الشيخ أبو الحسن «الْأَشْعَرِيُّ: وَهُوَ» أي: الواجب «مُشَارِكٌ لِبَاقِي الْمَوْجُودَاتِ فِي الْإِثْنَةِ» بكسر الهمزة، أي: في الثبوت الذهني «لَا فِي مَعْنَاهُ» أي: لا في الثبوت الخارجي، لأن حقيقته<sup>(١)</sup> تعالى مخالفة لسائر الحقائق.

[الموجود الممكن]

«وَلِمَا مُمْكِنٌ» لذاته، وهو ما لا تقتضي<sup>(٢)</sup> ذاته وجودا ولا عدما، بل هما بالنسبة إليها على السواء.

[أقسام الممكن]

«وَهُوَ» أي: الممكن «قِسْمَانِ: جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ» وسيأتي بيانها، ولا واسطة بينهما، بجعل الجوهر شاملا للبسيط والمؤلف.

(١) جاء في هامش (ب): تَبَعَ في إطلاق الحقيقة: جمع الجوامع، وقد اعترض إطلاق الحقيقة عليه تعالى بأن أساء الله توقيفية، ولم يرد إطلاق الحقيقة عليه تعالى، اللهم إلا أن يكون الشيخ ماش على رأي من جوز إطلاق ما لم يشعر بنقص، واعترض أيضا بأن لفظ الحقيقة يشعر بالتركيب. اهـ

(٢) في (أ) و (ج) و (هـ): يقتضي.

«وَأَثَبَتْ» أبو الوفا «ابنُ عَقِيلٍ» الحنبلي<sup>(١)</sup> «بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ» وهي: الجسم المؤلف، بجعله الجوهر خاصا بالبسيط، وعلى ذلك فالخلف لفظي.

### [المقولات العشر]

#### [١- الجوهر]

«فَالْجَوْهَرُ لَفْعٌ: الْأَصْلُ، لِأَنَّهُ أَصْلُ الْمُرَكَّبَاتِ، وَمِنْهُمْ أَي: من هنا، وهو أنه أصل المركبات، أي: من أجل ذلك «امْتَنَعَ إِطْلَاقُهُ» أي: الجوهر «عَلَى الْبَارِي» تعالى «لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِغَيْرِهِ» حتى يكون جزءا له.

«وَأَضْطَلَّاحًا: مَا قَامَ بِنَفْسِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، يعرف بابن عقيل، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قويّ الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور، له تصانيف أعظمها: كتاب الفنون، بقيت منه أجزاء، وهو في أربعمئة جزء، قال الذهبي في تاريخه: كتاب الفنون لم يصنف في الدنيا أكبر منه، والفرق والفصول في فقه الحنابلة عشرة مجلدات، وغيرها. الأعلام، وتاريخ الإسلام للذهبي

(٢) قال الخفاجي: استعمال الجوهر لمقابل العرض مُؤَلَّدٌ وليس في كلام العرب، وليس من أوضاعها، جاء في حواشي الجواهر المنتظمت ما مثاله: كتب أبو الحسن الصيمري إلى أبي بكر بن دريد سائلا له عن مسائل منها: وقد زعم قوم من أهل الجدل أن العرب سمّت بأساء تأدّت إليها بصورها ولم يعرفوا معانيها وحقايقها، فهل يجوز عندك أن توقع العرب أساء على ما لا معنى تحته يعرفونه؟ فأجاب: بأنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلا وتحته معنى، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفة ولا طريق أهل الجدل، وإن كان مذهبهم فيه لمن تدبر مطابقا لعرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته، وذلك لأنهم يذهبون بالعرض إلى أساء منها: أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه، كما يقال: علقت فلانة عرضا، أي: اعتراضا من حيث لم أقدره، وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم بثبت ولا يدوم كقولهم: كان ذلك الأمر عن عرض ثم زال، وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم

«وَقَالَ مُشَاجِنًا: مَا قَبِلَ لَوْنًا وَاحِدًا وَكَوْنًا وَاحِدًا» أي: بخلاف الجسم.

[العرض]

«وَالْعَرَضُ: مَا اسْتَحَالَ بَقَاؤُهُ» لأنه على قول المتكلمين لا يبقى زمانين، بل ينقضي ويتجدد مثله بإرادته تعالى في الزمن الثاني وهكذا على التوالي، حتى يُتوهم من حيث المشاهدة أنه مستمر باق.

وقال الحكماء: إنه يبقى، إلا الحركة والزمان والأصوات.  
«وَأَسْمُهُ يُغْنِي عَنْ تَفْسِيرِهِ» لظهوره، فلا يحتاج إلى إفراده بتفسير.

[أقسام العرض]

«وَأَقْسَامُهُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ تِسْعَةٌ» بحكم الاستقراء الناقص الذي لا يفيد اليقين؛  
إذ عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، وتسمى بالمقولات التسع وهي:

[٢- الكم]

«كَمٌّ» وهو: ما يقبل القسمة لذاته، وهو قسمان: منفصل<sup>(١)</sup>: كالأعداد.

«به، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل، وكأن المتكلمين استنبطوا العرض من هذه المعاني فوضعه كما قصدوا له، وهو إذا تأملته غير خارج عن مذاهب العرب، وكذلك الجوهر عند العرب، إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل، فاستعمله المتكلمون فيها خالف الأعراض لأنه أشرف منها، وقد تولدت أساء في الإسلام لم تكن العرب عارفة بها إلا أنها غير خارجة عن معاني كلامها، نحو: الكافر والفاسق والمنافق، فاشتقاق الكافر من كفرت الشيء إذا سترته وغطيته، والفاسق من فسقت الرطوبة إذا خرجت من قشرها، واشتقاق المنافق من النافقاء وهو أحد منفذي حجر اليربوع اه ملخصا. (ق)

(١) هو ما لم يكن بين أجزائه حد مشترك يكون بداية لبعضها ونهاية لآخر، والمتصل بخلافه. (س)

ومتصل<sup>(١)</sup>: كالمقادير، وهي: الزمان والخط والسطح والجسم التعليمي.

### [٣- الكيف]

«وَكَيْفٌ» وهو: ما لا يقبل القسمة<sup>(٢)</sup> واللاقسمة لذاته، ولا يتوقف تصوره على تصور غيره، كالألوان.

### [٤- الإضافة]

«وَالِإِضَافَةُ» وهي: النسبة العارضة للجسم بالقياس إلى نسبة أخرى، كالأبوة العارضة للأب، والبنوة العارضة للابن، فإن كلا منهما نسبة تعقل بالقياس إلى الأخرى.

### [٥- الأين]

«وَأَيْنٌ» وهو: حصول الشيء في المكان. وهو إما حقيقي، ككون زيد في مكانه الذي يختص به. أو غير حقيقي، ككونه في مكان لا يختص به، ككونه في بيت أو مدرسة أو بلد.

### [٦- المتى]

«وَمَتَى» وهو: حصول الشيء في الزمان، أو طرفه وهو الآن. فتدخل الحروف الآنية<sup>(٣)</sup>

(١) المتصل منه قار الذات وما ليس قارا، فالقار: الخط والسطح والجسم التعليمي، فالخط بُعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في جهة واحدة وهو الطول، والسطح ما يقبلها في جهتين طول وعرض، والجسم ما يقبلها في ثلاث جهات طول وعرض وعمق. وغير القار كالزمان وهو مقدار الحركة. (ق) بتصرف

(٢) خرج الكم، وخرج بقوله: واللاقسمة النقطة والوحدة، وقوله: لذاته احترازا لما ينقسم من الكيف بواسطة انقسام محله، وقوله: ولا يتوقف.. الخ، خرج به الأعراض النسبية من الإضافة ومن بعدها. (س) بتصرف

(٣) وهي التي لا يمكن تمديدتها ولا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله، كالباء والتاء والذال والطاء، فمثال آخر زمان حبس النفس: تبيت وفرط وولد، ومثال أول



وهو أيضا إما حقيقي، وهو: حصول الشيء في الزمان الذي ينطبق عليه، ككون الكسوف في وقت كذا. أو غير حقيقي، وهو: حصول الشيء في الزمان الذي لا ينطبق عليه ككون الكسوف في يوم كذا أو شهر كذا.

وَيُفَرَّقُ بين الحقيقي من الزمان والمكان بأنَّ الزمان الواحد يشترك فيه كثيرون، بخلاف المكان الحقيقي.

#### [٧-الملك]

«وَمَلِكٌ» ويسمى: جِدَّة، وهو: هيئة حاصلة للشيء بسبب ما يحيط به أو ببعضه، وينتقل بانتقاله، كالهئية الحاصلة بالتعمم والتقمص والتسلخ. والمحيط المنتقل قد يكون طبيعيا كجلد الحيوان. أو غير طبيعي ويحيط بالكل كالثوب، أو بالبعض كالخاتم.

#### [٨-الوضع]

«وَوَضْعٌ» وهو: هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبتين، نسبة بعض أجزائه إلى بعض بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجة عنه بأن تختلف بها الأجزاء في الموازاة والانحراف والقرب والبعد بالقياس إلى جهات العالم، كالقيام والاستلقاء والقعود والانبطاح، إذ القيام مثلا يعتبر فيه نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض، ونسبة تلك الأجزاء إلى أمور خارجة عنها، مثل: كون رأسه من فوق، ورجليه من أسفل. ولا تكفي النسبة الأولى في الوضع، وإلا لزم أن يكون الانعكاس قياما<sup>(١)</sup>

«زمانه: تراب وطرب ودور، وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط، وكالآن بالنسبة إلى الزمان. انظر: حاشية السبائكوتي على شرح المواقف (١٧/٥)

(١) قال في شرح المواقف: لو لم يعتبر في ماهية الوضع نسبة الأجزاء إلى الأمور الخارجة بل اكتفى فيها بالنسبة فيما بين الأجزاء وحدها لزم أن يكون القيام بعينه الانتكاس؛ لأن القائم إذا قلب بحيث لا تغير النسبة فيما بين أجزائه كانت الهئية المعلولة لهذه النسبة وحدها باقية بشخصها فيكون وضع الانتكاس وضع القيام بعينه. (١٨/٥)

## [٩- أن يفعل]

«وَأَنْ يَفْعَلَ» وهو: كون الشيء مؤثرا في غيره، كالقاطع ما دام قاطعا، فهو غير مبدأ الفعل لبقائه بعده.

## [١٠- أن ينفعل]

«وَأَنْ يَنْفَعَلَ» وهو: كون الشيء متأثرا عن غيره، كالمنقطع ما دام منقطعا، فهو غير أثر الفعل لبقائه بعده.

فإن يفعل، وإن ينفعل: إنما يقالان على: التأثير والتأثر ما داما، فإذا انقضيا يقال لهما الفعل والانفعال.

«وَجَمَعَهَا» أي: المقولات التسع مع مقولة الجوهر «بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

«قَمَرٌ غَزِيرٌ الْحَسَنُ أَلْطَفُ مِصْرِهِ      قَدْ قَامَ يَكْشِفُ غُمَّيْ لَمَّا انْشَنَى»<sup>(١)</sup>  
انْشَنَى<sup>(١)</sup>

أي: انعطف، حيث أشار إلى (الجوهر) بقوله: قمر. وإلى (الكم) بقوله: غزير، بغين معجمة فزاي، أي: كثير. وإلى (الكيف) بقوله: الحسن. وإلى (الإضافة)

(١) وجمعها آخر في بيتين فقال:

عَدُّ الْمَقُولَاتِ فِي عَشْرِ سَائِظِمْهَا      فِي بَيْتِ شِعْرِ عَلَا فِي رُتْبَةِ فَعَلَا  
الْجَوْهَرُ الْكَمُّ كَيْفٌ وَالْمِصَافُ مَتَى      أَيْنُ وَوَضَعُ لَهُ أَنْ يَنْفَعِلَ فَعَلَا

وأشاروا إلى أمثلتها فقالوا:

زيد الطويل الأزرق ابن مـال ك      فِي بَيْتِهِ بِالْأَمْسِ كَانَ  
بيده غصن لـواه فالتوى      فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولَاتٍ سَوَا

بقوله: ألطف. وإلى (الأمين) بقوله: مصره. وإلى (الوضع) بقوله: قام. وإلى (أن يفعل) بقوله: يكشف. وإلى (الملك) بقوله: غمتي. وإلى (المتى) بقوله: لما أي: حين. وإلى (أن يفعل) بقوله: انثنى.

«وَتُسَمَّى» أي: المقولات التسع «مَعَ» مقولة «الْجَوْهَرِ: الْمَقُولَاتِ الْعَشْرَ».

[الأعراض التي تختص بالأحياء]

«وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْأَعْرَاضُ أَحَدُو عِشْرُونَ نَوْعًا، عَشْرَةٌ مِنْهَا تَخْتَصُّ

بِالْأَحْيَاءِ وَهِيَ:

[١] «الْحَيَاةُ» وهي: قُوَّةٌ تَقْتَضِي الْحَسَّ والحركة<sup>(١)</sup>، أي: تكون مبدأ لقوتها.

[٢] «وَالْقُدْرَةُ» وهي: صفة وجودية تؤثر في الشيء على وفق الإرادة، فخرج ما لا

يؤثر كالعلم، أو يؤثر لكن لا على وفق الإرادة كالطبيعة، فإنها مبدأ للحركة والسكون الطبيعيين.

[٣] «وَالشَّهْوَةُ» وهي: تَوَقَّانُ النَّفْسِ إِلَى أَمْرٍ مُسْتَلَذ.

[٤] «وَالنُّفْرَةُ» وهي: بُعْدُ النَّفْسِ عَنْ أَمْرٍ مَكْرُوه.

[٥] «وَالْإِزَادَةُ» وهي: صفة بها يُرَجَّحُ الْفَاعِلُ أَحَدَ مَقْدُورِيهِ مِنَ الْفِعْلِ والترك.

[٦] «وَالْكِرَاهَةُ» وهي: نُفْرَةٌ تَعْقِبُ اعْتِقَادَ الضَّرِّ فِي الْمَكْرُوه.

[٧] «وَالْإِعْتِقَادُ» وهو: الْحُكْمُ الْجَازِمُ الْقَابِلُ لِلتَّغْيِيرِ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ

الواقع، وإلا ففاسد.

(١) هذا تفسير للحياة في حق الحادث، والمراد بالحس: الإدراك بالحواس، قال في المطول، في بحث المجاز: وتفتقر إلى البدن والروح انتهى. والحق أن الروح ليس بشرط للحياة، بل للقادر المختار أن يوجد الحياة في أي جسم، كما وقع للجذع الذي حن للنبي ﷺ، ويجوز أن يقال: إن الله أوجد فيه الروح أيضا، ثم اتصف بالحياة. (س) بتصرف

[٨] «وَالظَّنُّ» وهو: ترجيح أحد طرفي النسبة على الآخر.

[٩] «وَالنَّظَرُ» وهو: الفكر المؤدي إلى علم أو اعتقاد أو ظن.

[١٠] «وَالْأَلَمُ» وهو: إدراك المنافر للطبع من حيث هو منافر<sup>(١)</sup>، ويقابله اللذة،

وهي: إدراك الملائم للطبع من حيث هو ملائم.

وفي اقتصاره على ذكر العشرة من الأعراض المختصة بالأحياء قُصُورٌ؛ إذ بقي منها كثير كالصحة والمرض والفرح والحزن والحنجل والوجل والغضب والخوف والرجاء والرضا<sup>(٢)</sup>، وبذلك علم أن في هذه الأعراض إحدى وعشرين قصورا أيضا.

[الأعراض التي تكون للأحياء وغيرهم]

«وَأَحَدَ عَشَرَ تَكُونُ لِلْأَحْيَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَهِيَ:»

[١] «الْكُونُ» وهو: حصول الجوهر في الحيز «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْحَرَكَةُ، وَالسُّكُونُ، وَالاجْتِمَاعُ، وَالْافْتِرَاقُ» لأن حصول الجوهر في الحيز إن اعتُبر بالنسبة إلى جوهر آخر، فإن كان بحيث يمكن أن يتخلل بينهما ثالث فهو الافتراق، وإلا فالاجتماع، وإن لم يُعتَبر بالنسبة إلى آخر، فإن كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فهو السُّكُونُ، أو في حيز آخر فهو الحركة.

(١) إننا قيد بالحيشة هنا وفيما بعده؛ لأن الشيء قد يكون منافرا من وجه دون وجه، فاللذة تختص بوجه، والألم بوجه آخر. (س)

(٢) الصحة: كيفية تصدر لأجلها الأفعال عن موضوعها سليمة عن الآفة على المجرى الطبيعي. والمرض: هيئة تضادها أو هو عدم ملكة لها. والفرح: كيفية نفسانية تتبعها حركة الروح إلى خارج البدن طلبا للوصول إلى الملد. والحنجل: حركة الروح إلى داخل البدن وخارجه؛ لأنه مركب من فزع وفرح حيث تنقبض الروح أولا إلى الباطن ثم يخطر بالبال أنه ليس فيه كثير مضرة فتنبسط ثانيا. والوجل: قريب من الفرح وهو حركة الروح إلى الداخل خوفا من مؤذ واقع. والغضب: حركة الروح إلى خارج طلبا للانتقام، والخوف قريب من الفزع. (س) بتصرف

[٢] «وَالتَّائِيْفُ» وهو: ضَمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ لِأُلْفَةٍ بَيْنَهُمَا.

[٣] «وَالْإِعْتِيَادُ» ويسمى عند الحكماء ميلا طبيعيا، وهو: ما يُوجِبُ للجسم المدافعة لما يَمْنَعُهُ<sup>(١)</sup> الحركة إلى جهة «كَالثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ» فإنهما قوتان طبيعيتان للجسم يُحَسُّ<sup>(٢)</sup> من محلّهما بواسطتهما مدافعة هابطة إلى المركز بالنسبة إلى الثَّقَلِ، أو مدافعة صاعدة من المركز بالنسبة إلى الخِفَّةِ. وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الطوالع.

[٤] «وَالْحَرَارَةُ» وهي: كيفية تُفَرِّقُ المختلفات، وتجمع المتماثلات وغيرها، وتقتضي الخفة.

[٥] «وَالْبُرُودَةُ» وهي: كيفية تجمع المتماثلات وغيرها، وتقتضي الثقل.

[٦] «وَالْيُبُوسَةُ» وهي: كيفية تقتضي صعوبة التصاق الشيء بغيره وانفصاله عنه.

[٧] «وَالرُّطُوبَةُ» وهي: كيفية تقتضي سهولة التصاق الشيء بغيره وانفصاله عنه.

[٨] «وَاللُّوْنُ» وهو: كيفية يتوقف إبصارها على إبصار غيرها وهو الضوء. والضوء عَكْسُهُ، فهو: كيفية لا يتوقف إبصارها على إبصار غيرها.

[٩] «وَالصَّوْتُ» وهو: كيفية قائمة بالهواء يحملها إلى الصباخ.

[١٠] «وَالرَّائِحَةُ» وهي: كيفية تُدْرِكُ بالقوة الشَّامة، ولا اسم لها إلا من أوجه

ثلاثة؛ لأنه إما باعتبار الملائمة والمنافرة، فيقال: الملائم طيبٌ والمنافر مُنْتِنٌ. أو بحسب ما يقارنها من طعم<sup>(٣)</sup>، كما يقال: رائحة حلوة ورائحة حامضة. أو بالإضافة إلى محلّها كرائحة الورد والتفاح.

(١) في (د) و (هـ): يَمْنَعُهُ.

(٢) في (أ) و (د): محس.

(٣) في (هـ): من طعم أولون.

وأنواع الروائح غير مضبوطة ومراتبها في الشدة والضعف غير منحصرة كمراتب الطعوم وغيرها.

[١١] «وَالطَّعْمُ» وهو: كيفية مدركة بالقوة الذائقة.

وأصوله تسعة: المرارة، والحرافة، والملوحة، والعفوصة، والخموضة، والقَبْضُ، والحلاوة، والدُسومة، والتفاهة وهو: طعم لا حلاوة فيه ولا حموضة ولا مرارة. وهذه الطعوم البسيطة، ويتركب منها طعوم لا نهاية لها كما مرة الإشارة إليه. «وَزَادَ بَعْضُهُمْ» على الأحد عشر «الْبَقَاءَ وَالْمَوْتَ» فيكونان للأحياء وغيرهم. والأوجه: أنهما للأحياء فقط، إذ البقاء: استمرار الوجود، أي: للحَي، والموت: عدم الحياة عما اتصف بها. وقيل: غير ذلك، كما ذكرته في تعليقي على البيضاوي.

[أحكام الأعراض]

[١ - لا تبقى زمانين]

«وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا» أي: الأعراض «مُسْتَحِيلَةُ الْبَقَاءِ» هذا عُلِمَ مما مرَّ، وإنما أعادَ لِيُنَبِّهَ عليه قوله: «خِلَافًا لِلرَّازِي» والحكماء وجهور المعتزلة<sup>(١)</sup> في قولهم: إنها غير مستحيلة البقاء، بل هي باقية كالجواهر<sup>(٢)</sup>، سوى الأزمنة والحركات والأصوات، كما مر.

(١) في (د) و (هـ): خلافا للرازي والمعتزلة وجهور الحكماء. وفي (ب): خلافا للرازي والحكماء.

(٢) في (هـ): كالجواهر.

## [٢- لا تقوم بنفسها]

«و» الأكثرون على «أنه» أي: العرض «لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ» لأنه صفةٌ موجودةٌ قائمةٌ بمتحيز فلا يقوم بنفسه «خِلَافًا لِقَوْمٍ» في قولهم: إنه يقوم بنفسه كالجوهر، ولا يخفى فيه<sup>(١)</sup>

## [٣- لا تقوم بمثلها]

«و» أنه «لَا» يقوم «بِمِثْلِهِ» أي: بعرضٍ آخر؛ إذ لو قام به لدارَ أو تسلسلَ «خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ» في قولهم: إنه يقوم بمثله<sup>(٢)</sup>، إلا أنه بالآخرة تنتهي سلسلة الأعراض إلى جوهر، كالسرعة والبطء للحركة، فيقال: حركة سريعة وحركة بطيئة. ورُدَّ: بأن السرعة والبطء عارضان للجسم وليسا بعرضين زائدين على الحركة؛ لأنها أمرٌ متمد يتخلله سكنات أقل أو أكثر باعتبارها تسمى الحركة سريعة أو بطيئة.

(١) قال في شرح المواقف: (القائلون به) أي: بوجود العرض (اتفقوا على أنه لا يقوم بنفسه، إلا شذمة) قليلة لا يبال بشأنهم (كأبي الهذيل) العلاف ومن تبعه من البصريين (فإنه جوز إرادة عرضية تحدث لا في محل، وجعل الباري تعالى مريدا بها) أي: بتلك الإرادة (والضرورة كافية لنا في) هذين (المقامين) فإننا ندرك الأعراض من الألوان والأضواء والأصوات والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وغيرها بحواسنا ولا نشك في أنها مما لا يجوز قيامها بنفسها، ودعوى كون الإرادة قائمة بنفسها وكون الباري مريدا بها مع استواء نسبتها إليه وإلى غيره مكابرة صريحة. (٢٧/٥)

(٢) هذا الخلاف مبني على الخلاف في معنى القيام، أهو التبعية في التحيز، أو الاختصاص الناعت، ذهب المتكلمون إلى أن معناه هو أن تحيز العرض تابع لتحيز محله، فيمتنع قيامه بعرض آخر؛ لأن ما يقوم به الشيء يجب أن يكون متحيزا بذاته ليصح كونه تابعا له في تحيزه، ولا يتحيز بذاته إلا الجوهر. وذهب الفلاسفة إلى أن معناه اختصاص شيء بشيء بحيث يصير نعتا له وهو منعوتا به، ويسمى: محلا، والناعت: حالا، كاختصاص السواد بجسم، لا الجسم بالمكان، فلا يمتنع قيامه به؛ إذ القيام بهذا المعنى لا يختص بالتحيز كما في صفات الله عند المتكلمين وصفات المجردات عند الحكماء؛ لفقد التحيز فيها. (س).

## [فناء العالم]

«و» على «أَنَّ الْعَالَمَ» الآتي بيانه «تَفْنَى جَوَاهِرُهُ وَأَعْرَاضُهُ» لقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] أي: إلا الروح وعجب الذنب فإنهما لا يفنيان على الأصح، كما بينته في شرح اللب «خِلَافًا لِلْجَاحِظِ<sup>(١)</sup> وَإِنَّا لَرَّاوُنْدِيَّ<sup>(٢)</sup>» في قولهما: إنه تفنى أعراضه دون جواهره؛ لأن الأعراض لا تقوم بنفسها فتفنى، بخلاف الجواهر<sup>(٣)</sup>

## [كيفية فناء الأعراض والجواهر]

«وَفَنَاءُ الْأَعْرَاضِ عِنْدَنَا» يحصل «بِدَوَائِمِهَا» أي: بفنائها أنفسها «لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ» يحصل «بِعَدَمِ مُحَالِّهَا<sup>(٤)</sup>».

- 
- (١) عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثى، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده سنة: ١٦٣ هـ. ووفاته سنة: ٢٥٥ هـ. في البصرة، فُلج في آخر عمره، وكان مشوه الخلقة، ومات والكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، له تصانيف كثيرة، منها: الحيوان، والبيان والتبيين، وسحر البيان، وغيرها. الأعلام
- (٢) أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين الراوندي، أو ابن الراوندي، فيلسوف مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد، نسبته إلى (راوند) من قرى أصبهان، قال ابن كثير: أحد مشاهير الزنادقة، طلبه السلطان فهرب، ولجأ إلى ابن لاوي اليهودي بالأهواز، وصنف له في مدة مقامه عنده كتابه الذي سباه: الدماغ للقرآن، وقال ابن حجر العسقلاني: ابن الراوندي الزنديق الشهير، كان أولاً من متكلمي المعتزلة ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، ويقال كان غاية في الذكاء، توفي سنة: ٢٩٨ هـ. ولقد تناقل مترجموه أن له نحو ١١٤ كتاباً، منها: فضيحة المعتزلة، ونعت الحكمة، والدماغ المتقدم ذكره، وأن كتبه التي ألفها في الطعن على الشريعة اثنا عشر كتاباً، ولجماعة من العلماء ردود عليه. الأعلام.
- (٣) هذا لا يثبت مدعاها كما هو ظاهر، إذ لا مدخلية للقيام بالنفس وعدمه في الفناء والبقاء، وفناء الجواهر محسوس فالنزاع فيه مكابرة للعيان. (س)
- (٤) أي: لأنهم كما تقدم يقولون ببقائها، لكن يرد عليهم تغير الأعراض مع بقاء المحال، والظاهر أنهم لا يقولون بقيام العرض بعرض غيره، فيلزم من تغير الأول عدمه كما لا يخفى، مثلاً إذا تغيرت حمرة الخجل بصفرة الوجل فلا شك في انعدام الحمرة مع بقاء محلها. (س)



«وَفَنَاءُ الْجَوَاهِرِ» يحصل «بِإِعْدَامِ مُعْذِمٍ» وهو الباري «وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ» يحصل «بِحُدُوثِ ضِدِّ الْجَوْهَرِ» يعني بحدوث جوهر آخر مضاد له، كالتطفة تنفى بحدوث ضدها وهو العلقة.

[عدم خلو الجوهر عن الأعراض]

«وَالْأَكْثَرُونَ» عَلَيْهِ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ «أي: عن ضِدِّ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا؛ لِشُمُولِ مَا قَبْلَهُ لَهُ.

[عدم تركيب الجوهر]

«وَالْأَكْثَرُونَ» أَي: الْجَوْهَرُ «غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، خِلَافًا لِلنِّظَامِ»<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْهَا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ بِهِ، فَلَا يَكُونُ مَرْكَبًا مِنْهَا.

[المعدوم إما واجب العدم أو ممكنه]

«وَالْمَعْدُومُ إِذَا وَاجِبُ الْعَدَمِ» لِدَاثِهِ «وَهُوَ مَا يَلْزَمُ الْمُحَالِلِدَاثِيهِ مِنْ قَرَضٍ وَجُودِهِ، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَيْنِ»

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فان صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك. تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيين وإهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعت فيها فرقة من المعتزلة سميت: النظامية نسبة إليه. أما شهرته بالنظام فأشباعه يقولون: إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون: إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، وفي كتاب: الفرق بين الفرق أن النظام عاش في زمان شبابه قوما من الثنوية وقوما من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع، توفي سنة: ٢٣١ هـ. وذكروا أن له كتباً كثيرة في الفلسفة والاعتزال. الأعلام

«أَوْ مُمَكِّنُهُ» أي: العدم «وَهُوَ» أي: ممكن العدم «ضِدُّهُ» أي: ضد واجب العدم، وفي إطلاق الضد عليه تجوُّزٌ، إذ شرطه أن يكون وجودياً<sup>(١)</sup> «كَالْعَالَمِ قَبْلَ حُدُوثِهِ» فإنه ممكن العدم.

[هل المعدوم معلوم أم لا؟]

«وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ» أي: المعدوم «مَعْلُومٌ» والأقلُّونَ على أنه غير معلوم. بناءً للأول على أنه: متميِّزٌ في الذهن، وهو الأصح. وللثاني على أنه: غير متميِّز فيه، بل هو نفْيٌ صرف.

[هل الممتنع لذاته والممكن المعدوم يعتبران شيئاً؟]

«وَالْمُمْتَنِعُ» لذاته «لَيْسَ بِشَيْءٍ اتِّفَاقاً» لأن الشيء مرادف الموجود. «وَكَذَلِكَ الْمُمْكِنُ» المعدوم «لَيْسَ بِشَيْءٍ» في الخارج «عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ» وعند بعضهم أنه شيءٌ، بمعنى أنه ثابت متقررٌ في الخارج منفكاً عن صفة الوجود.

«وَهِيَ» أي: الخلافية في أن الممكن المعدوم شيءٌ أو لا «مِنْ فُرُوعِ الْخِلَافِ فِي أَنَّا لَوْ جُودَ عَيْنُ السَّاهِيَّةِ، أَوْ لَا» أي: بل زائد عليها، فالقائل بأنه عينها يقول بأن الممكن المعدوم ليس بشيء، والقائل بأنه زائد عليها يقول بأن الممكن المعدوم شيءٌ، هذا مقتضى كلامه، والأصح - على القول بأن الوجود زائد - أن الممكن المعدوم ليس بشيء أيضاً، فما قاله فيه إنما يأتي على مرجوح.

(١) أي: وما أطلق عليه الضد هنا ليس وجودياً بل معدوم ممكن العدم، وكأن وجه التجوز أن عدمه لما كان ممكناً كان كأنه وجودي. (س)

## [العالم]

### ﴿فَضْلٌ﴾

«العالمُ: اسمٌ لكلِّ ما وجودُهُ ليس مِنْ ذَاتِهِ» أي: من ذات نفسه، فيشمل صفاته تعالى، وليس مراداً.

وأما تعريفُهُ على رأي الأشعري ومن تبعه بأنه: ما سوى الله تعالى، وعلى رأي جمهور المتكلمين بأنه: ما سوى الله تعالى وصفاته، فلا يشملها. وَوَجْهُهُ فِي الْأَوَّلِ أنها عند القائل به ليست عينا ولا غيرا.

### [أقسام العالم]

«وَيَنْقَسِمُ» أي: العالم «إِلَى رُوحَانِيٍّ» بضم الرَّاءِ، وهو الجوهر المجردُ عن المادَّةِ «وَجِسْمَانِيٍّ» بكسر الجيم، وهو الجوهر غير المجرد عنها.

### [العالم الروحاني]

فالأول: وهو الرُّوحاني ينقسم إلى مؤثِّر في الأجساد، وإلى مدبِّر لها، وإلى غيرهما. وقد بينتها مع تعاريفها في شرح الطوالع. وإنما تركها المصنف لخفائها ولأن جمهور المتكلمين لا يثبتونها.

### [أقسام العالم الجسماني]

«وَالثَّانِي» وهو الجسماني «يَنْقَسِمُ إِلَى:»  
«بَسِيطٍ وَهُوَ مَا لَا يَنْقَسِمُ» وفي نسخة: (ما لم ينقسم) «إِلَى أَجْزَاءٍ» مختلفة الطبائع كالماء.

«و» إلى «مُرَكَّبٍ وَهُوَ ضِدُّهُ» أي: ما ينقسم إلى أجزاء مختلفة الطبائع كالحيوان.

## [أقسام العالم الجسماني البسيط]

«وَالْبَسِيطُ يَنْقَسِمُ إِلَى:»

«أَثَرِيٌّ: وَهُوَ الْأَفْلَاكُ بِمَا فِيهَا» من الكواكب، وَسُمِّيتْ أَثَرِيَّةً لَأَنَّ لَهَا آثَارًا فِي  
عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ مِنَ الْحَوَادِثِ الْيَوْمِيَّةِ «وَيُسَمَّى الْعُلُويُّ» بضم العين وكسرها «وَهِيَ  
بِأَسْرَها شَفَافَةٌ، أَي: لَا لَوْنَ لَهَا» ولفظ: (أي) ساقط من نسخة «وَالْكَوَاكِبُ مُضَيَّنَةٌ  
بِالذَّاتِ إِلَّا الْقَمَرَ فَإِنَّهُ» أي: القمر، أي: ضوءه «مِنَ الشَّمْسِ» أي: من ضوئها.

«وَعُنْصَرِيٌّ» عطفٌ على أَثَرِيٍّ «وَهُوَ» مَنْسُوبٌ إِلَى الْعُنْصَرِ، وَهُوَ الْأَصْلُ،  
وَجَمْعُهُ «الْعُنَاصِرُ» وَهِيَ الْمَادَّةُ<sup>(١)</sup> «بِمَا فِيهَا» مِنَ الْمَوْلِدَاتِ، وَأَمَّا الْعُنْصَرِيٌّ فَجَمْعُهُ  
الْعُنْصَرِيَّاتِ، خِلَافَ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ «وَتُسَمَّى» أَي: الْعُنَاصِرُ بِمَا فِيهَا «الْعَالَمُ السُّفْلِيُّ»  
بضم السين وكسرهما «وَعَالَمُ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ» لِقَبُولِهَا لَهَا، بَأَنَّ يَخْلَعُ كُلُّ مَنُهَا صُورَةً  
ذَلِكَ الْعُنْصَرِ وَهُوَ مَعْنَى الْفَسَادِ، وَيَلْبَسُ صُورَةَ عُنْصَرٍ آخَرَ وَهُوَ مَعْنَى الْكَوْنِ. فَيَنْقَلِبُ  
كُلُّ مَنُهَا إِلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فَتَكُونُ الْإِنْقِلَابَاتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ<sup>(٢)</sup>، هَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ  
أَنَّ الْعُنَاصِرَ أَرْبَعَةٌ، فَإِنْ زِيدَ عَلَيْهَا الْبُخَارُ كَمَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ صَارَتْ خَمْسَةً، فَتَصِيرُ  
الْإِنْقِلَابَاتُ عَشْرِينَ.

## [العناصر]

«وَالْعُنَاصِرُ أَرْبَعَةٌ: خَفِيفَانِ: النَّارُ وَالْهَوَاءُ، وَثَقِيلَانِ: الْأَرْضُ وَالسَّمَاءُ» وَتَحْرِيرُ  
ذَلِكَ أَنَّ الْعُنْصَرِ وَهُوَ: مَا تَحْتَ فَلَكِ الْقَمَرِ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ: عَنِ الْمَرْكَزِ، أَوْ عَنِ  
الْمَحِيطِ، أَوْ لَا وَلَا.

(١) فِي (أ) وَ (ب): الْمَرَادَةُ، وَهِيَ سَاقِطَةٌ مِنْ: (د) وَ (ه).

(٢) فِي (أ) وَ (د): اثْنَتَيْ عَشْرَ.

والثالث: باطل لما تقرر في محله من أن جهة الحركة إما المحيط أو المركز.  
والأول: إما أن يكون طالبا للمحيط وهو الخفيف المطلق وهو النار، أو لا يكون طالبا له وهو الخفيف المضاف وهو الهواء، إذ خفته بالإضافة للأرض والماء.  
والثاني: إما أن يكون طالبا للمركز وهو الثقيل المطلق وهو الأرض، أو لا يكون طالبا له وهو الثقيل المضاف وهو الماء، إذ ثقله بالإضافة للنار والهواء.

### [أصل العناصر]

«وَالْأَصَحُّ أَنَّ بَعْضَهَا» أي: العناصر «لَيْسَ أَصْلًا لِلْبَاقِي» منها، بل كل منها أصلٌ برأسه لما مر من اختلاف حقائقها.

«وَقِيلَ:» أصلها «النَّارُ» لشدّة بساطتها، وتحصل البواقي منها بالتكاثف، فهي نارٌ متكاثفة على وجود متفاوتة.

«وَقِيلَ:» أصلها «السَّهْوَاءُ» الرُّطوبَةُ وَمُطَاوَعَتُهُ لِلانفعالات، وَالْأَصْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَاوَعًا لِلتَّغْيِيرَاتِ، وتحصل النار منه بالحرارة المطلقة فهي<sup>(١)</sup> هواء لطيف الحرارة، والباقيان بالبرودة المكثفة فهما هواءٌ متكاثفتكاثفا متفاوتا.

وقيل: أصلها الماء؛ إذ قبولُهُ التَّخْلُخُلَ بالحرارة، والتَّكَاثُفَ بالبرودة مُحْسُوسٌ، فيحصل من تخلخله الهواء والنار، ومن تكاثفه الأرض، وهذا أسقطه المصنف.

«وَقِيلَ:» أصلها «الْأَرْضُ» لشدّة كثافتها، وتحصل البواقي بالتلطيف الواقع على مراتب مختلفة.

«وَقِيلَ:» أصلها «الْبَحَارُ» وهو ما يرتفع من الماء كال دخان؛ لتوسطه بين الأربعة في اللطافة، فبازدياد لطافته بصير هواءً ونارا، وبازدياد كثافته ماءً وأرضا.

(١) في (ب) و (ج): فهو.

## [الجدل]

## ﴿فَصُلِّ﴾

«الْجَدَلُ مَطْلُوبٌ شَرْعًا» لقوله تعالى: ﴿وَجَادِثُهُمْ بِالنِّبِيِّ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] «وَهُوَ» لغة: شِدَّةُ الْخُصُومَةِ. وعرفا: «شَرِيعَةٌ» أي: طريقة «وُضِعَتْ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَضَبْطِ الْمَنَاطِ مِنْ النُّوْطِ، وهو التعليق، يقال: نَيْطَ الْأَمْرُ بِكَذَا، أي: عُلِّقَ بِهِ «وَلِهَذَا» أي: ولأجل أنه شريعة إلى آخره «يَجِبُ عَلَى السَّائِلِ» عن الحكم «الِإِنْتِهَا» أي: الانتساب «إِلَى مَذْهَبٍ مَا» ليعرف أنه طالب للحق.

[هل يجوز أن يكون السؤال عاما والجواب خاصا والعكس؟]

«وَقَالَابْنُ فُورَكٍ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَامًا وَالْجَوَابُ خَاصًّا» لعدم الاكتفاء به «وَيُسَمَّى الْفَرَضُ<sup>(١)</sup>» أي: الصد، فكأنَّ المجيبَ صَدَّ السَّائِلِ بها لا يفيد. وفي نسخة: (الرض) بمعجمة، أي: الدق، فكأنَّ المجيبَ دَقَّ السَّائِلِ بها لا يفيد.

(١) كذا في تحقيق الشنقيطي، وفي جميع النسخ: العرض. وفي شرح القاسمي: الرص، والصواب ما أثبتناه، قال الإمام الزركشي في البحر: «واعلم: أنه قد كثر في عباراتهم: والفرض والبناء، من غير تحقيق، ومعناه: أن يسأل المستدل عاما فيجيبه خاصا، مثل أن تكون المسألة ذات صور فيسأل السائل عنه سؤالا لا يقتضي الجواب على جميع صورها فيجيب المستدل عن صورة أو صورتين منها؛ لأن الفرض هو: القطع والتقدير، فكان المستدل اقتطع تلك الصورة عن أخواتها فأجاب عنها، وهو إما فرض في الفتوى، وإما فرض في الدليل، والضابط أن يكون المستدل يساعده الدليل عليها فإذا تم له فيها الدليل بنى الباقي من الصور عليها ولذلك يسمى الفرض والبناء، وإذا عرفت هذا فقد اختلف في جوازه: فذهب ابن فورك إلى أنه لا يجوز؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال». اهبتصرف (٧/ ٤٤١).

وقال الشيخ ياسين في حاشيته: «الظاهر أن النسخة التي وقعت للشارح هنا محرفة. والصواب إنسا هو: الفرض بالفاء والراء والضاد، أي: التقدير وأن هذا هو المذكور في كلامهم. قال ابن الأنباري في حد

«وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ كَعَكْسِهِ» وهو أن يكون السؤال خاصا والجواب عاما.

### [المساعد في الفروع]

«وَالْمُسَاعِدُ» أي: المعين «فِي الْفُرُوعِ» الأدلة «السَّمْعِيَّاتُ» لأنها مكتسبة منها، كما أن المساعد في الأصول العقلية.

«ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ» المساعد «مُتَّفَقًا عَلَيْهِ» بين الخصمين «فَيَصِحُّ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ» أي: الاعتماد عليه.

«أَوْ» يكون «مُخْتَلَفًا فِيهِ» بينهما «فَإِنْ كَانَ مَقُولًا بِهِ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَرِضِ، مَمْنُوعًا مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَدِلِّ كَالْمَفْهُومِ» أي: مفهوم المخالفة «يَحْتَجُّ» <sup>(١)</sup> بِهِ الْحَنْفِيُّ «الْقَائِلُ بِعَدَمِ حُجِّيَّتِهِ «عَلَى الشَّافِعِيِّ» الْقَائِلُ بِهَا «وَالشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ بِالْمُرْسَلِ» أي: وكالشافعي القائل بعدم حجية المرسل إذا لم يعترض، يحتج <sup>(٢)</sup> به على الحنفي القائل به مطلقا «فَهُوَ» أي: المساعد المختلف [فيه] <sup>(٣)</sup> على الوجه المذكور «الْمُمْتَنِعُ» فلا يصح الاستناد إليه لعدم إفادته عند المستدل به.

---

«الإعراب: وقال قوم يجوز الفرض في بعض الصور كأن سأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ فله أن يفرض في المفرد وله أن يفرض في الجملة؛ لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض، انتهى. ونقلته من خط ابن هشام ونقله السيوطي في الاقتراح بحروفه ويشهد لتحريف ماشرح عليه الشارح عدم مناسبة التسمية على الوجهين المذكورين كما لا يخفى على المتأمل».

(١) في (ج): لا يحتج به الحنفي.

(٢) في: (ج) و (د): لا يحتج.

(٣) كذا في: (أ).

«وَأَمَّا الْعَكْسُ» وهو أن يكون المساعد المختلف فيه ممنوعاً من جهة المعارض،  
 مقولاً به من جهة المستدل «كَالْمَفْهُومِ يَحْتَاجُ بِهِ الشَّافِعِيُّ» القائل بحجتيه «عَلَى  
 الْحَنْفِيِّ» القائل بعدمها «فَمَذَاهِبُ» ثلاثة:

أحدها: يجوز مطلقاً كغيره من الأدلة.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً كعكسه السابق.

«ثَالِثُهَا» وهو «الْمُخْتَارُ: إِنْ كَانَ لَا مَاخَذَ لَهُمَا» أي: للخصمين «سِوَاهُ جَازَ»  
 الاستناد إليه للحاجة إليه «وَلَا» أي: وإن كان لهما مأخذ سواه «فَغَيْرُهُ»<sup>(١)</sup> أي: فغير  
 جائز الاستناد إليه لعدم الحاجة إليه، وهذا القول جامع للقولين الأولين.




---

(١) في هامش (أ): فغير.



## [أمهات المطالب]

### ﴿فَضْلٌ﴾

«أُمّهَاتُ الْمَطَالِبِ» أي: أصولها «أَرْبَعَةٌ: هَلْ، وَلِمَ، وَمَا، وَأَيٌّ».

[مطلب: هل]

«فَأَمَّا (هَلْ) فَيُطْلَبُ بِهَا أَصْلُ الْوُجُودِ<sup>(١)</sup>» للشيء المسئول عنه «أَوْ وَصْفُهُ» فمطلبها على وجهين: السؤال عن أصل الشيء، كقولك: هل زيد موجود؟ أو عن وصفه، كقولك: هل زيد قائم؟.

[مطلب: ما]

«وَأَمَّا (مَا) فَيُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ اللَّفْظِ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْحَقِيقَةُ» فمطلبها على ثلاثة أوجه: السؤال عن معرفة اللفظ، كأن يقال: ما العقار؟ فيقال: الخمر. أو عن معرفة الشيء برسمه، كأن يقال: ما الخمر؟ مريدا معرفته برسمه، فيقال: مائع يقذف بالزبد. أو عن معرفته بحقيقته، كأن يقال: ما الخمر؟ فيقال: المسكر من ماء العنب.

[مطلب: لم]

«وَأَمَّا (لِمَ) فَيُطْلَبُ بِهَا أَصْلُ الدَّلِيلِ، وَبَيَانُ دَلَالَتِهِ» فمطلبها على وجهين: السؤال عن دليل الشيء، أي: علته، كأن يقال: لم حرم الخمر؟ فيقال: لإسكارها. أو عن بيان

(١) أي: إثباتا أو نفيا؛ لتوافق قول غيره: هي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده، كقولك: هل الحركة موجودة أو لا موجودة؟ وتسمى: بسيطة، والتي يطلب بها الوصف مركبة؛ لأنه قد أخذ فيها شيئا غير الوجود، فإن المطلوب فيها وجود القيام لزيد في مثال المصنف أو عدم وجوده، والوجود في البسيطة محمول، وفي المركبة رابطة، ويسمى وجود الشيء: هليته، لأنه منسوب إلى (هل) لأنه يسئل عنه بها. (س)

دلالتة على المطلوب، كأن يقال: لم كان الإسكار علة لتحريم الخمر؟ فيقال: لإذهابه العقل المطلوب حفظه.

واعلم: أن مطلب (ما) بمعناها الأول، مُتَقَدِّمٌ على مطلب (هل) بمعنييه؛ لأن ما لا يُعرفُ معناه لا يُطلبُ وجوده ولا وصفه، ومطلبها الثاني والثالث متأخر عن مطلب (هل) بمعناها الأول؛ لأن ما لا يعرف وجوده لا يطلب تمييزه ولا ماهيته، ف(هل) بمعناها الأول متوسطة بين المائتين، متأخرة عنها بمعناها الثاني. فبعض الأشياء يستدعي أولاً فهم معناه، ثم طلب وجوده، ثم طلب معرفته بخاصته أو حقيقته، ثم طلب وصفه، ثم طلب لميته<sup>(١)</sup> بمعنيها.

[مطلب: أي]

«وَأَمَّا (أَيّ) فَيُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ تَفْصِيلٍ مَا عُرِفَتْ جُمْلَتُهُ» أي: ما عرف إجمالاً، جمعاً كان أو جنساً أو غيره «عَنْ غَيْرِهِ» متعلق بتمييز، فمطلب (أي) تمييز ما أُجْمِلَ، كأن يقال: أي الثياب عندك؟ فيقال: كتان أو صوف، وكأن يقال: أي شيء الإنسان في ذاته؟ فيقال: الناطق، وكأن يقال: أي الفريقين خير؟ فيقال: أصحاب محمد ﷺ، والمجمل وهو هنا: الأمر العام المشترك فيه مضمون ما أضيف<sup>(٢)</sup> إليه، أي: كالثبوية في الأول، والثبئية في الثاني، والفريقية في الثالث.

[مطلب: كيف وأين ومتى وغيرها]

«وَأَمَّا مَطْلَبُ (كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَتَى) وَغَيْرِهَا» (كمن، وكم، وأنى، وأيانا) «فَدَاخِلٌ فِي مَطْلَبِ هَلْ» وما عُطِفَ عليها، لكن من حيث إنها تشاركها في طلب التصور فقط؛

(١) في (ج) و (هـ): كميته.

(٢) في (ب): أضيفت.

وإلا فهي مخالفة لها<sup>(١)</sup> من حيث إن المطلوب بكل منها<sup>(٢)</sup> تصور شيء آخر؛ إذ المطلوب بـ(كيف) تصور الحال، وبـ(أين) تصور المكان، وبـ(متى) تصور الزمان، ويقاس بالبقية ما يناسبها، وقد بينته في مختصر التلخيص وشرحه.




---

(١) في (أ) و (ب): لهما.

(٢) في (ب) و (هـ): منهما.

## [الأحكام الوضعية]

### ﴿فَصْلٌ﴾

#### [السبب]

«السَّبَبُ» لغة: ما يُتَوَصَّلُ به إلى غيره. وعرفا: «مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ» لِلْمُسَبَّبِ «وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ» له، خرج بالقيد الأول الشرط، وبالثاني المانع، وسيأتیان «لِذَايِهِ» زَادَهُ ككَثِيرٍ لِيُدْخَلَ فِي تَعْرِيفِهِ مَا إِذَا تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عِنْدَ وَجُودِهِ لَوْجُودِ مَانِعٍ أَوْ لِفَقْدِ شَرَطٍ، وَمَا إِذَا وَجَدَ عِنْدَ عَدَمِهِ لَخَلِيفَةُ سَبَبٍ آخَرَ، وَالتَّارُكُ لِهَذَا الْقَيْدِ اكْتَفَى بِتَبَادُرِهِ إِلَى الْفَهْمِ.

#### [السبب القولي]

«وَهُوَ» أي: السبب «إِمَّا قَوْلِي يُبْنَى حُكْمُهُ مَعَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ اللَّفْظِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحُذَاقِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، سَوَاءٌ اسْتَقْلَلَ بِهِ» أي: بالقول «الْمُتَكَلِّمُ كَالْإِبْرَاءِ وَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ، فَتَقَرَّرُنَا الْحُرِّيَّةُ فِي الْعِتْقِ بِالرَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، وَ» يَقْتَرِنُ الطَّلَاقُ بِالْقَافِ مِنْ «قَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ» وَقَسَّ عَلَيْهِمَا الْإِبْرَاءُ وَالرَّجْعَةُ وَغَيْرُهُمَا. «أَمْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِهِ» المتكلم «كَالْمُعَاوَضَاتِ» محضة كانت كالبيع، أو غيرها كالخلع «وَعَظِيمُهَا» أي: غير المعاوضات كالهبة والوصية «عَلَى الْأَصَحِّ» متعلق بقوله: (يثبت حكمه مع آخر جزء من اللفظ). ومقابل الأصح ما ذكره بقوله: «وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ثُبُوتَ الْحُكْمِ» أي: حكم السبب القولي «عَقِبَ اللَّفْظِ» استقل به المتكلم أو لا.

## [السبب الفعلي]

«وَأَمَّا فِعْلِيّ، فَيَقْتَرِنُ حُكْمُهُ بِهِ» أي: بالفعل، أي: بآخره «كَقَتْلِ الْكَافِرِ، يَقْتَرِنُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ السَّلْبِ» للقاتل، وما ذَكَرَهُ هنا من اقتران الحكم بآخر الفعل مُفَرَّغٌ على قول الأشعري والحدائق فيما مَرَّ في القولي، وأما على ما نقله الرافعي عن الأكثرين فظاهر<sup>(١)</sup> أن اقتران الحكم يكون عقب الفعل، ويَدُلُّ له قول المصنف في قواعده: وأما الفعلية فيه الخلاف السابق، أي: في القولي<sup>(٢)</sup>

## [تقدم الحكم على السبب في الأمور التقديرية]

«وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ» أي: على آخره «فِي الْأُمُورِ التَّقْدِيرِيَّةِ» أي: المقدرة بعدد، كالدية والرضاع والجلد في الحد، لكن التقدم إنما يكون في بعضها «كَالدِّيَةِ تُورَثُ عَنِ الْقَتِيلِ» قال في قواعده: فإنها يقدر دخولها في ملك القاتل قبيل آخر جزء من حياته، وإلا لم تورث ولم تنفذ فيها وصاياه وديونه.

## [الشرط]

«وَالشَّرْطُ» لغة: إلزام الشيء والتزامه، وعرفا: «مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ» للمشروط «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ» له «لِذَاتِهِ» قد عُلِمَ بَيَانُ ذَلِكَ مِنْ سَابِقِهِ<sup>(٣)</sup>

(١) في (ب): فظاهاه.

(٢) المشور في القواعد الفقهية (١٩٢/٢).

(٣) حاصله أنه عائد على الجملة الثانية، وأنه احتراز عما إذا قارن وجود الشرط وجود السبب، فإن لزوم المسبب لوجود السبب لا لوجود الشرط، وليس عائداً إلى الجملة الأولى، وأنه احتراز عما إذا قارن عدم الشرط وجود السبب؛ إذ لا تأثير لوجود السبب حينئذ كما علم مما مر. (س) بتصرف

وعرف الغزالي الشرط بها حاصله: أنه ما يتوقف عليه تأثير المؤثر وليس نفس المؤثر ولا جزؤه.

### [أقسام الشرط]

«وَهُوَ» أي: الشرط «عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: عَقْلِيٌّ كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ، وَشَرْعِيٌّ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ» مثلاً «وَلُغْوِيٌّ كَدُخُولِ الدَّارِ لَوُقُوعِ الطَّلَاقِ» في قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق<sup>(١)</sup> «وَعَادِيٌّ كَالْغِذَاءِ لِلْحَيَوَانِ» والغذاء: - بكسر أوله، وبذال معجمة، ممدودا - ما يتغذى به [الحيوان]<sup>(٢)</sup> من الطعام والشراب، وأما بالفتح وإهمال الدال فطعام الغدوة.

«وَالْأَخِيرَانِ» أي: اللغوي والعادي، أي: مثلاًهما، وهما: دخول الدار لوقوع الطلاق، والغذاء للحيوان «مِنْ قَبِيلِ»<sup>(٣)</sup> «الْأَسْبَابِ» أي: لا من قبيل الشروط، لانطباق تعريف السبب عليهما. ولو مَثَلٌ بِمَا مَثَلٌ بِهِ غَيْرُهُ، للأول بقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق<sup>(٤)</sup>، وللثاني: بنصب السلم لصعود السطح؛ لما قال ذلك، ولكان هو المناسب لكلامه؛ لأن كلامه في الشروط وتعريف الشرط منطبق على ما مثل به غيره.

(١) في (ج): إذا دخلت الدار فأنت طالق.

(٢) كذا في: (ج) و (ه).

(٣) في (ج) و (ه): من قبيل ربط الحكم بالأسباب.

(٤) في (ب): إذ دخلت الدار - بالذال - فأنت طالق.

## [المانع]

«وَالْمَانِعُ» لغة: الحائل، وعرفا: «عَكْسُ الشَّرْطِ، وَهُوَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عَدَمُ الْحُكْمِ» ولا يلزم من عدمه عدم الحكم ولا وجوده لذاته «كَالْأُبُوَّةِ» فإنها «تَمْنَعُ الْقِصَاصَ» في قتل الأب ولده.

«وَكُلُّهَا» أي: السبب والشرط والمانع «مِنْ أَحْكَامِ خِطَابِ الْوَضْعِ» وهو: الخطاب الوارد بكون الشيء سببا وشرطا ومانعا وصحيحا وفاسدا.

«وَهُوَ» أي: المانع «إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ» الحكم «فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَّوَامِ كَالْكُفْرِ وَالْحَدِيثِ فِي الْعِبَادَةِ» فإنها يمنعان انعقادها ابتداءً، وصحتها دواما. والرضاع في النكاح فإنه يمنع ابتداءً ودواماً، بمعنى أنه يمنع انعقاده ابتداءً، ويبطله دواماً.

«وَأَمَّا أَنْ يَمْنَعَ» الحكم «فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي الدَّوَامِ كَالْإِحْرَامِ» بنسك فإنه «يَمْنَعُ إِبْتِدَاءَ النِّكَاحِ لَا دَوَامَهُ، وَكَذَلِكَ أَمْنُ الْعَنْتِ» أي: الزنا «فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ» أي: فإنه يمنع نكاحها ابتداءً لا دواما.

«وَأَمَّا عَكْسُهُ» وهو أن يمنع الحكم في الدوام لا الابتداء «فَكَدْخُولِ الْمُسْلِمِ فِي مُلْكِ الْكَافِرِ» بنحو إرث أو ردّ بعيب، فإنه لا يمتنع ابتداءً، ويمتنع دواماً<sup>(١)</sup> بأن يبقيه في ملكه، بل يزيل ملكه عنه.



(١) في (ج) و (هـ): فإنه لا يمنع ابتداءً ويمنع دواماً.

## [ما يعرف به الشيء]

### ﴿فَصْلٌ﴾

«قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ يُعْرِفُ الشَّيْءُ» بسكون العين «بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

أحدها: «بِأَثَارِهِ» جمع أثر، وهو العلم، بفتح العين واللام  
«كَالِاسْتِزْلَالِ الْمَصْنُوعِ عَلَى الصَّانِعِ».

«و» ثانيها: «بِحَسَبِ ذَاتِهِ» أي: بذات الشيء «الْمَخْصُوصَةِ» به، كأن يقال: ما  
الإنسان؟ فيقال: حيوان ناطق.

«و» ثالثها: «بِالْمُشَاهَدَةِ» له.

«وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُعْرِفُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ عِنْدَنَا» أي: أيها الأشاعرة ومن  
تبعهم «قَطْعًا».

«وَفِي الثَّانِي» أي: وفي كونه تعالى يعرف بالثاني «خِلَافٌ، جَوَازُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ» أي:  
جمهورهم، قالوا: لأننا مكلفون بمعرفة وحدانيته، ومعرفتها متوقفة على معرفة حقيقته  
«وَمَنْعَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَالْحُكَمَاءُ» وأجابوا عن احتجاج الأولين: بأننا لا نسلم أنها  
متوقفة على معرفة حقيقته، وإنما تتوقف على معرفتها بوجه ما.

«قَالُوا: وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن هنا، وهو أنه تعالى لا يعرف بحقيقته، أي: من أجل  
ذلك «عَدَلَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْجَوَابِ سُؤَالِ فِرْعَوْنَ بِـ(مَا) عَنِ الْحَقِيقَةِ» في  
قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] «فَأَجَابَ بِالصِّفَةِ» في قوله تعالى  
حكاية عنه: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤] «تَبَيَّنَهَا» أي: عدل  
عن الجواب بالحقيقة المسئول عنها، إلى الجواب بالصفة للتبني «عَلَى أَنَّ حَقَّ السُّؤَالِ أَنْ  
يَكُونَ عَنْهَا» أي: عن الصفة، أي: عن معرفته بها، لا عن معرفته بالحقيقة؛ إذ لا يمكن  
معرفته بها في الدنيا عند المحققين، ولا في الآخرة عند بعضهم، وهو المختار، قال



تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] «وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي» أبو بكر في كونه تعالى يمكن معرفته بحقيقته أو لا<sup>(١)</sup>؛ لتعارض دليليهما عنده «وَقَالَ» السيد «الْجُنَيْدُ» تأييدا للقول الثاني «وَاللَّهُ مَا عَرَفَ اللَّهُ» أي: بحقيقتها أحد «إِلَّا اللَّهُ» تعالى.




---

(١) أي: في معرفته في الآخرة، وهذا ما نقله الأمدى في أبكار الأفكار، ونقل الشريف عنه في شرح الإرشاد القطع بالمنع. (س)

## [أقسام التقدم]

### ﴿فَصْلٌ﴾

في أقسام تقدم الشيء على غيره.

«قَالَتِ الْحُكَمَاءُ: تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ مُنْحَصِرٌ فِي خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:»

«أَحَدُهَا: التَّقَدُّمُ بِالْعِلِّيَّةِ» بمعنى أن وجود المتأخر يجب بوجود المتقدم «كَتَقَدُّمِ حَرَكَةِ الْأَضْبُعِ عَلَى حَرَكَةِ السَّخَاتِمِ» وتقدم الشمس على ضوئها.

«الثَّانِي: التَّقَدُّمُ بِالطَّبْعِ» والذات، بمعنى أن المتقدم يوجد بدون المتأخر، ولا يوجد المتأخر بدونه، ولا يكفي في وجوده وجود المتقدم، ولا يكون المتقدم علة تامة له «كَتَقَدُّمِ الْوَاحِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ» وتقدم الجزء على الكل.

«الثَّالِثُ: التَّقَدُّمُ بِالزَّمَانِ» بمعنى أن المتقدم حصل في زمان لم يوجد فيه المتأخر «كَتَقَدُّمِ الْأَبِ عَلَى الْاِبْنِ».

«الرَّابِعُ: التَّقَدُّمُ بِالرُّتْبَةِ إِمَّا حِسًّا» طبعا كان كتقدم الرأس على الرقبة، أو وضعاً «كَتَقَدُّمِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ».

«أَوْ عَقْلًا» طبعا كان «كَتَقَدُّمِ الْجِنْسِ عَلَى النَّوعِ» أو وضعاً كتقدم بعض مسائل العلم على البعض.

فأقسام التقدم الرتبي أربعة: الحسي الطبيعي، والحسي الوضعي، والعقلي الطبيعي، والعقلي الوضعي.

«الْخَامِسُ: التَّقَدُّمُ بِالشَّرَفِ» بمعنى أن المتقدم أشرف من المتأخر «كَتَقَدُّمِ الْعَالِمِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ».

ومنع المتكلمون الحصر في الخمسة فزادوا: تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، كتقدم الأمس على اليوم، فإنه ليس بواحد من غير الزمان وهو ظاهر<sup>(١)</sup>، ولا بالزمان؛ لأن كلاً من اليوم والأمس زمان، ويستحيل أن يكون للزمان زمان آخر، والحق: ما مر<sup>(٢)</sup>

وهذا راجع إلى التقدم الزماني، والتقدم الزماني لا يقتضي أن يكون كل من المتقدم والمتأخر يقع في زمان غيرهما، بل التقدم الزماني يقتضي أن يكون المتقدم قَبْلَ المتأخر قَبْلِيَّةً لا يَجامعُ فيها القبل البعد، وأجزاء الزمان بعضها مع بعض كذلك، فيكون تقدم بعضها على بعض بالزمان، لكن ليس بزمانٍ زائدٍ على المتقدم بل هو نفس المتقدم، ويجوز حمل هذا على التقدم الرتبي.



(١) أي: ظاهر في أنه ليس بواحد من أنواع التقدم الأربعة غير التقدم بالزمان.

(٢) وهو انحصار تقدم الشيء على غيره في خمسة أقسام.

## [أركان الدين]

### ﴿فَصْلٌ﴾

في أقسام أركان الدين «أَرْكَانُ الدِّينِ ثَلَاثَةٌ: الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِحْسَانُ، لِحَدِيثِ جَبْرِئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» في البخاري وغيره، حيث قال للنبي ﷺ: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، وبرسوله، وتؤمن بالبعث. قال: ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، وفي رواية وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً. قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

### [الركن الأول: الإيمان]

#### [تعريفه]

«الْأَوَّلُ» من الثلاثة «الْإِيمَانُ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ» وغيرهما: «تَصْدِيقُ الْقَلْبِ» بما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة. «وَالْأَعْمَالُ» أي: أعمال الجوارح من الشهادتين والصلاة وغيرهما «مُكَمَّلَاتٌ لَهُ، وَصِفِيَّةٌ لَا جُزْئِيَّةٌ» أي: وصفا لا ركنا. «وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا لَتَصْدِيقُ مَعَ الْعَمَلِ» فالعمل على قولهم ركنٌ لا وصفٌ، وجهور المحققين وهو المختار على أنه: تصديق القلب بما ذكر، بشرط الإتيان بالشهادتين. والإسلام عكس ذلك، وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح اللب<sup>(١)</sup>

(١) قال في شرح اللب: (والإيمان تصديق القلب) بما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة، أي: الإذعان والقبول له، والتكليف بذلك - مع أنه من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية -

## [زيادة الإبان ونقصانه]

«وَفِي زِيَادَتِهِ» أي: الإبان «وَنُقْصَانِهِ مَذَاهِبٌ» أربعة:

أحدها: أنه يزيد بالأعمال الصالحة، وينقص بارتكاب أصدادها.

ثانيا: أنه لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه التصديق وهو اليقين، واليقين<sup>(١)</sup> لا يقبل

التفاوت.

«ثَالِثُهَا: التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ فَيَزِيدُ» فيهم «وَلَا يَنْقُصُ، وَيَبَيِّنُ مَنْ عَدَاهُمْ فَيَزِيدُ» فيه «وَيَنْقُصُ».

رابعها: ما ذكره بقوله: «وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ» وفيه تحكم، مع أن القسمة العقلية تقتضي أن يقال: إنه ينقص ولا يزيد فتكون المذاهب خمسة.

«بالتكليف بأسبابه، كإلقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس (ويعتبر فيه) أي: في التصديق المذكور، أي: في الخروج به عندنا عن عهدة التكليف بالإبان (تلفظ القادر) على الشهادتين (بالشهادتين) لأنهم لعلنا على التصديق الخفي عنا، حتى يكون المنافق مؤمنا عندنا كافرا عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَهُمْ صَابِرِينَ﴾ حالة كون التلفظ بذلك (شرطا) للإيمان كما عليه جمهور المحققين، يعني أنه شرط لإجراء أحكام المؤمنين في الدنيا، من توارث ومناكحة وغيرها (لا شطرا) منه كما قيل به، فمن صدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلفظ بهما، ومع عدم مطالبته به كان مؤمنا عند الله على الأول، دون الثاني، كما ذكره السعد التفتازاني في شرح المقاصد، وهو ظاهر كلام الغزالي تبعا لظاهر كلام شيخه إمام الحرمين، وما نقل عن الجمهور من أنه كافر عند الله كما هو كافر عندنا مفرع على الثاني، وترجيح الشريعة من زيادتي (والإسلام) هو (التلفظ بذلك) وجرى الأصل على أنه أعمال الجوارح من الطاعات، كالتلفظ بذلك والصلاة والزكاة، أخذا بظاهر الخبر الآتي، المحمول فيه الإسلام عند المحققين على أحكامه المشروعة، أو على الإسلام الكامل (ويعتبر فيه) أي: في الإسلام، أي: في الخروج به عن عهدة التكليف به (الإبان) أي: التصديق المذكور، ولم يحك أحد خلافا في أن الإبان شرط في الإسلام أو شطر. (ص ١٥٧)

(١) في (ج) و (هـ): وهو اليقين لا يقبل التفاوت.

«وَالْخِلَافُ» في ذلك «مُتْلِفٌ عَلَى» بمعنى: إلى «أَنَّ الْإِيمَانَ هَلْ هُوَ الطَّاعَاتُ» وحدها، أو مع التصديق «فَيَقْبَلُهَا» أي: الزيادة والنقص.  
«أَوِ التَّصْدِيقُ» وحده «فَلَا» يقبلها.

قال في المواقف<sup>(١)</sup>: والحق أن التصديق يقبلها؛ لوجهين:

الأول: القوة والضعف. قولكم: الواجب اليقين، والتفاوت لا يكون إلا لاحتمال النقيض. قلنا: لا نسلم أن التفاوت لذلك، أي: فقط؛ إذ يجوز أن يكون بالقوة والضعف بلا احتمال للنقيض. ثم ذلك يقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأمة سواء وأنه باطل إجماعاً؛ ولقول إبراهيم - عليه السلام - ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. والظاهر أن الظن الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض بالبال حكمه حكم اليقين.

الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به، جزءاً من الإيمان، يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمالي، والنصوص دالة على قبوله لها. انتهى كلامه مع زيادة ما يوضحه<sup>(٢)</sup>

---

(١) قال في المواقف قبل هذا الموضع: «المقصد الثاني في أن الإيمان هل يزيد وينقص؟، أثبتته طائفة ونفاه آخرون، قال الإمام الرازي وكثير من المتكلمين: هو فرع تفسير الإيمان، فإن قلنا: هو التصديق، فلا يقبلها؛ لأن الواجب هو اليقين وأنه لا يقبل التفاوت؛ لأن التفاوت إنها هو لاحتمال النقيض، وهو ولو بأبعد وجه ينافي اليقين». (٥٤٢/٣)

(٢) في (أ) و (ب) و (د) و (هـ): مع بيان زيادة ما يوضحه.

## [ما يؤثر في نقص الإيمان]

«قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ<sup>(١)</sup>: وَمِمَّا يُؤَثِّرُ فِي نَقْصِهِ» أي: الإيمان «كَثْرَةُ الزَّلَّاتِ فَإِنَّهَا تُكْسِبُ الْقَلْبَ رَيْنًا»<sup>(٢)</sup> أي: طبعًا ودنسا، قال تعالى: ﴿كَذَلَا بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ أي: غشيتها «﴿مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾» [المطففين: ١٤] من المعاصي.

## [تعليق الإيمان بالمشيئة]

«وَيَصِحُّ عِنْدَنَا» أيها الأشاعرة قول المؤمن: «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» تعالى، وإن اشتمل على التعليق، خوفا من سوء الخاتمة المجهولة، أو دفعا لتزكية النفس، أو تبركا بذكر الله تعالى، أو تأدبا، أو إحالة للأمور على مشيئة الله تعالى.

«لَا عَلَى الشَّكِّ» في الحال في الإيمان «بَلْ بِاعْتِبَارِ الْمَالِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ قَطْعًا، وَلَكِنَّ» الإيمان «الَّذِي هُوَ عَلَمُ الْفَوْزِ وَآيَةُ النَّجَاةِ إِيْمَانُ الْمُؤَافَاةِ» وعطف آية النجاة على ما قبلها عطف تفسير «وَهُوَ» أي: إيمان الموافاة، هو «الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ الْإِسْتِثْنَاءُ» في قوله: أنا مؤمن إن شاء الله «فَالْمَسْأَلَةُ» أي: مسألة الاستثناء «مِنْ قُرُوعِ» إيمان «الْمُؤَافَاةِ».

وأشار بعندنا، إلى أن في ذلك قولاً آخر، وهو قول أبي حنيفة ومن تبعه، فإنهم يمنعون ذلك؛ لإيهامه الشك المذكور، ويُردُّ: بأن إيهام الشك لا يقتضي منع ذلك، وإنما

(١) سليمان بن ناصر بن عمران الأنصاري، أبو القاسم، فقيه شافعي مفسر، من أهل نيسابور. كان زاهدا متصوفا يتكسب بالورقة، وأقعد في خزانة الكتب بنظامية نيسابور، توفي سنة: ٥١٢ هـ. له: شرح الإرشاد في أصول الدين، وكتاب الغنية في فروع الشافعية. الأعلام (٢) في: (ج) و (هـ) زيادة: بالنون آخره.

يقتضي أنه خلاف الأولى، وهو كذلك؛ إذ الأولى الجزم، كما جزم به السعد التفتازاني كغيره، أما إذا قاله شكاً في إيمانه في الحال فهو كافر<sup>(١)</sup>

[ما يجب الإيمان به]

«وَيَجِبُ» على المكلف «الإِيمَانُ بِسِتَّةِ أَشْيَاءَ:

[الإيمان بالله]

«أَحَدُهَا:» الإيمان «بِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صِفَاتِهِ، وَهِيَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ» بزيادة البقاء ثمانية «مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ» رحمه الله تعالى في رائيته:  
«حَيٌّ عَلَيْنِمْ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ      بَاقٍ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا أَرَادَ جَرَى»

وفي نسخة بدل قوله: بَاقٍ (فَرْدٌ)، وهو المحفوظ في الرائية، فهي ثمانية أيضاً، إن عُدَّ الْفَرْدُ من الصفات، وإن لم يُعَدَّ منها وهو الظاهر، فهي سبعة وعليه محققوا الأشاعرة.  
وأجابوا عن عَدِّه البقاء منها: بأنه أمر إضافي؛ إذ هو استمرار الذات، وليس صفة حقيقية<sup>(٢)</sup> وإليه أشار بقوله «وَنَفَى الْقَاضِي» أبوبكر «وَأِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْبَقَاءُ، وَقَالَا:» إنه تعالى «بَاقٍ بِنَفْسِهِ، لَا بِبَقَاءٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا» أي: ولو كان باقياً ببقاء زائد عليه فهو باق ببقاء آخر ويعود الكلام، وحيثئذ «يَلْزَمُ التَّسْلُسُ» ورُدَّ هذا الدليل بأن بقاء البقاء نفسه.

(١) قال السعد فيها نقله عنه القاسمي: إنه لا خلاف بين الفريقين في المعنى؛ لأنه إن أريد بالإيمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال، وإن أريد ما يترتب عليه من النجاة والثمرات فهو في مشيئته تعالى، ولا قطع بحصوله في الحال، فمن قطع بالحصول أراد الأول، ومن علق أراد الثاني. اهـ.

(٢) في هامش (أ): حقيقة، وساقطة من: (ب).



[هل الصفات عين الذات أو غيرها؟]

«وَأَمْتَنَعَ أَنْ مَتْنَا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْغَيْرِ» أي: والعين «عَلَى الصِّفَاتِ مَعَ بَعْضِهَا بَعْضًا، وَمَعَ الذَّاتِ» أي: ذاته تعالى، فيقال في الصفة مع الصفة، أو مع ذاته تعالى: لا عين ولا غير<sup>(١)</sup>

[صفات الذات وصفات الفعل]

«وَصِفَاتُ الذَّاتِ» وهي: الواجبة لذاته تعالى، بمعنى أنها مستندة إليها بطريق الإيجاب لا بطريق الخلق والاختيار «قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِهَا» أي: بذاته تعالى.  
«وَصِفَاتُ الْفِعْلِ» وهي: المستندة إليه تعالى بطريق الخلق والاختيار «حَادِثَةٌ غَيْرُ قَائِمَةٍ بِهَا» أي: بذاته تعالى «كَالرُّزْقِ» بفتح الراء «وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ».  
«وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: الْكُلُّ» أي: من صفات الذات والفعل «قَدِيمٌ» أما في صفات الذات فظاهر، وأما في صفات الفعل فلرجوعها إلى صفة (التكوين) وهو عندهم قديم، وعند الأشاعرة حادث لرجوعه إلى القدرة<sup>(٢)</sup>

(١) المراد أنها ليست عينا بحسب المفهوم، ولا غيرها بحسب الماصدق، فلا يلزم في قولهم إنها لا عين ولا غير الجمع بين النقيضين ولا رفعهما، لكنه إنما يصح في مثل العالم والقادر، لا في مثل العلم والقدرة، مع أن الكلام فيه. وقيل: المراد بالغيرية كون الموجودين بحيث يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر، أي: يمكن الانفكاك بينهما، والمراد بالعينية الاتحاد في المفهوم، وفيه نظر كما بين في شرح العقائد. (س) بتصرف

(٢) لأنه عبارة عن تعلقها بالمقدورات، ولا يخفى أن للقدرة تعلقين: صلوبي قديم، وتنجز حادث، ويمكن أن يجعل ذلك مبنى كلام الفريقين ويرتفع الخلاف من البين. (س)

[كونه تعالى فاعلا بالاختيار]

«وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ» فالعالم حادث، ويمتنع حوادث لا أول لها «لَا بِالذَّاتِ، خِلَافًا لِلْفَلَاسِفَةِ» في قولهم: إنه فاعل بالذات «وَمِنْ ثَمَّ» أي: ومن هنا، وهو قولهم: إنه فاعل بالذات، أي: من أجل ذلك «قَالُوا: بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَبِعَجَازِ حَوَادِثِ لَا أَوَّلَ لَهَا».

[الكلام، ومسألة خلق القرآن]

«وَالكَلَامُ» أي: كلامه تعالى النفسي «قَدِيمٌ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ» في قولهم ليس بقديم؛ لنفيهم الكلام النفسي.

«وَالْقُرْآنُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ: الْمَقْرُوءُ، فَهُوَ النَّفْسِيُّ، كَقَوْلِنَا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ قَدِيمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ».

«وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ: الْقِرَاءَةُ» أي: العبارة «كَقَوْلِنَا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، أَوْ» أي: وإن أريد به «الْمَكْتُوبُ، كَقَوْلِنَا: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ مَسُّهُ، فَالْمُرَادُ» بكل منهما «الدَّلَالَةُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ» أي: القرآن بهذا المعنى «حَادِثًا».

«وَالْحَشَوِيَّةُ» وهم القائلون بأنه جسم لا كالأجسام، من لحم ودم لا كاللحوم والدماء «جَعَلُوا الْقِرَاءَةَ الْمَقْرُوءَةَ».

«وَقَدْ فَرَّقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَيْنَهُمَا»

(١) أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني الوائلي، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة، أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس، وولد ببغداد سنة: ١٦٤ هـ. فنشأ منكبًا على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارًا كبيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والثغور والمغرب والجزائر والعراقين وفارس وخراسان والجبال والأطراف، وكان أسمر اللون، حسن الوجه، طويل القامة، يلبس الأبيض ويخضب رأسه ولحيته بالحناء، وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن، ومات قبل أن ينظر

أي: بين القراءة والمقروء «فَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ «وَعَبَّرَ هُمَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ» أي: ملفوظي به، أو تلفظي به<sup>(٢)</sup>، في قولي: القرآن كلام الله تعالى «مَخْلُوقٌ، فَهُوَ» على التفسير الأول «جَهْمِيٌّ» وعلى الثاني: قدري، وإليه أشار بقوله: «أَوْ عَبَّرَ مَخْلُوقٌ» أي: لله «فَقَدَّرِيٌّ».

«قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ» أي: فرق الإمام أحمد بينهما، أي: بين القراءة بالتفسير الثاني، والمقروء بالتفسير الأول «يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ» أي: علم الكلام «لَأَنَّ الْجَهْمِيَّ» من المعتزلة «قَائِلٌ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْقَدَّرِيَّ» منهم «قَائِلٌ بِخَلْقِ الْعَبْدِ أُنْعَالَهُ».

---

«ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرا لامتناعه عن القول بخلق القرآن، وأطلق سنة: ٢٢٠هـ. ولم يصبه شر في زمن الواثق بالله - بعد المعتصم - ولما توفي الواثق وولي أخوه المتوكل ابن المعتصم أكرم الإمام ابن حنبل وقدمه، ومكث مدة لا يولي أحدا إلّا بمشورته، وتوفي الإمام سنة: ٢٤١هـ. وهو على تقدمه عند المتوكل، صنف: المسند، وله كتب في التاريخ والناسخ والمنسوخ والرد على الزنادقة فيما ادعت به من مشابهة القرآن والتفسير وفضائل الصحابة والمناسك والزهد، وغيرها. الأعلام

(١) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، من أئمة الحديث، ولد في: خسروجر، من قرى بيهق، بنيسابور سنة: ٣٨٤هـ. ونشأ في بيهق، ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها، وطلب إلى نيسابور فلم يزل فيها إلى أن مات سنة: ٤٥٨هـ. ونقل جثمانه إلى بلده. قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلّا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فإن له المنّة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وبسط موجهه وتأييد آرائه، وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبا يجتهد فيه لكان قادرا على ذلك؛ لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف، صنف زهاء ألف جزء، منها: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، والمعارف، والأسماء والصفات، ودلائل النبوة، والآداب، والترغيب والترهيب، والمبسوط، وغيرها. الأعلام

(٢) قوله: أو تلفظي به، ساقطة من (ج).

«وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ:» لم يُردْ بذلك الفرق «بَلْ أَشَارَ» به «إِلَى السُّكُوتِ عَنِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ» لبساعة القول فيه.

وأنت خيرٌ بأنَّ الخلافَ بين الجهمي والقدري لفظي لا معنوي، وبأنَّ الأشعريَّ قائل في الكلام اللفظي بما قاله الجهمي، لكن يخالفه في أنه يثبت الكلام النفسي بخلاف الجهمي.

[سماع كلام الله]

«قَالَ» أبو الحسن «الْأَشْعَرِيُّ: وَالْكَلَامُ الْقَدِيمُ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ بِحَاسَةِ الْأَذُنِ» وإن لم يكن مشتملاً على حروف، خرَقاً للعادة.

«وَقَالَ الْقَاضِي: غَيْرُ مَسْمُوعٍ» بها «وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ اللَّهُ كَلَامَهُ» بغيرها «عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ» خرَقاً لها.

«وَقَالَ ابْنُ فُورَكٍ: الْمَسْمُوعُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ شَيْئَانِ: صَوْتُ الْقَارِئِ، وَكَلَامُ اللَّهِ.»  
«وَعِنْدَهُ هُوَ لَا» أي: الأشعري والقاضي وابن فورك «أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَمِعَ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ» لأن كلا منهم قائل بسماعه.

«وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ» بن كُلاب<sup>(١)</sup> «وَالْأُسْتَاذُ» أبو إسحق الإسفراييني «لَا يُسْمَعُ أَصْلًا» لاستحالة سماع كلام بغير لفظ «وَاخْتَارَهُ» أبو منصور

(١) عبد الله بن سعيد بن كُلاب، أبو محمد القطان، متكلم من العلماء، يقال له: ابن كلاب، قال السبكي: وكُلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب به لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه، كما تجتذب الكلاب الشيء، توفي سنة: ٢٤٥ هـ. وله كتب منها: الصفات، وخلق الأفعال، والرد على المعتزلة. الأعلام

«الْمَاتَرِيدِيُّ»<sup>(١)</sup>، فَالْمَسْمُوعُ عِنْدَهُمْ» أي: عند ابن سعيد، والأستاذ، والماتريدي «إِتْمَا هُوَ الْقُرْآنُ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ، لَا بِمَعْنَى «الْمَقْرُوءِ» النَّفْسِي.

### [الإيمان بالملائكة]

«وَالثَّانِي» في نسخة: (الثاني) بلا واو «الإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ وَفِي الصَّحِيحِ» أي: صحيح البخاري وغيره «أَنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ نُورٍ»<sup>(٢)</sup>، وَالتَّوَعُّلُ لِلْإِنْسَانِيَّةِ أَفْضَلُ مِنْهُمْ» لأمر الله لهم بالسجود لآدم؛ ولأن آدم كان أعلم منهم.  
«خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ»<sup>(٣)</sup>، وَالْقَاضِي، وَالْأُسْتَاذ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ<sup>(٤)</sup>،

(١) أحمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، نسبته إلى ما تريد محلة بسمرقند، من كتبه: التوحيد، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة، ومآخذ الشرائع في أصول الفقه، «وكتاب الجدل، وتأويلات القرآن، وتأويلات أهل السنة، وشرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة، مات بسمرقند سنة: ٣٣٣هـ. الأعلام

(٢) صحيح مسلم: (رقم: ٢٩٩٦) باب ما جاء في أحاديث متفرقة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ»

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله، فقيه شافعي، قاض، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر، مولده بجرجان سنة: ٣٣٨هـ. ووفاته في بخارى سنة: ٤٠٣هـ. له: المنهاج في شعب الإيمان، قال الإسنوي: جمع فيه أحكاما كثيرة ومعاني غريبة لم أظفر بكثير منها في غيره. الأعلام

(٤) محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطَّهَّانِي النِّسَابُورِيُّ، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيع، أبو عبد الله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، مولده سنة: ٣٢١هـ. ووفاته سنة: ٤٠٥هـ، في نيسابور، رحل إلى العراق سنة: ٣٤١هـ، وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ، وولي قضاء نيسابور سنة: ٣٥٩هـ. ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع، وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه، صنف كتباً كثيرة جداً، قال ابن عساكر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفاً وخمسةائة جزء، منها: تاريخ نيسابور، والمستدرك على الصحيحين، والإكليل، والمدخل، وغيرها. الأعلام

وَأَبْنِ حَزْمٌ<sup>(١)</sup>، وَالْإِمَامُ الرَّازِيُّ في قولهم: إنهم أفضل من النوع الإنساني؛ لأن الملك مُعَلِّمُ النَّبِيِّ، والرسولُ إليه، فيكون أفضل من المتعلِّم والمُرْسَل إليه؛ ولأن الملائكة أرواح مبرأة عن الزلل والردائل والآفات النظرية والعملية، ومطلعة على أسرار الغيب، وقوية على الأفعال العجيبة، وسابقة إلى الخيرات، ومواظبة على محاسن الأعمال.

«وَتَوَقَّفَ الْكِيَا الْهَرَّابِيُّ وَغَيْرُهُ» في التفضيل بينهما؛ لتعارض أدلتها.

وتحرير المسئلة ما قاله بعض المحققين: أن النبي ﷺ أفضل الخلق على الإطلاق، وأن خواص البشر وهم الأنبياء أفضل من خواص الملائكة، وأن خواص الملائكة أفضل من عوام البشر، وأن عوام البشر كالصحابة أفضل من عوام الملائكة.

---

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم: الحزمية، ولد بقرطبة سنة: ٣٨٤هـ. وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيدا عن المصانعة، وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء، فتبالأوا على بغضه، وأجمعوا على تضليله وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل إلى بادية ليلة من بلاد الأندلس فتوفي فيها سنة: ٤٥٦هـ. روى عن ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو: (٤٠٠ مجلد)، تشمل على قريب من ثمانين ألف ورقة، وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، أشهر مصنفاته: الفصل في الملل والأهواء والنحل، والمحلى، وجمهرة الأنساب، والناسخ والمنسوخ، وغيرها. الأعلام

## [الإيمان بالكتب]

«وَالثَّالِثُ» في نسخة: (الثالث) بلا واو «الإِيمَانُ بِالْكِتَابِ» المنزلة على الأنبياء «عَلَى اخْتِلَافٍ أَغْدَادِهَا، وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ: عَلَى الْأَنْبِيَاءِ «مِائَةُ كِتَابٍ وَأَرْبَعَةُ كُتُبٍ»<sup>(٢)</sup>.

«وَأَنَّ كُتُبَ اللَّهِ تَعَالَى مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ، وَأَنَّ أَفْضَلَهَا الْقُرْآنُ».

[هل يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض؟]

«وَقَالَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>: يَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْقُرْآنِ عَلَى بَعْضٍ «وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ» الإمام «الشَّافِعِيِّ» كَانَ يَقَالُ: سُورَةُ الْإِحْلَاصِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حبان، مؤرخ، علامة، جغرافي، محدث، ولد في بست من بلاد سجستان وتنقل في الأقطار، فرحل إلى خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة، وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، حيث توفي في عشر الثمانين من عمره سنة: ٣٥٤هـ. وهو أحد المكثرين من التصنيف، قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، وكانت الرحلة في خراسان إلى مصنفاته، من كتبه: المسند الصحيح، وروضة العقلاء، والأنواع والتقاسيم، ومعرفة المجروحين من المحدثين، وغيرها. الأعلام

(٢) الحديث من رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر وفيه: قلت: يا رسول الله، كم كتابا أنزله الله؟ قال: «مائة كتاب، وأربعة كتب، أنزل على شيث خمسون صحيفة، وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة، وأنزل على إبراهيم عشر صحائف، وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن». (رقم: ٣٦١)

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه، عالم خراسان في عصره، من سكان مرو قاعدة خراسان، ولد سنة: ١٦١هـ. واستوطن نيسابور وتوفي بها سنة: ٢٣٨هـ. وهو أحد كبار الحفاظ، طاف البلاد لجمع الحديث، وأخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، وقيل في سبب تلقيبه: ابن راهويه، أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل

«وَمَنْعَهُ» أي: تفضيل بعضه على بعض «الْأَشْعَرِيُّ، وَالْقَاضِي، وَأَبُو حَازِمٍ ابْنُ حَبَّانٍ» لأنه صفة واحدة فلا تقبل<sup>(١)</sup> التفضيل.

والوجه أن الخلاف لفظي؛ إذ القائل بالثاني: نظر إلى معنى القرآن وهو الكلام النفسي، وهو لا يتفاوت. والقائل بالأول: نظر إلى مُتَعَلِّقِهِ، وهو يتفاوت؛ إذ مُتَعَلِّقُ سورة المسد يدا أبي هلب وما ألحق بهما، ومتعلق سورة الإخلاص الله تعالى وبعض صفاته.

[هل القرآن معجز لذاته أو للصرفة؟]

«وَهَلْ هُوَ مُعْجِزٌ لِدَاثِهِ» لما اشتمل عليه من التأليف الغريب، والأسلوب العجيب، وإخباره عن المغيبات.

«أَوِّلِلصَّرْفَةِ» بفتح الصاد وسكون الراء المهملتين، بمعنى أن العرب كانت قادرة على كلام مثل القرآن قبل البعثة لكن الله صرفهم عن معارضته.

«قَوْلَانِ» أولهما قال به جمهور أهل السنة «ثَانِيَهُمَا قَالَ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ» أي: جمهورهم.

[الإيمان بالرسول]

«الرَّابِعُ» من الستة التي يجب الإيمان بها «الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ» وسائر الأنبياء «وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الْإِيمَانُ؟ قَالَ:

«مرو: راهوبه، أي: ولد في الطريق، وكان إسحاق ثقة في الحديث، قال الدارمي: ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقة، وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، ورحل إلى العراق والحجاز والشام واليمن، وله تصانيف منها: المسند. الأعلام (١) في (أ) و (هـ): لا يقبل.



مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» وفي رواية: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا، وفي رواية: مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْلَ الرَّسُلِ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا<sup>(١)</sup>» أي: كثيرا من الناس «وَفِي مُسْنَدِ الطَّبَّالِيِّ<sup>(٢)</sup> وَالْبَزَارِ<sup>(٣)</sup>: وَخَمْسَةَ عَشَرَ<sup>(٤)</sup>». لو قدم هذا على: (جما غفيرا) كان أولى.

### [التفضيل بين الرسالة النبوة]

«وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الرِّسَالَةَ أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ» لأنها تُشِيرُ هداية الأمة، والنبوة قاصرة على النبي، كالعلم والعبادة.

«وَقَالَ» الشيخ عز الدين «ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: النُّبُوَّةُ أَفْضَلُ» محتجا بأن النبوة: الوحي بمعرفة الله وصفاته، فهي متعلقة بالله من طرفيها. والرسالة: الأمر بالتبليغ للعباد، فهي متعلقة بالله من أحد طرفيها، وبالعباد من الآخر، والمتعلق بالله من الطرفين أفضل من المتعلق به من أحدهما.

وَيُجَابُ: بأن الرسالة أخص من النبوة، كما أن الرسول أخص من النبي، فهي مشتملة على النبوة وزيادة.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سليمان بن داود بن الجارود مولى قريش، أبو داود الطيالسي، من كبار حفاظ الحديث، فارسي الأصل، ولد سنة: ١٣٣هـ. سكن البصرة، وتوفي بها سنة: ٢٠٤هـ. كان يحدث من حفظه، سُمع يقول: أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر، له: مسند جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين. الأعلام

(٣) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزار، حافظ من العلماء بالحديث، من أهل البصرة، حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، وتوفي في الرملة سنة: ٢٩٢هـ. له: مسندان أحدهما كبير سباه: البحر الزاخر، والثاني صغير. الأعلام

(٤) الطيالسي: (رقم: ٤٨٠). والبزار: (رقم: ٤٠٣٤).

## [تفضيل بعض الأنبياء على بعض]

«وَفِي تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى بَعْضٍ قَوْلَانِ:

أحدهما: لا؛ لخبر البخاري: (لا تفضلوا بين الأنبياء)<sup>(١)</sup>

وثانيهما: نعم؛ لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]،  
ولقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وهذا هو الأصح.

ويجاب عن النهي في الأول: بأن المراد به تفضيل يؤدي إلى النقص، ومنه: لا تفضلوني على يونس ابن متى، أو قبل العلم به.

## [وجوب عصمة الأنبياء]

«وَالْمُخْتَارُ: وَجُوبُ عِصْمَتِهِمْ» أي: الأنبياء، فلا يصدر عنهم ذنب «وَلَوْ مِنْ الصَّغَائِرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَفَاقًا لِلْأُسْتَاذِ» وغيره «وَرَادَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ النَّسْيَانُ أَيْضًا» لأنه نقص في الجملة، قال: «وَمَا وَرَدَ مِنَ الْآيَاتِ» والأخبار «المُوهِّمَةُ»<sup>(٢)</sup> جواز النسيان عليهم، كقوله: ﴿وَإِذْ ذُكِّرَ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]، وخبر الصحيحين: (إني أنسى كما تنسون)<sup>(٣)</sup> «مُؤَوَّلٌ» عنده بأن المراد بالنسيان في ذلك الترك.

«كَمَا قَالَ الْجُنَيْدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّرِينَ» حيث يؤولون ويعدون حسنات الأبرار، أي: التي لا نقص<sup>(٤)</sup> فيها، سيئات عندهم، فلا

(١) كذا في غير: (د). ونص الحديث في صحيح البخاري: «لا تحبوني من بين الأنبياء» (رقم: ٤٦٣٨، ٦٩١٧)

(٢) في (ج): المفهمة.

(٣) البخاري: (رقم: ٤٠١)، ومسلم: (رقم: ٨٩). ونص الحديث: «إنه لو حدث في الصلاة شيء

لنبأكم به، ولكن إنما أنا بشرٌ مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني.. الخ».

(٤) في (أ) و (ب) و (د) و (هـ): لا نص.

يقربونها حذرا من نزولهم عن مقامهم العالي على<sup>(١)</sup> مقام الأبرار؛ لأنهم الذين أخذوا عن حظوظهم وإرادتهم<sup>(٢)</sup>، واستعملوا<sup>(٣)</sup> في القيام بحقوق مولاهم، عبودية له وطلبا لرضاه.

والأبرار: هم الذي بقوا<sup>(٤)</sup> مع حظوظهم وإرادتهم، وأقيموا في الأعمال الصالحة ومقامات اليقين، ليجزوا على<sup>(٥)</sup> مجاهدتهم برفع الدرجات. والجمهور: على جواز النسيان على الأنبياء؛ لظاهر الآيات والأخبار الواردة في ذلك، وتأويلها بعيد.

### [الإيمان باليوم الآخر]

«الْحَاسِسُ» من الستة التي يجب الإيمان بها «الإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ»  
«وَأَوَّلُهُ حِينَ قِيَامِ الْمَوْتِ» من قبورهم «وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ» أي: وما بين آخر<sup>(٦)</sup> قيامهم من قبورهم منتها «إِلَى وَفَاتِ الْمَوْتِ» أي: موتهم قَبْلُ «فَهُوَ الْبَرْزَخُ».  
«وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِتَوَلِّي الْمَلَائِكَةِ قَبْضِ الْأَرْوَاحِ» لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١].  
«وَبَأَنَّ السَّمِيتَ تُعَادُ إِلَيْهِ رُوحُهُ» في القبر «وَيُسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في (أ) و (د): إلى.

(٢) في (ب): وإراداتهم. ومثلها فيما يأتي.

(٣) في (ب): واشتغلوا.

(٤) في (د): نقوا من.

(٥) في (ب): عن.

(٦) في (أ) و (ب) و (هـ): أجزاء.

(٧) أي: بالله ورسله، وفي بعض الروايات أنه يسأل عن الله وقبلته، وقيل: إن أحوال المسئولين مختلفة.

«وَأَنَّهُ» أي: وبأنه «يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ أَوْ يُنْعَمُ» فيه؛ لأخبار صحيحة وردت بذلك.  
«وَهَلْ غُلُوقُ الرُّوحِ» أي: تعلقها «بِشَجَرِ الْجَنَّةِ خَاصٌّ بِالشُّهَدَاءِ» دون غيرهم  
«أَمْ بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ» الأولى: (أم عام لجميع المؤمنين) «قَوْلَانِ: الَّذِي نَرْجُوهُ» في  
نسخة: (الذي رجوه) «الثاني، وَقَدْ اسْتَظْهَرْتُ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ صَحِيحٍ» ورد فيه<sup>(١)</sup>  
«وَأَنَّ» أي: وبأن «اللَّهُ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ» أي: يحييهم بعد موتهم.  
«وَبِالصِّرَاطِ» وهو: جسر ممدود على ظهر جهنم، أدق من الشعر<sup>(٢)</sup>، وأحد من  
السيف، يمر عليه جميع الخلق، فيجوزه أهل الجنة، وتزل به أقدام أهل النار.  
«وَالْمِيزَانِ» وهو: جسم محسوس ذو لسان وكفتين<sup>(٣)</sup>، يعرف به مقادير  
الأعمال، بأن توزن به صحفها، أو هي بعد تجسمها «وَهُمَا» أي: الصراط والميزان  
«حَقِيقَتَانِ» كما عُرِفَ من تعريفها.

- 
- (١) كان ينبغي للشارح ذكره، ولعله يشير إلى ما في الموطأ والنسائي: إنها نسمة المؤمن طائر يعلق في شجرة الجنة حتى يبعثه الله إلى جسده يوم يبعثه. (س) بتصرف. ونص الحديث كما في الموطأ: «إنها نسمة المؤمن طير يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» ونصه في النسائي: «إنها نسمة المؤمن طائر في شجرة الجنة حتى يبعثه الله عز وجل إلى جسده يوم القيامة».
- (٢) في (ج): أرق، وفي (د): الشعرة. ولقد أنكر القرافي هذا، وسبقه إليه شيخه ابن عبد السلام، قال القرافي: والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يميني ويسرى وفيه طاقات. (س)
- (٢) قال الإمام الشيرازي في الحكمة المتعالية: من تأمل قليلا في معنى الميزان ووجد حقيقة معناه عن الزوائد وعن الخصوصيات، يعلم أن حقيقته ليس يجب أن تكون البتة مما له شكل مخصوص أو صورة جسمانية، فإن حقيقة معنى الميزان وروحه وسره هو ما يقاس ويوزن به الشيء، أعم من أن يكون جسمانيا أو غيره، فكما أن القبان وذا الكفتين وغيرهما ميزان للأثقال، والاصطرلاب ميزان للارتفاعات والمواقيت، وكذلك علم المنطق ميزان للفكر في العلوم النظرية يعرف به صحيح الفكر من فاسده، وعلم النحو ميزان للإعراب، والعروض ميزان الشعر، والحس ميزان بعض المدركات، والعقل الكامل ميزان

«وَبَإَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ» يعني قبل يوم الجزاء.  
«وَأَنَّ» أي: وبأن «اللَّهُ يُرَى» أي: يراه المؤمنون «فِي الْآخِرَةِ» قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ  
وبعده، كما ثَبَتَ في أخبار الصحيحين الموافقة لقوله تعالى: ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ إِلَى  
رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣]، وَالْمُخَصَّصَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]  
أي: لا تراه.

«وَأَمَّا» رُؤْيَاهُ «فِي الدُّنْيَا فَلِلْأَشْعَرِيِّ» فِيهَا «قَوْلَانِ»: «  
أحدهما: وهو المختار: يُرَى؛ لِأَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام - طَلَبَهَا بِقَوْلِهِ:  
﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَهُوَ لَا يَجْهَلُ مَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ عَلَى رَبِّهِ تَعَالَى.  
ثانيها: لَا يُرَى؛ لِأَنَّ قَوْمَهُ طَلَبُوهَا فَعُوقِبُوا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوا ارْنَا اللَّهَ جَهْرَةً  
فَأَخَذَتْهُمْ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣]، قُلْنَا: عِقَابُهُمْ لِعِنَادِهِمْ وَتَعَتُّتِهِمْ فِي طَلَبِهَا، لَا  
لَا مَمْتَنَاعَهَا.

### [الإيمان بالقدر]

«وَالسَّادِسُ» وَفِي نَسْخَةٍ: بَلَا وَאו «الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ» الْآتِي بَيَانُهُ.  
«وَالْحَوَادِثُ كُلُّهَا بِقَضَاءِ اللَّهِ» أَي: بِحُكْمِهِ الْأَزَلِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ  
عَلَيْهِ فِيهَا لَا يَزَالُ «وَقَدَرُهُ» أَي: إِيجَادُهُ الأَشْيَاءَ عَلَى قَدَرِ مَخْصُوصٍ وَتَقْدِيرِ مَعِينٍ فِي ذَوَاتِهَا  
وَأَحْوَالِهَا «خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي السَّمْعَايِيِّ» حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ،  
بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْلُقُ الْقَبِيحَ، وَأَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ.  
«وَمَنْ أَنْكَرَ الْقَدَرَ فَقَدْ أَنْكَرَ الْقُدْرَةَ، وَمَنْ تَمَّ» أَي: مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ  
الْقَدَرَ أَنْكَرَ الْقُدْرَةَ، أَي: مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ «قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الْقَدَرُ الْقُدْرَةُ».

---

«لجميع الأشياء، وبالجملة ميزان كل شيء يكون من جنسه، فالموازين مختلفة، فميزان الآخرة ما تعرف به  
حقائق الأشياء اه. (ق)

«وَقَوْلُ» الإمام «الشَّافِعِيِّ: الْقَدَرِيَّةُ إِذَا سَلَّمُوا الْعِلْمَ خَصِمُوا، أَرَادَ» بِالْعِلْمِ «عِلْمُ  
اللهِ تَعَالَى بِمَالِ<sup>(١)</sup> الْعِبَادِ، وَلَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ».

### [الركن الثاني: الإسلام]

«الثَّانِي» من أركان الدين «الإِسْلَامُ وَهُوَ» لغة: «الانْقِيَادُ وَالتَّسْلِيمُ» أي: التلبس  
«بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ» وعرفا: الإتيان بالشهادتين، بشرط التصديق بالقلب كما مر،  
وإليه بدون شرطه أشار بقوله: «وَأَزْكَاهُ خَمْسَةٌ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ» السابق، وهو: أن  
تعبد الله ولا تشرك به شيئا، إلى آخره.

### [الركن الثالث: الإحسان]

«الثَّالِثُ» من أركان الدين «الإِحْسَانُ، وَقَدْ فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْمُرَاقَبَةِ  
وَالِإِخْلَاصِ، فَقَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ».  
«فَالِإِيمَانُ مَبْدَأٌ» للدين «وَالِإِسْلَامُ وَسَطٌ» له «وَالِإِحْسَانُ كِمَالٌ» له «وَالدِّينُ  
الْخَالِصُ سَامِلٌ لِلثَّلَاثَةِ».

«هَذَا جُمْلَةٌ<sup>(٢)</sup> مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَالْبَاقِي زَائِدٌ مِنْ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ  
وغيرها<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ الْأَيْمَةُ يَعْبُونُ عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ كَثْرَةَ خَوْضِهِمْ فِيهِ، لَا سِيَّمَا فِي صِفَاتِ  
اللهِ تَعَالَى، إِجْلَالًا لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحَذَرًا مِنْ إِفْسَادِ عَقِيدَةٍ مِنْ لَمْ يَتَّصَلَعْ بِالْعُلُومِ  
«وَكُنَّا آخِرَ قَوْلِهِمْ: عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ» فإنه من أسنى الجوائز، ومرادهم: أنكم لا  
تعتقدون نقيض ما فطر، أي: خلق الله عليه عباده، وإن كانوا عجائز، فإن الله خلق

(١) في تحقيق الشنقيطي وطبعة الحلبي: بأفعال العباد.

(٢) في (ج): هكذا حل.

(٣) في (ج): وغيرهم.

عباده على الفطرة، أي: الخلقة، فما فطروا عليه فهو حق، وإن كان هناك حق آخر لم يدركوه بعد كإقامة البرهان بعد تحصيل مقدماته وترتيبها.

وما أحسن ما نظمه الشيخ: تقي الدين ابن دقيق العيد في ذلك بقوله:

تجاوزت حد الأكثرين إلى العلاء	وسافرت واستبقيتهم في المراكز
وخضت بحارا ليس يدرك قعره	وألقيت نفسي في فسيح المفاوز
ولججت في الأفكار ثم تراجع اخ-	تياري إلى استحسان دين العجائز

والله اعلم.

\* \* \*

تم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعليآله وصحبه وسلم والحمد لله وحده آمين<sup>(١)</sup> (٢)

(١) اختلفت النسخ في خاتمها، وفضلت أن أكتب نفس خاتمة النسخة المطبوعة بمطبعة البابي الحلبي، وأنقل ما ختم به الماتن متنه، والشارح شرحه، كما في النسخة (أ) و (ب)، حيث جاء في (أ): قال مؤلفه عبد الله وفقيره محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه، فرغت من تسويده في يوم الثلاثاء مستهل ذي الحجة الحرام سنة تسع وستين وسبعائة، ثم بيضت هذه النسخة منه يوم الجمعة ثالث عشر ذي الحجة الحرام اثنين وسبعين وسبعائة، أحسن الله تقضيها، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وسورا إلى الفوز بجنتات النعيم، بمنه وكرمه والحمد لله وحده وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وجاء في (ب): قال الشارح رحمه الله فرغت من تأليفه يوم الأربعاء سادس شهر رجب الفرد سنة: ٩٢٤ هـ. والله اعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. انتهى ما أردت نقله بتصرف.

(٢) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والله أسأل أن يبارك لي فيما كتبتة خدمة للعلم وأهله، وأن يعيد علي من بركات هذين الإمامين الجليلين وبركات مشايخي أجمعين، ويشيتني على الحق حتى المات. ولقد فرغت من تسويد هذا الشرح العظيم القدر مع متنه الجليل النفع قبيل فجر الثاني عشر من صفر، في السنة الحادية والثلاثين بعد الأربع مائة والألف، الموافق: ٢٧ / ١ / ٢٠١٠ م، وذلك بعثان، ومن وقف عليه واستفاد منه فليذكرني ووالدي ومشايخي وإخواني بدعوة صالحة.

وانتهيت من مقابلة الكتاب والتعليق عليه - بعد انقطاع طويل - ليلة الجمعة من شهر رجب الأصب سنة اثنين وثلاثين وأربعائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى، الموافق: ١٠ / ٦ / ٢٠١١ م.

كتبه الفقير إلى الغني الوهاب: عدنان بن علي بن شهاب.



متن

لُقطة العَجَلان

وبَلَّةَ الظَّمآن

للإمام الزركشي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاتِحَةُ كُلِّ كِتَابٍ، وَخَاتِمَةُ كُلِّ بَابٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ مَنْ نَطَقَ  
 بِالصَّوَابِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَُولَى الْحِكْمَةِ وَفَضْلِ الْخِطَابِ، أَمَّا بَعْدُ:  
 فَهَذِهِ أَوْرَاقُ يَقْرُبُ مِنْهَا الْمُتَتَاوِلُ، وَيَقْصُرُ عَنْهَا الْمُتَطَاوِلُ، تُوقَفُ عَلَى  
 الْمُطَوَّلَاتِ فِي الزَّمَنِ الْقَصِيرِ مُوَالِيَهَا، وَتَرْبُو بِالْغَرَائِبِ وَالْعَجَائِبِ فَلَا تُسَاوِيهَا.  
 يَنْسَى لَهَا الرَّائِكِبُ الْعَجَلَانَ حَاجَتَهُ وَيُضْبِحُ الْحَاسِدُ الْغَضَبَانَ يُطْرِيهَا  
 جَمَعْتُهَا لِسُؤَالِ بَعْضِ الْإِخْوَانِ لِمُسْتَعْمَلٍ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ، وَتُعِينَ عَلَى الدُّخُولِ فِي فُنُونِ  
 الْمَعْقُولِ لَدَى الْمُحَاوَرَةِ، فِي زَمَانٍ قَصِيرٍ، فَلِذَا عَذَرُهَا التَّقْصِيرُ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ الْإِعَانَةَ فِيهَا  
 قَصَدْتُ، وَالْإِثَابَةَ فِيهَا جَمَعْتُ.



## ﴿فَصْلٌ﴾

مَدَارِكُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ: حِسٌّ، وَخَبَرٌ، وَنَظَرٌ.  
فَالْحَوَاسُ عَشْرَةٌ، خَمْسٌ ظَاهِرَةٌ وَهِيَ: سَمْعٌ، وَبَصَرٌ، وَذَوْقٌ، وَشَمٌّ، وَلَمْسٌ.  
وَحَمْسٌ بَاطِنَةٌ، وَهِيَ: الْحِسُّ الْمُشْتَرَكُ، وَالْمُصَوَّرَةُ، وَالْمُتَخَيَّلَةُ، وَالْوَهْمِيَّةُ،  
وَالْحَافِظَةُ.

وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِي خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَقِيلَ بِالتَّسْوِيَةِ.  
قَالَ الرَّازِيُّ: وَأَنْكَرَ الْحُكَمَاءُ الْحِسِّيَّاتِ لِعَدَمِ الْوُثُوقِ بِهَا.  
قَالَ الطُّوسِيُّ: غَلِطَ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا مَذْهَبُهُمْ أَنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ فِي الْمَحْسُوسِ يَنْقَسِمُ  
إِلَى: يَقِينِي، وَ: ظَنِّي.

وَهَلِ الْإِدْرَاكُ لِلْحَوَاسِ أَوْ لِلنَّفْسِ بِوَاسِطَةِ الْحَوَاسِ؟  
فِيهِ خِلَافٌ.

وَأَخْرَجُ قَوْلِي الْأَشْعَرِيَّ أَنَّ الْإِدْرَاكَاتِ لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي  
وَأَمَامُ الْحَرَمَيْنِ.

قَالَ أَئِمَّتُنَا: وَلَا يَفْتَقِرُ الْإِدْرَاكُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَلَا لِاتِّصَالِ الْأَشْغَةِ، خِلَافًا  
لِلْمُعْتَزَلَةِ. وَهِيَ أَصْلُ مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَالْخَبَرُ: مَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ: صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ، لِذَاتِهِ.  
وَصِدْقُهُ: مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ، وَكَذِبُهُ: عَدَمُهَا. وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا.  
ثُمَّ مَذْلُومُهُ: الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ لَا وَقُوعُهَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ كَذِبًا.  
وَيَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ:

مُتَوَاتِرٌ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَهُ جَمَاعَةٌ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ؛ اثنان في السَّامِعِ: وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِهِ صَرُورَةً؛ لِاسْتِحَالَةِ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ.

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى: وَأَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَقِدًا لِنَقِيضِ مَا يَقْتَضِيهِ الْخَبَرُ، إِمَّا لِسُبْهَةٍ أَوْ تَقْلِيدٍ أَوْ اعْتِقَادٍ.

واثنان في الْمُخْبِرِ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُهُمُ الْإِحْسَاسَ؛ لِئَلَّا يَخْضَلَ الْإِلْبَاسُ.  
و: أَنْ يَبْلُغَ عَدَدُهُمْ فِي الطَّرْفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ مَا يَمْنَعُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤَ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً.

وَهُوَ يُعَيِّدُ الْقَطْعَ إِجْمَاعًا.  
وَعَلِطَ مَنْ نَقَلَ عَنِ السُّمَنِيَّةِ إِنكَارَهُ. قَالَ الْمُقْتَرِحُ: وَإِنَّمَا مَذْهَبُهُمْ حَضَرُ الْمَعْلُومَاتِ فِي الْحَوَاسِّ، وَغَيْرِ الْمَحْسُوسِ يُسَمُّونَهُ: مَعْقُولًا، لَا مَعْلُومًا، فَهُوَ اضْطِلَاحٌ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: وَالْعِلْمُ الْوَاقِعُ عَنْهُ صَرُورِيٌّ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ.  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الدَّقَاقُ: إِنَّهُ مُكْتَسَبٌ. قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلُ الْكُفَيِّ وَالْإِمَامَيْنِ، وَفَسَّرَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِتَوْفُّقِهِ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ، لَا الْاِخْتِاجَ إِلَى النَّظَرِ عَقِيبَهُ.  
وإِلَى مُسْتَفِيضٍ: وَهُوَ الشَّائِعُ عَنْ أَضَلِّ. وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: مَا زَادَتْ نَقْلَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ. وَالْأَنْسَبُ بِكَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الشَّهَادَةِ بِهَا أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ عَدَدٍ يَمْتَنِعُ تَوَاطُّؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

قَالَ الشَّيْخَانِ أَبُو حَامِدٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ: إِنَّ أَقْلَهُ اثنان. وَجَعَلَهُ السَّائِرُونَ وَالرُّوْيَانِ أَقْوَى الْأَخْبَارِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: وَهُوَ يُعَيِّدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ.  
وإِلَى أَحَادٍ: وَهُوَ مَا يَخْتَمِلُهَا، سَوَاءً نَقَلَهُ وَاحِدٌ أَمْ جَمْعٌ.  
وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَلَا يُعَيِّدُ الْعِلْمَ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا.

وَخَالَفَ الظَّاهِرِيَّةَ وَغَيْرُهُمْ فِي الثَّانِي، وَالْجُبَائِيَّ وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ اللَّبَّانِ فِي  
الْأَوَّلِ.

وَقِيلَ: إِنْ اخْتَصَّتْ بِهِ الْقَرَائِنُ أَفَادَ الْقَطْعَ وَإِلَّا فَلَا، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ  
كَغَيْرِهِ تَخْصِصَ الْقَطْعِ بِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ لِقَرِينَةِ تَلْقَى الْأُمَّةَ هَا بِالْقَبُولِ.  
وَالنَّظَرُ: الْإِعْتِبَارُ، وَهُوَ التَّأَمُّلُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ لِيُعْرَفَ حُكْمُهُ.  
وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ، وَكَذَا يُفِيدُ الْعِلْمَ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَسَرَطُهُ: الْعَقْلُ، وَانْتِفَاءُ أَضْدَادِ النَّظَرِ، وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الدَّلِيلِ دُونَ الشُّبْهَةِ، وَفِي الْوَجْهِ  
الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ الدَّلِيلُ دُونَ غَيْرِهِ.

وَيُخْصَلُ الْعِلْمُ بِالْمَطْلُوبِ عَقِبَهُ بِالْعَادَةِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ، وَيَاْتُوْلِدُ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ،  
وَبِالْوُجُوبِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامَانِ. وَهِيَ مِنْ فُرُوعِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ عِنْدَ الْبُلُوغِ. وَخَالَفَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَقَالَ:  
لَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ إِلَّا عِنْدَ الشَّكِّ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ. وَقِيلَ: أَوَّلُ وَاجِبِ الْمَعْرِفَةِ.

وَمَحَلُّ الْعَقْلِ الْغَرِيزِيُّ وَنَحْوُهُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ: الْقَلْبُ لَا الدَّمَاغُ، خِلَافًا  
لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَفِي الْعُقُولِ قَوْلَانِ.

وَفِي اقْتِنَاصِهِ بِالْحَدِّ خِلَافٌ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَهُوَ بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ  
كَالْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الصُّدَّيْنِ. وَقَالَ الْهَازِرْدِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَذْرَكَاتِ  
الضَّرُورِيَّةِ.

وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ بِالتَّخْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ فِي مَعْرِفَةِ الثَّوَابِ  
وَالْعِقَابِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْحَقَائِقُ وَالْأَحْكَامُ الْعَقْلِيَّةُ، وَوُجُودُ الْبَارِي تَعَالَى، وَحَيَاتُهُ،  
وَكَلَامُهُ، وَكُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مَذْرُكُهَا: الْعَقْلُ خَاصَّةً.

وَتَعْيِينُ أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ مَذْرُكُهُ: السَّمْعُ.  
وَمَا يَتَأَخَّرُ عَنْ ثُبُوتِ الْكَلَامِ كَالرُّؤْيَى وَخَلْقِ الْأَعْمَالِ مَذْرُكُهُ بَيِّنَا.  
وَالْمُخْتَارُ وَفَاقًا لِلرَّازِيِّ: انْحِصَارُ اللَّذَاتِ فِي الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ. وَمَا عَدَاهَا دَفْعُ  
الْآمِ.

\* \* \*

### ﴿فَصْلٌ﴾

مَدَارِكُ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَالْقِيَاسُ.  
قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: اثْنَانِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ يَسْتَنْدُ إِلَى أَحَدِهِمَا،  
وَالْقِيَاسُ يَصْدُرُ عَنْ أَحَدِهِمَا.  
وَزَادَ آخَرُونَ مَا يَنْبَغُ عَلَى الْعَشْرَيْنِ، وَهِيَ: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عِنْدَ مَالِكٍ، وَ:  
إِجْمَاعُ الْمُضَرِّيْنَ وَ: إِجْمَاعُ الْحَرَمَيْنِ وَ: إِجْمَاعُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَ: إِجْمَاعُ الشَّيْخَيْنِ وَ:  
إِجْمَاعُ الْعَشْرَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَ: إِجْمَاعُ الْأُئِمَّةِ السَّابِقَةِ عِنْدَ الْأُسْتَاذِ، وَ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ فِي  
الْقَدِيمِ يُقَدِّمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَفِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ بِهِ وَجْهَانِ، وَ: الْاسْتِصْحَابُ، وَ: الْأَخْذُ  
بِأَقْلٍ مَا قِيلَ عِنْدَنَا، وَ: الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ، وَ: سَدُّ الدَّرَائِعِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَ: الْاسْتِخْسَانُ  
و: الْعَوَائِدُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَ: الْإِسْتِقْرَاءُ، وَ: الْاسْتِدْلَالُ، وَ: الْعِصْمَةُ، وَ: الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ  
عِنْدَ كَثِيرِينَ، وَ: الْإِفْتِرَاقُ عِنْدَ الْجَدَلِيِّينَ وَالْمُزَنِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ، وَ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى انْتِفَاءِ  
الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ دَلِيلِهِ عِنْدَ الْأُسْتَاذِ، وَ: مَفْهُومُ اللَّقَبِ عِنْدَ الدَّقَاقِ وَالْقَاضِي أَبِي حَامِدٍ، وَكَانَ  
ابْنُ فُورَكٍ يَقُولُ: إِنَّهُ الْأَقْيَسُ، وَ: حُكْمُ الْعَقْلِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَ: الْهَاتِفُ الْمَعْلُومُ صِدْقُهُ  
وَ: الْإِلْهَامُ وَ: شَرْعٌ مَنْ قَبْلَنَا عِنْدَ آخَرِينَ.

وَأَقْوَى الْأَدِلَّةِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، وَلَمْ يُخَالِفْ أَحَدٌ فِي حُجَّتَيْهِمَا. وَيَعْضُ الْحَنَفِيَّةُ: الْإِجْمَاعُ.

فَأَمَّا الْكِتَابُ فَدَلَّالَتُهُ: إِمَّا فِعْلٌ: كَرَمِيَ اللَّهُ قَوْمَ لُوطٍ بِالسَّجَّارَةِ، وَإِمَّا قَوْلٌ: وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: نَصٌّ، وَظَاهِرٌ، وَعُمُومٌ، وَمَفْهُومٌ. فَالنَّصُّ: مَا تَعَيَّنَ لِوَاحِدٍ.

وَالظَّاهِرُ: مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ وَهُوَ فِي أَحَدِهِمَا أَظْهَرُ إِمَّا بِوَضْعِ اللَّغَةِ كَالْأَمْرِ لِلْإِنِّجَابِ وَالنَّدْبِ، أَوْ الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ الْمَنْقُولَةِ مِنَ اللَّغَةِ إِلَيْهِ.

وَالْعُمُومُ: كُلُّ لَفْظٍ عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِسْتِغْرَاقُ أَوْ الْإِجْتِمَاعُ؟ قَوْلَانِ.

وَالْمَفْهُومُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي حُلِّ النُّطْقِ. وَكُلُّهُ إِلَّا اللَّقَبَ حُجَّةً. وَأَنْكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْجَمِيعَ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَدَلَّالَتُهَا ثَلَاثَةٌ: قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، وَإِقْرَازٌ.

فَالْقَوْلُ: إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَيَنْقَسِمُ كَمَا سَبَقَ، وَإِمَّا خَارِجٌ عَلَى سَبَبٍ وَهُوَ: إِمَّا أَنْ يَسْتَقِلَّ بِدُونِهِ كَقَوْلِهِ: الْمَاءُ طَهُورٌ، لِمَنْ سَأَلَ عَنْ بَثْرِ بَصَاعَةٍ، فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَعُمُّ، وَقِيلَ: يَقْصُرُ عَلَى السَّبَبِ.

وَإِمَّا أَنْ لَا يَسْتَقِلَّ كَحَدِيثِ الْمُجَامِعِ.

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَصَرْبَانِ: مَا أَتَى عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ فَمُبَاحٌ، أَوْ عَلَى وَجْهِهَا: فِيمَا أَنْ يَكُونَ امْتِثَالًا لِأَمْرٍ، أَوْ بَيَانًا لِمُجْمَلٍ فَيُعْتَبَرُ بِهِ، أَوْ يَكُونُ مُبْتَدَأً فَيَقِيلُ: يَقْضِي الْوُجُوبَ أَوْ النَّدْبَ أَوْ الْوَقْفَ.

وَأَمَّا الْإِقْرَازُ: فَكُهُمَا، بِشَرْطِ: عَلِمَهُ بِالْفِعْلِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَقَدًا لِكَافِرٍ، وَلَا فِعْلٌ

مَلِكٍ.



وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِمَّا أَنْ يَثْبُتَ بِقَوْلِ جَمِيعِهِمْ، أَوْ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ.  
وَالأَوَّلُ: حُجَّةٌ وَإِجْمَاعٌ. وَالثَّانِي: حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِي تَسْمِيَّتِهِ إِجْمَاعًا خِلَافَ لَفْظِيٍّ.  
وَأَمَّا الْقِيَاسُ: فَهُوَ مُسَاوَاةُ فَرْعٍ لِأَصْلٍ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ.  
وَأَزْكَاهُ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ، وَالْفَرْعُ، وَالْعِلَّةُ، وَحُكْمُ الْأَصْلِ.  
فَالأَصْلُ: مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمُسَبَّحِ بِهِ، وَقَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ: دَلِيلُهُ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: حُكْمُهُ.  
وَالْفَرْعُ: الْمَحَلُّ الْمُسَبَّحُ بِهِ، وَقِيلَ: حُكْمُهُ.  
وَالْحُكْمُ: الْكَلَامُ الْقَدِيمُ.  
وَالْعِلَّةُ: الْمَعْنَى الْمُفْتَضِي لِلْحُكْمِ.  
وَالْمُنَاسَبَةُ شَرْطٌ فِي الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ لَا فِي الشَّرْعِيَّةِ.  
وَتَنْقَسِمُ إِلَى قَاصِرَةٍ وَهِيَ: أَنْ لَا تَتَعَدَّى إِلَى فَرْعٍ، وَمُتَعَدِّيةٌ: وَاسْمُهَا يُغْنِي عَنْ تَفْسِيرِهَا.  
وَالْمَعْلُومُ: هُوَ الْحُكْمُ؛ لِأَنَّ تَأْيِيزَ الْعِلَّةِ فِيهِ، وَفَاقًا لِلْقَفَالِ، لَا الذَّاتُ الَّتِي حَلَّتْهَا  
الْعِلَّةُ كَالْخَمْرِ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ.  
وَيَنْقَسِمُ الْقِيَاسُ إِلَى: جَلِّيٍّ: وَهُوَ مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ كِلِ الْحَاقِ الضَّرْبِ  
بِالتَّأْيِيزِ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِقِيَاسٍ، بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنَ النَّصِّ.  
وَعَبْرُ الْجَلِّيِّ: مَا يَحْتَمِلُ الْفَارِقَ، فَمِنْهُ: مَا كَانَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ مُسْتَنْبَطَةً كَقِيَاسِ الْأَرُزِّ  
عَلَى الْبُرِّ بِجَمَاعِ الطُّعْمِ.  
وَمِنْهُ: قِيَاسُ الشَّبهِ، وَهُوَ: أَنْ تُشَبَّهَ الْحَادِثَةُ أَصْلَيْنِ فَيُلْحَقَ بِأَكْثَرِهِمَا شَبْهًا.  
وَمِنْهُ: قِيَاسُ الدَّلَالَةِ، وَهُوَ: مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ عِلَّتُهُ، وَ: قِيَاسُ الْعَكْسِ، وَهُوَ: التَّعْلِيلُ  
عَلَى تَقْيِيزِ الْحُكْمِ؛ لِإِفْتِرَاقِهِمَا فِي الْعِلَّةِ.

## ﴿فَصْلٌ﴾

قِيلَ: أَرْبَعَةٌ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا يُطْلَبُ، وَهِيَ: الْحُدُودُ، وَالْعَوَائِدُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْإِعْتِقَادَاتُ الْكَامِنَةُ فِي النَّفْسِ.

وَفِي مَطَالَبَةِ النَّافِي بِالْذَّلِيلِ خِلَافٌ.

وَأَمَّا الْاِخْتِجَاجُ بِ: لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي مَقَامِ الْإِلْزَامِ وَالْإِفْحَامِ، لَا الْبَيَانِ وَالْإِفْهَامِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ إِذَا ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ لَا يَنْقَطِعُ بَعْدَهُ الْقَائِلُ بِهِ.

\* \* \*

## ﴿فَصْلٌ﴾

الدَّلِيلُ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ بِبُيُوتِ الْحُكْمِ.

وَهُوَ إِمَّا: عَقْلِيٌّ، أَوْ نَقْلِيٌّ، أَوْ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا. وَشَرَطُ الْعَقْلِيِّ: الْإِطْرَادُ لَا الْإِنْعِكَاسُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِ: لَا يَجِبَانِ.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا: إِمَّا مُفِيدٌ لِلْقَطْعِ، وَهُوَ: الْبُرْهَانُ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى: بُرْهَانٍ عَقْلِيٍّ، وَ: بُرْهَانٍ دَلَالِيٍّ، أَوْ الظَّنِّ، وَهُوَ: الْأَمَارَةُ، وَتَنْقَسِمُ إِلَى: ظَنِّيَّةٍ، وَ: اِغْتِقَادِيَّةٍ.

وَاللَّفْظِيُّ يُفِيدُ الْيَقِينَ وَفَاقًا لَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُغْتَزَلَةِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْأَبْكَارِ وَالطَّوَالِيعِ: إِذَا تَوَاتَرَ عِنْدَنَا، وَخَالَفَ الْفَلَّاسِفَةُ وَالرَّازِيُّ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى انْتِفَاءِ أَحَدِ الْإِخْتِمَالَاتِ الْعَشْرَةِ، وَهِيَ: عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ، وَ: الْمَجَازِ، وَ: الْإِضْمَارِ، وَ: النَّقْلِ، وَ: التَّخْصِصِ، وَ: التَّقْدِيمِ، وَ: التَّأْخِيرِ، وَ: النَّاسِخِ، وَعَدَمُ الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ، وَنَقْلِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ. وَهُوَ ظَنِّيٌّ، وَالْمُبْنِيُّ عَلَى الظَّنِّ ظَنِّيٌّ.

وَلَنَا: أَنَّ الْإِخْتِمَالَ بِلَا دَلِيلٍ مُطَرَّحٌ، وَإِلَّا فَاتَ الْوُثُوقُ بِأَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ، وَدَخَلَهَا الشَّكُّ وَهِيَ مُحْفُوظَةٌ.

قَالَ الرَّازِيُّ: وَلَا يَجُوزُ التَّرْجِيحُ فِي الْأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ.  
وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: لِلْيَقِينِ مَرَاتِبٌ: عِلْمٌ، وَعَيْنٌ، وَحَقٌّ.  
وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ دَلِيلٍ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَهُمَا كَالشَّاهِدَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ  
أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مِنْهُمَا أَوْ أَكْثَرُ، وَمَا يُوْجَدُ مِنْ كَثْرَةِ الْمُقَدِّمَاتِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْبَعْضِ.  
وَالْمُقَدِّمَتَانِ: إِمَّا عَقْلِيَّتَانِ، أَوْ سَمْعِيَّتَانِ، أَوْ مُرَكَّبَتَانِ مِنْهُمَا. وَأَحَالُ الرَّازِيِّ: الثَّانِي.  
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُمَا شَهَادَةً عَلَى النَّتِيجَةِ بِالْدَّلَالَةِ عَلَيْهَا.  
قَالَ ابْنُ سِينَا: وَحُضُورُهُمَا فِي الذَّهْنِ لَا يَكْفِي لِحُصُولِ النَّتِيجَةِ، بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ  
الْعِلْمِ بِإِنْدِرَاجِ الصَّغَرَى تَحْتَ الْكُبْرَى وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ. وَقَوَاهُ فِي الْمَطَالِعِ،  
وَضَعَفَهُ الرَّازِيُّ.

وَالنَّتِيجَةُ تَتَّبِعُ أَحْسَنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ.  
وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ فَهُوَ: الرُّكْنُ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ فَإِنْ  
كَانَ مُؤَثِّرًا فِي وُجُودِهِ فَهُوَ: الْعِلَّةُ، وَإِلَّا فَ: الشَّرْطُ.  
وَإِذَا اسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَاخِلًا فِي الْآخَرِ، فَإِمَّا أَنْ يُسْتَدَلَّ  
بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ فَهُوَ: الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ الْمُفِيدُ لِلْقَطْعِ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى: اقْتِرَائِيٍّ، وَهُوَ  
الَّذِي لَا تُذَكَّرُ مَعَهُ النَّتِيجَةُ وَلَا نَقِضُهَا.

وَالِإِلَى: اسْتِثْنَائِيٍّ، وَهُوَ مَا يَكُونُ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِضُهَا مَذْكُورًا فِيهِ نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا  
آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وَالتَّقْدِيرُ لِكُنْهُمَا لَمْ يَفْسُدَا، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ. وَهَذَا خَاصٌّ  
بِالشَّرْطِيَّةِ.

وَإِمَّا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ فَهُوَ: الْاسْتِقْرَاءُ، وَالتَّامُّ مِنْهُ مُفِيدٌ لِلْقَطْعِ.  
وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، بَلْ اسْتَدِلَّ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ لِاشْتِرَاكِهَ فِي  
وَصْفٍ فَهُوَ: التَّمَثِيلُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْقِيَاسُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، نَحْوُ: الْحُكْمُ ثَبَتَ فِي تِلْكَ  
الصُّورَةِ لِكَذَا فَيُثَبَّتُ فِي هَذِهِ لِذَلِكَ.

## ﴿فَصْلٌ﴾

الْمُفْضِي إِلَى الْإِسْتِحَالَةِ أَرْبَعَةٌ؛ أَحَدُهَا: الدَّوْرُ، وَهُوَ: تَوَقُّفُ وُجُودِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ. وَطَرِيقُ الْإِنْفِصَالِ عَنْهُ بِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، أَوْ بِكَوْنِهِ مَعِيَّةً. قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَالْمَسَائِلُ الدَّائِرَةُ فِي الْفِقْهِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قَطْعِ الدَّوْرِ، وَفِي قَطْعِهِ ثَلَاثَةُ مَسَائِلَ: مِنْ أَوَّلِهِ، وَمِنْ وَسْطِهِ، وَمِنْ آخِرِهِ.

الثَّانِي: التَّسْلُسُ: وَهُوَ تَوَقُّفُ وُجُودِ الشَّيْءِ عَلَى وُجُودِ أَشْيَاءَ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ.

الثَّالِثُ: الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ قَالَ الْمَرْوَزِيُّ: وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ فِي الْحِسِّيَّاتِ لَا الْعَقْلِيَّاتِ وَالصَّحِيحُ لَا فَرْقَ.

الرَّابِعُ: التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مُرَجَّحٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ.

\* \* \*

## ﴿فَصْلٌ﴾

كُلُّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَسْبَابٍ أَرْبَعَةٍ: السَّادَةُ، وَالصُّورَةُ، وَالْفَاعِلِيَّةُ، وَالْغَائِيَّةُ، كَالسَّرِيرِ مَادَّتُهُ الْحَشَبُ، وَصُورَتُهُ الْإِنْسِطَاحُ، وَفَاعِلُهُ النَّجَّارُ، وَغَايَتُهُ الْاضْطِجَاعُ. وَالْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ عِلَّةُ الثَّلَاثِ فِي الْأَذْهَانِ، وَمَعْلُولُهَا فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: أَوَّلُ الْفِكْرِ آخِرُ الْعَمَلِ.

\* \* \*

## ﴿فَصْلٌ﴾

كُلُّ مَعْلُومٍ لَا بُدَّ بَيْنَهُمَا مِنْ إِحْدَى نَسَبِ أَرْبَعٍ: الْمُسَاوَاةُ، أَوِ الْمُتَبَايَنَةُ، أَوِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمُطْلَقَيْنِ، أَوِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَدَقَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَهُمَا الْمُسَاوِيَانِ، كَالْإِنْسَانِ وَالصَّاحِكِ، وَمِنْهُ الرَّجْمُ وَزِنَا الْمُخَصَّنِ.

وإِلَّا، فَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَهُمَا الْمُتَبَايِنَانِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَمِنْهُ الْإِسْلَامُ وَالْجَزِيَّةُ.

وإِلَّا، فَإِنْ صَدَقَ شَيْءٌ مِنْهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ وَبِالْعَكْسِ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، كَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، وَمِنْهُ الْغُسْلُ وَالْإِنْرَالُ.

وَإِنْ صَدَقَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، كَالْحَيَوَانِ وَالْأَبْيَضِ، وَمِنْهُ حِلُّ النِّكَاحِ مَعَ مَلِكِ الْيَمِينِ.



## ﴿فَصْلٌ﴾

الْمَعْلُومَاتُ كُلُّهَا أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ: تَقْيِضَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، كَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

وَصِدْدَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا، كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ.

وَجِلَافَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ كَالْحَرَكَةِ وَالْبَيَاضِ.

وَمَثَلَانِ: وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا مَعَ تَسَاوِيِ الْحَقِيقَةِ، كَالْبَيَاضِ وَالْبَيَاضِ.

وَالْمُنَافَاةُ بَيْنَ النَّقِصَيْنِ: بِالذَّاتِ. وَهَلْ مُنَافَاةُ الضِّدِّ لِضِدِّهِ لِلذَّاتِ أَوْ لِلصَّارِفِ؟  
قَوْلَانِ، أَشْهُرُهُمَا: الثَّانِي.

وَالْتَقَابُلُ بَيْنَ مَا عَدَا الْمِثْلَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: التَّضَادُّ، وَالتَّقَابُلُ بِالنَّفْيِ وَالِإِثْبَاتِ،  
وَبِالْمَلَكَةِ وَالْعَدَمِ كَالْبَصَرِ وَالْعَمَى، وَبِالتَّضَائِفِ كَالْأَبُوَّةِ وَالْبَنُوَّةِ.



### ﴿فَضْلٌ﴾

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْعِلْمُ لَا يُعَرَّفُ بِالْحَقِيقِيِّ لِعُسْرِهِ، بَلْ بِالْقِسْمَةِ وَالْمِثَالِ.  
وَقَالَ الرَّازِيُّ: هُوَ ضَرُورِيٌّ، فَيُسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ كَاشِفًا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: هُوَ حُكْمُ  
الذَّهْنِ الْجَازِمِ الْمُطَابِقِ لِمَوْجِبٍ.  
وَقِيلَ: بَلْ يُعَرَّفُ كغَيْرِهِ.

وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَيَشْمَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ، وَلَا  
نَظَرَ هُنَا لِلِاشْتِقَاقِ حَتَّى يُلْزَمَ الدَّوْرُ.

وَاضْطَرَبَ كَلَامُ ابْنِ سِينَا فِي كَوْنِهِ عَدَمِيًّا أَوْ وَجُودِيًّا.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: قَدِيمٍ، وَ: حَادِثٍ، وَالحَادِثُ إِلَى: ضَرُورِيٍّ، وَ: نَظَرِيٍّ.

وَالضَّرُورِيُّ: يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ مَقْدُورٍ لِلْعِبَادِ. وَجَوْرُ الْقَاضِي اسْتِنَادَ  
الضَّرُورِيِّ إِلَى مِثْلِهِ، وَمَنْعُهُ الْبَاقُونَ، وَإِلَّا لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا.

وَالنَّظَرِيُّ: مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. وَجَوْرُ الْأُسْتَاذِ وَقُوعُهُ مِنْ غَيْرِ  
نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

وَيَنْقَسِمُ الْحَادِثُ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ إِلَى: تَصَوُّرٍ، وَهُوَ: إِدْرَاكُ الْمَاهِيَةِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ.

وَالِإِلَى: تَصَدِّيقٍ، وَهُوَ: إِدْرَاكُهَا مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالنَّفْيِ وَالِإِثْبَاتِ.

والتَّصْدِيقُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ: نَفْسُ الْحُكْمِ. وَالتَّصَوُّرَاتُ الثَّلَاثَةُ - أَعْنِي: الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، وَ: بِهِ، وَ: النِّسْبَةُ - شُرُوطُهُ. وَقَالَ الرَّازِيُّ: الثَّلَاثَةُ أَجْزَاؤُهُ.

وَفِي الْعُلُومِ مَذَاهِبٌ، ثَالِثُهَا: الْأَصَحُّ أَنَّ بَعْضَهَا ضَرُورِيٌّ وَبَعْضُهَا كَسْبِيٌّ، وَفَصَلَ فِي الْمَطَالِبِ بَيْنَ التَّصَوُّرِيِّ فَجَعَلَهُ ضَرُورِيًّا، وَالتَّصْدِيقِيَّ فَجَوَّزَ الْأَمْرَيْنِ. قَالَ: وَالْبَدِيهِيُّ لَا يَنْقَلِبُ كَسْبِيًّا وَلَا بِالْعَكْسِ.

وَفِي تَفَاوُتِ الْعُلُومِ قَوْلَانِ؛ أَصَحُّهُمَا عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْأَيْتَارِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: الْمَنْعُ، وَإِنَّهَا التَّفَاوُتُ بِحَسَبِ الْمُتَعَلِّقَاتِ. وَالْمَنْقُولُ عَنْ أُثْمَيْنَا: تَفَاوُتُهَا.

وَمَنْعَ الْقَاضِي الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ مِنْ وَجْهِهِ، وَالْجَهْلَ بِهِ مِنْ آخِرِهِ.

وَالْمُؤْصِلُ إِلَى التَّصَوُّرَاتِ يُسَمَّى: قَوْلًا شَارِحًا، نَحْوُ: الْحَدِّ وَالرَّسْمِ وَالْمِثَالِ.

وَالْمُؤْصِلُ إِلَى التَّصْدِيقَاتِ يُسَمَّى: حُجَّةً، كَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِيفَاءِ وَالتَّمثِيلِ. وَقَدْ سَبَقَ فَلْتَتَكَلَّمَ عَلَى الْأَوَّلِ.



### ﴿فَصْلٌ فِي التَّعْرِيفِ﴾

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: حَقِيقِيٌّ، وَرَسْمِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ.

فَالْحَقِيقِيُّ قِسْمَانِ: تَامٌّ، وَنَاقِصٌ. فَالتَّامُّ: ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالْفَضْلِ، كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ.

وَالنَّاقِصُ: ذِكْرُ الْفَضْلِ وَخُذَهُ إِنْ جُوزَ التَّعْرِيفُ بِالْمُفْرَدِ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ، وَلِذَلِكَ عَدُّوا التَّعْرِيفَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُؤَلَّفَةِ.

وَالرَّسْمِيُّ: تَامٌّ. وَهُوَ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالْخَاصَّةِ، كَالْحَيَوَانِ الصَّاحِكِ.

وَنَاقِصٌ: وَهُوَ ذَكَرُ الْخَاصَّةِ وَحَدَّهَا، كَالضَّاحِكِ بِالْقَابِلِيَّةِ لَا بِالْفِعْلِ، كَذَا قَالَهُ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَنْطِقِيِّينَ أَنَّ الرَّسْمَ: هُوَ الْمُفِيدُ لِلتَّمْيِيزِ، فَإِنْ أَفَادَ التَّمْيِيزَ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ فَهُوَ التَّامُّ، أَوْ عَنْ بَعْضِهِ فَهُوَ النَّاقِصُ، فَهُوَ رَسْمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ.

وَالْخَاصَّةُ: مَعْنَى كُلِّ يَلْزَمُ الشَّيْءَ وَلَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَهِيَ خَارِجِيَّةٌ، بِخِلَافِ الْفَضْلِ، وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، أَوْ الْفَرْضِ الْعَقْلِيِّ. وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُونَ لَا زِمًا مُسَاوِيًا لِلْمَحْدُودِ، وَالطَّرْدُ دُونَ الْعَكْسِ كَالْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَاللَّفْظِيُّ: تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ مُرَادِفٍ لَهُ كَالْبَرِّ لِلْقَمَحِ.

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الْمَحْدُودِ وَحَقِيقَتِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي: بَلْ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْحَادِّ الْمُتَنَبِّئِ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَحْدُودِ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يُؤْتَى بِالْجِنْسِ وَالْفَضْلِ وَالْجِنْسِ الْقَرِيبِ كَالْحَيَوَانِ فِي الْإِنْسَانِ، وَ: أَنْ لَا يَجْعَلَ الْمُخْتَصَّ بِنَوْعٍ فَضْلًا كَالْجِسْمِ النَّامِي الضَّاحِكِ فِي حَدِّ الْحَيَوَانِ؛ لِخُرُوجِ الْفَرَسِ، وَ: أَنْ لَا يَعْرِفَهُ بِنَفْسِهِ كَ: الْإِنْسَانُ بَشَرٌ، وَ: أَنْ لَا يَجْعَلَ جُزْءَ الْمَحْدُودِ جِنْسًا لَهُ، كَ: الْعَشْرَةُ خَمْسَةٌ وَخَمْسَةٌ، وَ: أَنْ يَجْتَنِبَ الْأَلْفَاظَ الْغَرِيبَةَ وَالْمُشْتَرَكَةَ وَالْمَجَازِيَّةَ، قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَ: أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِسَائِرِ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ - وَهُوَ مَعْنَى الطَّرْدِ -، مَا نَعَا مِنْ دُخُولِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ فِي الْحَدِّ - وَهُوَ مَعْنَى الْعَكْسِ - . هَكَذَا قَالَ الْقَرَّافِيُّ، وَهُوَ عَكْسُ قَوْلِ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ: الْمُطَرَّدُ: هُوَ الْهَانِعُ، وَالْمُنْعَكِسُ: هُوَ الْجَامِعُ.

وَيَخْتَصُّ الرَّسْمِيُّ بِكَوْنِ الْمُعَرَّفِ بِهِ ظَاهِرًا، فَلَا يَجُوزُ رَسْمُ الشَّيْءِ بِأَخْفَى مِنْهُ، وَلَا بِمَا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهُ عَلَى تَعَقُّلِهِ لِلزُّومِ الدَّوْرِ. قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ: وَيَجُوزُ ذِكْرُ: (أَوْ) فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَضْلَانِ عَلَى الْبَدَلِ، بِخِلَافِ الْخَاصَّتَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ.



وَالْحَدُّ لَا يُكْتَسَبُ بِالْبُرْهَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَعْوَى، وَلَا يُطْلَبُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلَا يُمْنَعُ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، بَلْ إِنْ قُصِدَ إِفْسَادُهُ غُورِضٌ بِحَدِّ آخَرَ، أَوْ نُقْضَ. وَقِيلَ: لَا يُعَارَضُ. وَهُوَ غَيْرُ الْمَحْدُودِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ حَدَانِ ذَاتَانِ. وَأَمَّا فِي الرَّسْمِيِّ وَاللَّفْظِيِّ فَعَبَرُ مُتَمَنِّعٍ.



### ﴿فَضْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ﴾

اللَّفْظُ: إِمَّا غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ الْمُهْمَلُ، وَإِمَّا مُسْتَعْمَلٌ. وَنَقْسِمُ إِلَى: مُفْرَدٍ، وَمُرَكَّبٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدُلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ جُزْؤُهُ كَزَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَلَمًا مُفْرَدًا، وَإِلَّا فَمُرَكَّبٌ تَقْيِيدِيٌّ، نَحْوُ: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، وَهُوَ الْمُفِيدُ فِي اكْتِسَابِ التَّصَوُّرَاتِ، وَهُوَ فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ. وَخَبَرِيٌّ، نَحْوُ: الْحَيَوَانُ نَاطِقٌ. ثُمَّ الْمُفْرَدُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ فَهُوَ: الْحَرْفُ وَالْأَدَاةُ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فَهُوَ: الْأِسْمُ، وَإِلَّا فَهُوَ: الْفِعْلُ، وَلَا يَرِدُ الصَّبُوحُ وَالْعَبُوقُ لِذَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ الْمُطْلَقِ.

وَلَفْظُ الْإِسْمِ حَقِيقَةٌ فِي مَذْلُولِ اللَّفْظِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى، حَجَازٌ فِي التَّسْمِيَةِ، وَهُوَ اللَّفْظُ. وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: حَقِيقَةٌ فِي اللَّفْظِ، حَجَازٌ فِي الْمُسَمَّى، وَمَقْصُودُهُمْ نَفْيُ الْإِسْمِ وَالْوَصْفِ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّهُمَا أَقْوَالُ الْمُسَمَّيْنَ وَالْوَاصِفِينَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ يُونُسُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: الْأِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى فَاشْهَدْ عَلَيْهِ بِالزَّنْدَقَةِ، وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ بَنُ أَيُّوبَ: هُوَ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ اللَّفْظِ وَمَذْلُولِهِ حَقِيقَةً. وَاسْتَحْسَنَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ.

وَنَسَبَتْهُ إِلَى مُسَمَّاهُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: التَّوَاطُّؤُ، وَالتَّبَايُنُ، وَالِاشْتِرَاكُ، وَالتَّرَادُّفُ، وَالتَّشْكِيكُ.

فَالْتَّوَاطُّؤُ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى مُتَّحِدَيْنِ، كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ. وَالتَّبَايُنُ: عَكْسُهُ وَهُوَ الْغَالِبُ.

وَالِاشْتِرَاكُ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُتَّحِدًا وَالْمَعْنَى مُتَّكِئًا، كَالْعَيْنِ. وَالتَّرَادُّفُ: عَكْسُهُ كَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ، وَالْمَطَرِ وَالْغَيْثِ.

وَالْتَّشْكِيكُ: مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّوَاطُّؤِ وَالِاشْتِرَاكِ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ.

وَدَلَالَةُ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى مُسَمَّاهُ إِمَّا بِالمُطَابَقَةِ، وَهِيَ: دَلَالَتُهُ عَلَى كُلِّ مَوْضُوعِهِ، كَدَلَالَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ. أَوْ بِالتَّضَمُّنِ، وَهِيَ: دَلَالَتُهُ عَلَى جُزْءٍ مَوْضُوعِهِ، كَدَلَالَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانِ أَوْ النَّاطِقِ. أَوْ بِالِالْتِزَامِ، وَهِيَ: دَلَالَتُهُ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ مُلَازِمٌ لَهُ، وَهِيَ دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ، كَدَلَالَةُ الْأَسَدِ عَلَى الشُّجَاعِ.

وَالدَّلَالَةُ الْأُولَى: نَفْلِيَّةٌ قَطْعًا، وَفِي الْأُخْرَيْنِ أَقْوَالٌ؛ ثَالِثُهَا: أَنَّ الْإِلْتِزَامَ عَقْلِيَّةٌ، دُونَ التَّضَمُّنِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِلْتِزَامِيَّةِ اللَّزُومُ الْخَارِجِيُّ قَطْعًا؛ لِحُصُولِ الْفَهْمِ دُونَهُ، كَمَا فِي الضَّدِّيْنِ.

وَفِي اللَّزُومِ الذَّهْنِيِّ مَذْهَبَانِ، قَالَ الْمَنْطِقِيُّونَ: يُشْتَرَطُ وُجُودُهُ، أَيْ: مَتَى حَصَلَ مُسَمَّى اللَّفْظِ فِي الذَّهْنِ حَصَلَ ذَلِكَ اللَّزَامُ مِنْهُ؛ إِذْ لَا فَهْمَ دُونَهُ لِحُصُولِهِ بِدُونِ الْقَطْعِ. وَالتَّضَمُّنُ وَالِالْتِزَامُ يَسْتَلْزِمَانِ الْمُطَابَقَةَ، لَا الْمُطَابَقَةَ التَّضَمُّنَ، وَلَا الْإِلْتِزَامَ، خِلَافًا لِلْإِمَامِ.

وَلَا تَخْرُجُ دَلَالَةُ الْعُمُومِ عَلَى أَفْرَادِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا، خِلَافًا لِلشُّهْرُورِيِّ وَالْقَرَائِي.

ثُمَّ الْمُفْرَدُ إِنْ مَنَعَ نَفْسُ مَفْهُومِهِ مِنَ الشَّرِكَةِ فَجُزْئِيٌّ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَإِلَّا فَكُلِّيٌّ  
كَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانَ، وَهُوَ: طَبِيعِيٌّ، وَمَنْطِقِيٌّ، وَعَقْلِيٌّ، وَلَا وُجُودَ لِهَُمَا فِي الْخَارِجِ، وَفِي  
الْأَوَّلِ خِلَافٌ.

وَالْكُلِّيَّةُ: هِيَ الْحُكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ.

وَالْجُزْئِيَّةُ: الْحُكْمُ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ.

وَالْكُلُّ: الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْمُوعِ.

وَالْجُزْءُ: مَا تَرَكَبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

فَصِغَةُ الْعُمُومِ: لِلْكُلِّيَّةِ. وَأَسْمَاءُ الْعَدَدِ: لِلْكُلِّ. وَالنَّكِرَاتُ: لِلْكُلِّيِّ. وَالْأَعْلَامُ:  
لِلْجُزْئِيِّ.

وَفِي الضَّمِيرِ خِلَافٌ، قَالَ الْأَكْثَرُونَ: جُزْئِيٌّ، وَخَالَفَهُمُ الْقَرَائِيُّ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو  
حَيَّانَ: هُوَ كُلِّيٌّ وَضَعًا جُزْئِيٌّ اسْتِعْمَالًا.

وَعَلِمَ الشَّخْصِ: جُزْئِيٌّ مُطْلَقًا.

وَالْكُلِّيُّ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: جِنْسٌ، وَنَوْعٌ، وَفَضْلٌ، وَخَاصَّةٌ، وَعَرَضٌ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ  
كَانَ مَقُولًا عَلَى كَثِيرِينَ مُتَخِلِّفِينَ بِالْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ فَهُوَ: الْجِنْسُ إِنْ كَانَ دَاخِلًا  
فِي الْمَاهِيَةِ كَالْجِسْمِ لِلْحَيَوَانَ.

أَوْ كَانَ مَقُولًا عَلَى كَثِيرِينَ مُتَخِلِّفِينَ بِالْعَدَدِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ فَهُوَ: النَّوعُ الْحَقِيقِيُّ،  
كَالْإِنْسَانِ.

أَوْ مَقُولًا عَلَى مُتَخِلِّفِينَ بِالْعَدَدِ فِي جَوَابِ: أَيُّ نَوْعٍ هُوَ؟ فَهُوَ: الْفَضْلُ إِنْ كَانَ دَاخِلًا  
كَالنَّاطِقِ.

وَالْخَاصَّةُ إِنْ كَانَ خَارِجًا كَالضَّاحِكِ.

أَوْ كَانَ مَقُولًا عَلَى مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ وَلَيْسَ دَاخِلًا فَهَوُ:  
الْعَرَضُ الْعَامُّ. وَقَدْ يَكُونُ لَزِمًا كَالْتَحَرُّكِ وَالتَّنَفُّسِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، أَوْ سَرِيعِ الزَّوَالِ  
كَحُمْرَةِ الْخَجَلِ وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ، أَوْ بَطْنِيَّةِ كَالشَّيْبِ وَالشَّبَابِ.  
وَالْجِنْسُ يَتَرْتَّبُ مُتَصَاعِدًا إِلَى مَا لَا جِنْسَ فَوْقَهُ، وَهُوَ: الْأَعْلَى، كَالْجَوْهَرِ.  
وَمُتَنَازِلًا إِلَى مَا لَا جِنْسَ تَحْتَهُ، وَهُوَ: الْأَسْفَلُ، كَالْحَيَوَانِ. وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ: الْوَسْطُ،  
كَالْجِسْمِ، وَهُوَ نَوْعٌ بِالْأَوَّلِ لِإِنْدِرَاجِهِ تَحْتَ جِنْسٍ، دُونَ الثَّانِي، إِذْ أَحَادُهُ لَيْسَتْ مُتَّفِقَةً  
بِالْحَقِيقَةِ.



### ﴿فَصْلٌ فِي التَّصْدِيقَاتِ﴾

الْقَضِيَّةُ: هِيَ: الْقَوْلُ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: صِدْقٌ أَوْ كَذِبٌ لِذَاتِهِ.  
وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِيهَا إِمَّا جُزْئِيٌّ مُعَيَّنٌ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَهِيَ: الشَّخْصِيَّةُ، أَوْ:  
غَيْرُ جُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ، وَهِيَ: إِمَّا أَنْ تُبَيَّنَ جُزْئِيَّتُهُ بِذِكْرِ السُّورِ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ،  
وَهِيَ: الْمَحْصُورَةُ، أَوْ تُبَيَّنَ كُلِّيَّتُهُ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَهِيَ: الْكُلِّيَّةُ الْمَحْصُورَةُ،  
أَوْ لَا تُبَيَّنَ كُلِّيَّتُهُ وَلَا جُزْئِيَّتُهُ كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، وَهِيَ: الْمُهِمَلَةُ، فَصَارَتِ الْقَضَايَا  
أَرْبَعَةً، وَكُلٌّ مِنْهَا: مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ، صَارَتْ ثَمَانِيَةً.  
وَالْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِاحْتِمَالِهَا الْكُلَّ وَالْبَعْضَ، وَهُوَ الْمُتَمَيَّنُّ فَتَحْمَلُ عَلَيْهِ.  
وَتَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى حَمَلِيَّةٍ، وَشَرْطِيَّةٍ، فَالْحَمَلِيَّةُ: شَخْصِيَّةٌ، وَمَحْصُورَةٌ، وَمُهِمَلَةٌ.  
فَالْحَمَلِيَّةُ ثَمَانِيَةٌ أَقْسَامٍ كَمَا سَبَقَ.  
وَالشَّرْطِيَّةُ - وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا عَلَى التَّعْلِيلِ - قِسْمَانِ: مُتَّصِلَةٌ، وَمُنْفَصِلَةٌ.

فَالْمُتَّصِلَةُ: هِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِلُزُومِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى أَوْ لَا لُزُومَهَا، نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وَهِيَ: قَطْعِيَّةٌ، وَظَنِّيَّةٌ، وَاتِّقَافِيَّةٌ.

وَالْمُنْفَصِلَةُ: هِيَ الَّتِي حُكِمَ لَهَا بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ قَضِيَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ فِي الصَّدَقِ. وَهِيَ: مَانِعَةُ الْجَمْعِ، وَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ، وَمَانِعَتُهُمَا، وَهِيَ: الْحَقِيقِيَّةُ.

فَمَانِعَةُ الْجَمْعِ نَحْوُ: هَذَا الْعَدَدُ إِمَّا مُسَاوٍ لِدَلِّكَ الْعَدَدِ أَوْ أَكْثَرُ، فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا وَيُمْكِنُ الْخُلُوعُ عَنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ أَقَلُّ.

وَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ نَحْوُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْمَاءِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ، فَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا بِأَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَغْرَقَ، وَيَمْتَنِعُ خُلُوعُهُمَا عَنْهُمَا.

وَمَانِعَتُهُمَا نَحْوُ: الْعَدَدُ زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ الزَّوْجِ وَالْفَرْدِ، وَيَمْتَنِعُ خُلُوعُهُمَا الْعَدَدِ عَنْهُمَا.

وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ يُسَمَّى: مَوْضُوعًا، وَالثَّانِي: مَحْمُولًا. وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى: مُقَدِّمًا، وَالثَّانِي: تَالِيًا.

وَالصُّغْرَى: هِيَ الَّتِي فِيهَا: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ. وَالْكُبْرَى: الْمَحْكُومُ بِهِ، فَيَلْتَقِي مَوْضُوعُ الصُّغْرَى وَمَحْمُولُ الْكُبْرَى فَيَنْتَجِ.

وَلَا بُدَّ فِي الْقَضِيَّةِ مِنْ رَابِطَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْمَوْضُوعِ، وَلَيْسَ هُوَ الْفَضْلُ عِنْدَ النَّحْوِيِّ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ.

فَإِذَنْ، مُتَعَلِّقُ الْقَضَايَا أَرْبَعٌ: الْمَوْضُوعُ أَوْ الْمُقَدِّمُ، وَالْمَحْمُولُ أَوْ التَّالِي، وَالرَّابِطَةُ بَيْنَهُمَا، وَالْكَثِيفَةُ الْمَخْصُوصَةُ مِنَ الْوُجُوبِ، أَوْ الْامْتِنَاعِ، أَوْ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ، نَحْوُ: كُلُّ حَيَوَانٍ فَهُوَ حَسَّاسٌ بِالضَّرُورَةِ، وَكُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ بِالضَّرُورَةِ. وَتَخْتَصُّ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ بِالْحَمَلِيَّةِ. وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ تَصَوُّرِهِ بِأَحَدِهَا.

## ﴿فَصْلٌ﴾

مَوَادُّ الْبَرَاهِينِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ صِنْفًا، وَهِيَ: إِمَّا يَقِينَةٌ، وَهِيَ: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَ:  
 الْمُسَاهَدَاتُ، وَ: الْمُتَوَاتِرَاتُ، وَ: الْمُجَرَّبَاتُ، وَ: الْمُقَدَّمَاتُ النَّظَرِيَّةُ الْقِيَاسُ، وَ:  
 الْوَهْمِيَّاتُ.

أَوْ ظَنِّيَّةٌ وَهِيَ: الْمَشْهُورَاتُ، وَ: الْمَقْبُولَاتُ، وَ: الْمُسَلَّمَاتُ، وَ: الْمُشْتَبِهَاتُ،  
 وَ: الْمُخَيَّلَاتُ، وَ: الْمَشْهُورَاتُ فِي الظَّاهِرِ.

\* \* \*

## ﴿فَصْلٌ﴾

الْخَطَأُ فِي الْبُرْهَانِ لِخَطَا مَادِّيهِ وَصُورَتِهِ، فَلَا أَوَّلَ: مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لِالتَّبَاسِ  
 الْكَادِبَةِ بِالصَّادِقَةِ مِنَ الْأَشْتِرَاكِ، نَحْوُ: هَذَا قُرْءٌ وَنَحْوِهِ.  
 أَوْ الْمَعْنَى، كَجَعَلِ الْعَرَضِيَّ كَالدَّائِيَّ، وَالتَّيَجُّعَ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ.  
 وَالثَّانِي: لِمُخْرُوجِهِ عَنِ الْأَشْكَالِ، أَوْ: بِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْإِنْتِاجِ.

\* \* \*

## ﴿فَصْلٌ﴾

وَهَلِ الْمَنْطِقُ عِلْمٌ أَوْ لَا؟ خِلَافُ حَكَاةِ فِي الْمَطَالِبِ وَهُوَ: لَفْظِيٌّ. وَكَانَ الْفَارَابِيُّ  
 يُسَمِّيهِ: رَيْسَ الْعُلُومِ، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ سِينَا وَقَالَ: هُوَ خَادِمُهَا، وَهُوَ: لَفْظِيٌّ أَيْضًا.  
 وَهَلْ يُنْتَعَمُ مِنَ الْأَشْتِغَالِ بِهِ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ: يُحْرَمُ  
 الْأَشْتِغَالُ بِهِ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لَا يُوثَقُ بِعُلُومِهِ.  
وَالْمُخْتَارُ: جَوَازُهُ لِمَنْ وَثِقَ بِصِحَّةِ ذَهْنِهِ وَمَارَسَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.  
وَعَايَتُهُ: عِصْمَةُ الْإِنْسَانِ عَنْ أَنْ يَضِلَّ فِكْرُهُ.  
وَنَسَبَتُهُ إِلَى الْمَعَانِي كِنِسْبَةِ النَّحْوِ إِلَى الْأَلْفَاظِ.  
وَهُوَ آلَةٌ لِيُغَيِّرَ مِنَ الْعُلُومِ وَلَا يَخْتِاجَ إِلَى آلَةٍ أُخْرَى لِنُدْرَةِ الْخَطَأِ فِيهِ.  
وَيُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْأَقْيَسَةِ النَّظَرِيَّةِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ: بُرْهَانِيٌّ، وَإِقْنَاعِيٌّ، وَجَدَلِيٌّ،  
وَسُوفِسْطَائِيٌّ، وَشِعْرِيٌّ.



### ﴿فَصْلٌ﴾

الْمَعْلُومُ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَوْجُودٍ، وَ: مَعْدُومٍ، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ، خِلَافًا  
لِلْقَاضِي وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَأَبِي هَاشِمٍ، حَيْثُ أَثْبَتُوهَا وَسَمَّوْهَا بِالْحَالِ.  
وَالْمَوْجُودُ: إِمَّا وَاجِبٌ لِدَاثِهِ وَهُوَ: مَا يَلْزَمُ الْمُحَالُ مِنْ فَرَضٍ عَدَمِهِ.  
وَالْأَصَحُّ أَنَّ وُجُودَهُ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ، وَزَائِدٌ عَلَيْهَا فِي الْمُمْكِنِ. وَقِيلَ: زَائِدٌ عَلَيْهَا.  
وَقِيلَ: عَيْنُهَا. قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: وَهُوَ مُشَارِكُ لِبَاقِي الْمَوْجُودَاتِ فِي الْإِنِّيَّةِ لَا فِي مَعْنَاهُ.  
وَإِمَّا مُمَكِّنٌ، وَهُوَ قِسْمَانِ: جَوْهَرٌ، وَعَرَضٌ. وَأَثْبَتَ ابْنُ عَقِيلٍ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً.  
فَالْجَوْهَرُ لُغَةٌ: الْأَصْلُ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْمُرَكَّبَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِي؛ لِأَنَّهُ  
لَيْسَ بِأَصْلٍ لِبَعْزِهِ.  
وَاصْطِلَاحًا: مَا قَامَ بِنَفْسِهِ.

وَقَالَ مَشَائِحُنَا: مَا قَبِلَ لَوْنًا وَاحِدًا وَكَوْنًا وَاحِدًا.  
وَالْعَرَضُ: مَا اسْتَحَالَ بِقَاوُؤِهِ. وَاسْمُهُ يُغْنِي عَنْ تَفْسِيرِهِ.

وَأَقْسَامُهُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ تِسْعَةٌ: كَمٌّ، وَكَيْفٌ، وَإِضَافَةٌ، وَأَيْنٌ، وَمَتَى، وَمِلْكٌ،  
وَوَضْعٌ، وَأَنْ يَفْعَلَ، وَأَنْ يَنْفَعَلَ. وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

قَمَرٌ غَزِيرُ الْحُسْنِ أَلْطَفُ مِصْرِهِ  
قَدْ قَامَ يَكْشِفُ غَمَّتِي لَمَّا انْتَنَى  
وَتُسَمَّى مَعَ الْجَوَاهِرِ: الْمَقُولَاتِ الْعَشْرُ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْأَعْرَاضُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا؛ عَشْرَةٌ مِنْهَا تُخْتَصُّ  
بِالْأَحْيَاءِ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالشَّهْوَةُ، وَالنَّفَرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِعْتِقَادُ،  
وَالظَّنُّ، وَالنَّظَرُ، وَالْأَلَمُ.

وَأَحَدُ عَشَرَ تَكُونُ لِلْأَحْيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَهِيَ: الْكَوْنُ - وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْحَرَكَةُ،  
وَالسُّكُونُ، وَالاجْتِنَاعُ، وَالْإِفْتِرَاقُ -، وَالتَّأَلُّفُ، وَالْإِعْتَادُ كَالثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ، وَالْحَرَارَةُ،  
وَالْبُرُودَةُ، وَالْيُسُوسَةُ، وَالرُّطُوبَةُ، وَاللُّوْنُ، وَالصَّوْتُ، وَالرَّائِحَةُ، وَالطَّعْمُ. وَزَادَ بَعْضُهُمْ:  
الْبَقَاءَ، وَالْمَوْتَ.

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا: مُسْتَحِيلَةُ الْبَقَاءِ خِلَافًا لِلرَّازِي، وَ: أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ خِلَافًا  
لِقَوْمٍ، وَ: لَا يَمِثِلُهُ خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ، وَ: أَنَّ الْعَالَمَ تَفْنَى جَوَاهِرُهُ وَأَعْرَاضُهُ خِلَافًا لِلْجَاحِظِ  
وَأَبْنِي الرَّائِنِدِيِّ، - وَفَنَاءُ الْأَعْرَاضِ عِنْدَنَا: بِذَوَاتِهَا لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ:  
بِعَدَمِ مَحَالِّهَا. وَفَنَاءُ الْجَوَاهِرِ: بِإِعْدَامِ مُعْدِمٍ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: بِحُدُوثِ ضِدِّ الْجَوَاهِرِ،  
وَ: عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ، وَ: أَنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنَ  
الْأَعْرَاضِ خِلَافًا لِلنَّظَّامِ.

وَالْمَعْدُومُ: إِمَّا وَاجِبُ الْعَدَمِ وَهُوَ: مَا يَلْزَمُ الْمُحَالُ لِذَاتِهِ مِنْ فَرَضٍ وَجُودِهِ،  
كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ. أَوْ: مُمَكِّنُهُ، وَهُوَ: ضِدُّهُ، كَالْعَالَمِ قَبْلَ حُدُوثِهِ.  
وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ.

وَالْمُمْتَنِعُ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَتَقَافًا. وَكَذَلِكَ الْمُمْكِنُ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ وَبَعْضِ  
الْمُعْتَزِلَةِ. وَهِيَ مِنْ فُرُوعِ الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْوُجُودَ عَيْنُ الْمَاهِيَةِ، أَوْ لَا



## ﴿فَضْلٌ﴾

العَالَمُ: اسْمٌ لِكُلِّ مَا وَجُودُهُ لَيْسَ مِنْ ذَاتِهِ.  
وَيَنْقَسِمُ إِلَى: رُوحَانِيٍّ، وَجِسْمَانِيٍّ. وَالثَّانِي يَنْقَسِمُ إِلَى: بَسِيطٍ: وَهُوَ مَا لَا يَنْقَسِمُ إِلَى  
أَجْزَاءٍ. وَمُرَكَّبٍ: وَهُوَ ضِدُّهُ.  
وَالْبَسِيطُ يَنْقَسِمُ إِلَى: أَثَرِيٍّ: وَهُوَ الْأَفْلَاكُ بِمَا فِيهَا، وَيُسَمَّى: الْعُلُويَّ، وَهِيَ بِأَسْرِهَا  
شَفَافَةٌ، أَيْ: لَا لَوْنَ لَهَا.  
وَالْكَوَاكِبُ مُضِيئَةٌ بِالذَّاتِ إِلَّا الْقَمَرَ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّمْسِ.  
وَعُنْصُرِيٍّ: وَهُوَ: الْعَنَاصِرُ بِمَا فِيهَا، وَتُسَمَّى: الْعَالَمَ السُّفْلِيَّ، وَعَالَمَ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ.  
وَالْعَنَاصِرُ أَرْبَعَةٌ: خَفِيفَانِ: النَّارُ وَالْهَوَاءُ، وَثَقِيلَانِ: الْأَرْضُ وَالْمَاءُ. وَالْأَصَحُّ أَنَّ  
بَعْضَهَا لَيْسَ أَصْلًا لِلْبَاقِي، وَقِيلَ: النَّارُ، وَقِيلَ: الْهَوَاءُ، وَقِيلَ: الْأَرْضُ، وَقِيلَ: الْبُخَارُ.



## ﴿فَضْلٌ﴾

الْجَدَلُ مَطْلُوبٌ شَرْعًا، وَهُوَ: شَرِيعَةٌ وَضِعَتْ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَضَبْطِ الْمَنَاطِ.  
وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى السَّائِلِ الْإِنْتِبَاهُ إِلَى مَذْهَبِ مَا.  
وَقَالَ ابْنُ فُورَكٍ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَامًّا وَالْجَوَابُ خَاصًّا. وَيُسَمَّى:  
الْفَرَضَ. وَالْمُخْتَارَ: جَوَازُهُ كَعَكْسِهِ.  
وَالْمُسَاعِدُ فِي الْفُرُوعِ: السَّمْعِيَّاتُ.  
ثُمَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَيَصِحُّ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، أَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ، فَإِنْ كَانَ مَقُولًا بِهِ  
مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَرِضِ تَمْنُوعًا مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَدِلِّ كَالْمَفْهُومِ يَخْتَجُّ بِهِ الْحَنْفِيُّ عَلَى  
الشَّافِعِيِّ، وَالشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ بِالْمُرْسَلِ - فَهُوَ الْمُتَمَتِّعُ.

وَأَمَّا الْعَكْسُ كَالْمَفْهُومِ يَخْتَجُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْحَنَفِيِّ، فَمَذَاهِبٌ، ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ: إِنْ كَانَ لَا مَأْخَذَ لَهَا سِوَاهُ جَازٍ وَلَا فَعِيرُهُ.

\* \* \*

### ﴿فَصْلٌ﴾

أُمّهَاتُ الْمَطَالِبِ أَرْبَعَةٌ: هَلْ، وَلِمَ، وَمَا، وَأَيُّ.  
فَأَمَّا: «هَلْ» فَيُطْلَبُ بِهَا أَصْلُ الْوُجُودِ أَوْ وَضْفُهُ.  
وَأَمَّا: «مَا» فَيُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ اللَّفْظِ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْحَقِيقَةُ.  
وَأَمَّا: «لِمَ» فَيُطْلَبُ بِهَا أَصْلُ الدَّلِيلِ، وَيَبَيَّنُ دَلَالَتَهُ.  
وَأَمَّا: «أَيُّ» فَيُطْلَبُ بِهَا تَمْيِيزُ تَفْصِيلٍ مَا عَرَفْتَ جُمْلَتَهُ عَنْ غَيْرِهِ.  
وَأَمَّا مَطْلَبُ: كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَتَى وَغَيْرَهَا فَدَاخِلٌ فِي مَطْلَبِ: هَلْ.

\* \* \*

### ﴿فَصْلٌ﴾

السَّبَبُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لِذَاتِهِ.  
وَهُوَ إِمَّا قَوْلِيٌّ يَنْبُتُ حُكْمُهُ مَعَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ اللَّفْظِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحُدَّاقِ مِنْ  
الشَّافِعِيَّةِ، سِوَاءٍ اسْتَقْلَلُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ كَالْإِبْرَاءِ، وَالْعِتْقِ، وَالطَّلَاقِ، وَالرَّجْعَةِ، فَتَقْتَرِنُ  
الْحُرِّيَّةُ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، وَبِالْقَافِ مِنْ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَمْ لَمْ يَسْتَقْلَلْ بِهِ  
كَالْمَعَاوَضَاتِ وَغَيْرِهَا، عَلَى الْأَصَحِّ. وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ثُبُوتَ الْحُكْمِ عَقِبَ  
الْلَفْظِ.

وَأَمَّا فِعْلِيٌّ، فَيَقْتَرِنُ حُكْمُهُ بِهِ، كَقَتْلِ الْكَافِرِ، يَقْتَرِنُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ السَّلْبِ.

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ فِي الْأُمُورِ التَّقْدِيرِيَّةِ كَالَّذِيَّةِ تُورَثُ عَنِ الْقَتِيلِ.  
وَالشَّرْطُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِدَائِهِ.  
وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: عَقْلِيٌّ، كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ، وَ: شَرْعِيٌّ، كَالطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ، وَ:  
لُغَوِيٌّ، كَدُخُولِ الدَّارِ لَوْفُوعِ الطَّلَاقِ، وَ: عَادِيٌّ، كَالْغِذَاءِ لِلْحَيَوَانِ. وَالْأَخِيرَانِ مِنْ قِبَلِ  
الْأَسْبَابِ.

وَالْمَانِعُ: عَكْسُ الشَّرْطِ، وَهُوَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عَدَمُ الْحُكْمِ، كَالْأُبُورَةِ تَمْنَعُ  
الْقِصَاصَ - وَكُلُّهَا مِنْ أَحْكَامِ خِطَابِ الْوَضْعِ - . وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالدَّوَامِ  
كَالْكُفْرِ وَالْحَدَثِ فِي الْعِبَادَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَمْنَعَ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي الدَّوَامِ كَالْإِحْرَامِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ  
النِّكَاحِ لَا دَوَامَهُ، وَكَذَلِكَ أَمْنُ الْعَنْتِ فِي نِكَاحِ الْأُمَةِ، وَإِمَّا عَكْسُهُ فَكَدُخُولِ الْمُسْلِمِ فِي  
مُلْكِ الْكَافِرِ.



### ﴿فَصْلٌ﴾

قَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ: يُعْرِفُ الشَّيْءُ بِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: بِآثَارِهِ كَالِاسْتِدْلَالِ بِالْمَضْنُوعِ عَلَى  
الصَّانِعِ، وَ: بِحَسَبِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ، وَ: بِالشَّاهِدَةِ.  
وَالْبَارِي - شَيْخَانُهُ وَتَعَالَى - يُعْرِفُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ عِنْدَنَا قَطْعًا. وَفِي الثَّانِي  
خِلَافٌ؛ جَوْرُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَمَنْعَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَالْحَكَمَاءُ، قَالُوا: وَمِنْ ثَمَّ عَدَلَ مُوسَى  
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ جَوَابِ سُؤَالِ فِرْعَوْنَ ب: «مَا» عَنِ الْحَقِيقَةِ فَأَجَابَ بِالصِّفَةِ تَنْبِيْهَا  
عَلَى أَنَّ حَقَّ السُّؤَالِ أَنْ يَكُونَ عَنْهَا. وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي. وَقَالَ الْجَنَيْدُ: وَاللَّهِ مَا عَرَفَ اللَّهُ إِلَّا  
اللَّهُ.



## ﴿فَضْلٌ﴾

قَالَتِ الْحُكَمَاءُ: تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ مُنْهَضٌ فِي خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:  
 أَحَدُهَا: التَّقَدُّمُ بِالْعِلِّيَّةِ، كَتَقَدُّمِ حَرَكَةِ الْأَصْبَعِ عَلَى حَرَكَةِ الْخَاتَمِ.  
 الثَّانِي: بِالطَّبْعِ، كَتَقَدُّمِ الْوَاحِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ.  
 الثَّالِثُ: بِالزَّمَانِ، كَتَقَدُّمِ الْأَبِ عَلَى الْابْنِ.  
 الرَّابِعُ: بِالرُّتْبَةِ؛ إِمَّا حِسًّا، كَتَقَدُّمِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ، أَوْ عَقْلًا، كَتَقَدُّمِ الْجِنْسِ عَلَى  
 النُّوعِ.  
 الْخَامِسُ: التَّقَدُّمُ بِالشَّرَفِ، كَتَقَدُّمِ الْعَالِمِ عَلَى الْمُتَعَلَّمِ

\* \* \*

## ﴿فَضْلٌ﴾

أَرْكَانُ الدِّينِ ثَلَاثَةٌ: الْإِيمَانُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْإِحْسَانُ؛ لِحَدِيثِ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
 الْأَوَّلُ: الْإِيمَانُ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ: تَصْدِيقُ الْقَلْبِ. وَالْأَعْمَالُ  
 مُكَمَّلَاتٌ لَهُ، وَصِفِيَّةٌ لَا جُزْئِيَّةٌ. وَالْجُمْهُورُ: عَلَى أَنَّهُ التَّصْدِيقُ مَعَ الْعَمَلِ.  
 وَفِي زِيَادَتِهِ وَتَفْصَانِهِ مَذَاهِبٌ، ثَالِثُهَا: التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ فَيَزِيدُ وَلَا  
 يَنْقُصُ. وَيَبَيِّنُ مَنْ عَدَاهُمْ فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. وَعَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.  
 وَالْخِلَافُ مُلْتَفِتٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هَلْ هُوَ الطَّاعَاتُ فَيَقْبَلُهَا أَوْ التَّصْدِيقُ فَلَا.  
 قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ: وَمِمَّا يُؤَثِّرُ فِي نَقْصِهِ كَثْرَةُ الرَّلَاتِ، فَإِنَّهَا تُكْسِبُ الْقَلْبَ  
 رَيْنًا: ﴿كَأَنَّ بَلْرَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

وَيَصِحُّ عِنْدَنَا: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا عَلَى الشَّكِّ بَلْ بِاعْتِبَارِ الْمَالِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ قَطْعًا، وَلَكِنَّ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْقَوْرِ وَآيَةُ النِّجَاةِ إِيْمَانُ الْمُوَافَاةِ وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ الْاسْتِثْنَاءُ. فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ فُرُوعِ الْمُوَافَاةِ.

وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِسِتَّةِ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَهِيَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ جُمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ:

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ  
بَاقٍ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مَا أَرَادَ جَرَى  
وَنَفَى الْقَاضِي وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْبَقَاءُ، وَقَالَ: بَاقٍ بِنَفْسِهِ، لَا بِبَقَاءِ زَائِدٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَلْزُمُ التَّسْلُسُ.

وَأَمْتَنَعَ أَتَمَّتْنَا مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْغَيْرِ عَلَى الصِّفَاتِ مَعَ بَعْضِهَا بَعْضًا، وَمَعَ الذَّاتِ. وَصِفَاتُ الذَّاتِ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِهَا. وَصِفَاتُ الْفِعْلِ حَادِثَةٌ غَيْرُ قَائِمَةٍ بِهَا، كَالرِّزْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ.

وَقَالَتِ الْحَنْبَلِيَّةُ: الْكُلُّ قَدِيمٌ، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ لَا بِالذَّاتِ، خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ. وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَ: بِجَوَازِ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا. وَالْكَلَامُ قَدِيمٌ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

وَالْقُرْآنُ إِنْ أُريدَ بِهِ: الْمَقْرُوءُ، فَهُوَ النَّفْسِيُّ كَقَوْلِنَا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ قَدِيمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ: الْقِرَاءَةُ، كَقَوْلِنَا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، أَوِ الْمَكْتُوبُ، كَقَوْلِنَا: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ مَسَّهُ، فَالْمُرَادُ الدَّلَالَةُ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ حَادِثًا. وَالْحَشْوِيَّةُ جَعَلُوا الْقِرَاءَةَ الْمَقْرُوءَ.

وَقَدْ فَرَّقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَيْنَهُمَا، فَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَقَدَرِيٌّ. قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ لِأَنَّ الْجَهْمِيَّ قَائِلٌ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْقَدَرِيَّ قَائِلٌ بِخَلْقِ الْعَبْدِ أَفْعَالَهُ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: بَلْ أَشَارَ إِلَى السُّكُوتِ عَنِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: وَالْكَلَامُ الْقَدِيمُ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ بِحَاسَّةِ الْأُذُنِ. وَقَالَ الْقَاضِي: غَيْرُ مَسْمُوعٍ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ اللَّهُ كَلَامَهُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. وَقَالَ ابْنُ فُورَكٍ: الْمَسْمُوعُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ شَيْئَانِ: صَوْتُ الْقَارِئِ، وَكَلَامُ اللَّهِ، وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ أَنَّ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَمِعَ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَالْأُسْتَاذُ: لَا يُسْمَعُ أَصْلًا. وَاخْتَارَهُ الْمَآثِرِيُّ. فَالْمَسْمُوعُ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا هُوَ الْقُرْآنُ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ لَا الْمَقْرُوءَ.

وَالثَّانِي: الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ. وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ نُورٍ. وَالنَّوعُ الْإِنْسَانِيُّ أَفْضَلُ مِنْهُمْ خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ، وَالْقَاضِي، وَالْأُسْتَاذُ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَالْإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَتَوَقَّفَ الْكَلْبُ الْهَرَّاسِيُّ وَغَيْرُهُ. وَالثَّلَاثُ: الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ عَلَى اخْتِلَافِ أَعْدَادِهَا. وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ الْكِتَابَ الْمُتَرَلِّهَ مِائَةً كِتَابٍ وَأَرْبَعَةٌ كُتُبٌ، وَأَنَّ كُتُبَ اللَّهِ تَعَالَى مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ، وَأَنَّ أَفْضَلَهَا الْقُرْآنُ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: يَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْقُرْآنِ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ. وَمَنْعَهُ الْأَشْعَرِيُّ، وَالْقَاضِي، وَأَبُو حَاتِمٍ ابْنُ حِبَّانٍ.

وَهَلْ هُوَ مُعْجَزٌ لِدَاثِهِ أَوْ لِلصَّرْفَةِ؟ قَوْلَانِ؛ ثَانِيهِمَا قَالَ بِهِ الْمُعْتَرِلَةُ.

الرَّابِعُ: الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ. وَفِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانٍ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: مِائَةٌ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا، وَفِي مُسْنَدِ الطَّبَايِسِيِّ وَالْبَزَّازِ: وَخَمْسَةٌ عَشَرَ.

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الرِّسَالََةَ أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: النُّبُوَّةُ أَفْضَلُ. وَفِي تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى بَعْضِ قَوْلَانِ.

وَالْمُخْتَارُ: وَجُوبُ عِصْمَتِهِمْ وَلَوْ مِنْ الصَّغَائِرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَافَقًا لِلْأُسْتَاذِ، وَرَادَّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ النَّسْيَانُ أَيْضًا. وَمَا وَرَدَ مِنَ الْآيَاتِ الْمُوهِمَةِ مُؤَوَّلٌ كَمَا قَالَ الْجُنَيْدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُفْرَيْنِ.

الخَامِسُ: الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ. وَأَوَّلُهُ حِينَ قِيَامِ السَّمَوَاتِ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ فَهُوَ الْبَرْزُخُ.

وَيَحِبُّ الْإِيمَانُ بِ: تَوَلَّى الْمَلَائِكَةِ قَبْضَ الْأَرْوَاحِ، وَ: بِأَنَّ السَّمِيَّةَ تُعَادُ إِلَيْهِ رُوحُهُ وَيُسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ، وَ: أَنَّهُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ أَوْ يُنْعَمُ، - وَهَلْ عُلُوقُ الرُّوحِ بِشَجَرِ الْجَنَّةِ خَاصٌّ بِالشُّهَدَاءِ أَمْ بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَوْلَانِ: الَّذِي تَرْجُوهُ الثَّانِي، وَقَدْ اسْتَظْهَرْتُ عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ -، وَ: أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَ: بِالصَّرَاطِ، وَ: السِّمِزَانِ - وَهُمَا حَقِيقَتَانِ -، وَ: بِأَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، وَ: أَنَّ اللَّهَ يَرَى فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَلِلْأَشْعَرِيِّ قَوْلَانِ.

وَالسَّادِسُ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ. وَالْحَوَادِثُ كُلُّهَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي الْمَعَاصِي.

وَمَنْ أَنْكَرَ الْقَدَرَ فَقَدْ أَنْكَرَ الْقُدْرَةَ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الْقَدَرُ الْقُدْرَةُ. وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ: الْقَدَرِيَّةُ إِذَا سَلِمُوا الْعِلْمَ خُصِمُوا، أَرَادَ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَالِ الْعِبَادِ، وَلَا يَنْكِرُهُ أَحَدٌ.

الثَّانِي: الْإِسْلَامُ، وَهُوَ الْإِنْقِيَادُ وَالتَّسْلِيمُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَأَزْكَاهُ خَمْسَةٌ كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

الثَّلَاثُ: الْإِحْسَانُ. وَقَدْ فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالسَّمَرِاقَةِ وَالْإِخْلَاصِ، فَقَالَ: (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ).

فَالْإِيمَانُ مَبْدَأٌ، وَالْإِسْلَامُ وَسْطٌ، وَالْإِحْسَانُ كِمَالٌ، وَالدِّينُ الْخَالِصُ شَامِلٌ لِلثَّلَاثَةِ.

هَذَا جُمْلَةُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَالْبَاقِي زَائِدٌ مِنْ كُتُبِ الْفَلَاسِفَةِ  
وغيرها، وَكَانَ الْأَئِمَّةُ يَعْيُبُونَ عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ كَثْرَةَ خَوْضِهِمْ فِيهِ لَا سِيَّمَا فِي صِفَاتِ اللَّهِ  
تَعَالَى، إِجْلَالًا لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَكَانَ آخِرَ قَوْلِهِمْ: عَلَيْكُمْ بِدِينِ الْعَجَائِزِ.





## الفهارس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الأستاذ سعيد فودة .....	٥
مقدمة المحقق .....	٩
ترجمة صاحب الماتن .....	١٣
ترجمة الشارح .....	١٧
وصف النسخ الخطية وعمل في الكتاب .....	٢٣
صور المخطوطات .....	٢٦
مقدمة الشارح .....	٣١
الشرح .....	٣٣
فصل في مدارك العلوم .....	٤٠
المدرک الأول: الحس .....	٤١
الحواس الظاهرة .....	٤١
الحواس الباطنة .....	٤٣
تفضيل السمع على البصر .....	٤٤
إنكار الحكماء للحسيات .....	٤٥
المدرک حقيقة .....	٤٦
هل الإدراك بالحواس من قبيل العلوم .....	٤٧
هل يفتقر الإدراك إلى بنية مخصوصة .....	٤٨
المدرک الثاني: الخبر .....	٤٩

٤٩	تعريفه .....
٤٩	صدق الخبر .....
٥٠	مدلول الخبر .....
٥٢	أقسام الخبر .....
٥٢	المتواتر .....
٥٢	شروط المتواتر .....
٥٤	إفادته القطع .....
٥٦	هل العلم الواقع عنه ضروري أم نظري .....
٥٧	المستفيض .....
٦٠	إفادته العلم النظري .....
٦٠	الآحاد .....
٦١	وجوب العمل به، وعدم إفادته للعلم .....
٦٣	المدرک الثالث: النظر .....
٦٣	تعريفه .....
٦٣	إفادته الظن والعلم .....
٦٣	شروطه .....
٦٥	حصول العلم عقبه .....
٦٦	أول واجب .....
٦٧	محل العقل .....
٦٨	تفاوت العقول .....
٦٨	حد العقل .....

٦٨	..... ما لا مدخلية للعقل فيه
٦٩	..... ما يدرك بالعقل أو السمع أو كلاهما
٧٠	..... انحصار اللذات في العلوم والمعارف
٧١	..... فصل في مدارك الحق
٧١	..... مدارك الحق المختلف فيها
٧٢	..... إجماع أهل المدينة
٧٢	..... إجماع المصريين
٧٢	..... إجماع الحرميين
٧٢	..... إجماع الخلفاء الأربعة
٧٣	..... إجماع الشيخين
٧٣	..... إجماع العشرة
٧٣	..... إجماع الأمم السابقة
٧٣	..... قول الصحابي
٧٣	..... الاستصحاب
٧٤	..... الأخذ بأقل ما قيل
٧٥	..... المصالح المرسلة
٧٥	..... سد الذرائع
٧٥	..... الاستحسان والعوائد...
٧٦	..... الاستقراء
٧٧	..... الاستدلال
٧٧	..... العصمة

٧٨	..... البراءة الأصلية
٨٠	..... الاقتران
٨١	..... الاستدلال على انتفاء الشيء بانتفاء دليله
٨١	..... مفهوم اللقب
٨٢	..... حكم العقل
٨٢	..... الهاتف
٨٢	..... الإلهام
٨٣	..... شرع من قبلنا
٨٣	..... أقوى الأدلة
٨٤	..... دلالة الكتاب
٨٤	..... أولاً: الفعل
٨٤	..... ثانياً: القول وهو أربعة أقسام
٨٤	..... النص
٨٤	..... الظاهر
٨٥	..... العموم
٨٥	..... المفهوم
٨٧	..... دلالة السنة
٨٧	..... أولاً: القول
٨٧	..... الخارج على غير سبب
٨٧	..... الخارج على سبب
٨٨	..... ثانياً: الفعل

٨٨	..... ما أتى على غير وجه القرية
٨٨	..... ما أتى على وجه القرية وهو على قسمين
٨٨	..... الأول: ما كان غير مبتدأ وكان امثالاً لأمر أو بياناً لمجمل
٨٨	..... الثاني: ما كان مبتدأ، ولم يكن امثالاً لأمر، ولا بياناً لمجمل
٨٩	..... ثالثاً: الإقرار
٨٩	..... شروط الإقرار
٩٠	..... الإجماع
٩٠	..... تعريفه وحجته
٩١	..... القياس
٩١	..... تعريفه
٩١	..... أركانه
٩١	..... الأصل
٩٢	..... الفرع
٩٢	..... الحكم
٩٢	..... العلة
٩٢	..... المناسبة
٩٣	..... أقسام العلة الشرعية
٩٣	..... المعلول
٩٤	..... أقسام القياس
٩٤	..... الجلي
٩٥	..... غير الجلي وهو على أقسام

٩٥	الأول: قياس كانت العلة فيه مستنبطة من النص.....
٩٥	الثاني: قياس الشبه.....
٩٦	الثالث: قياس الدلالة.....
٩٧	الرابع: قياس العلة.....
٩٧	الخامس: قياس العكس.....
٩٨	فصل في ما لا يقام عليه دليل ولا يطلب.....
٩٨	هل يطالب النافي بالدليل.....
٩٩	الاحتجاج بـ: لا قائل بالفرق.....
١٠٠	فصل في الدليل.....
١٠٠	أقسام الدليل: عقلي ونقلي ومركب منهما.....
١٠٠	شرط الدليل العقلي.....
١٠١	ما أفاد القطع.....
١٠١	ما أفاد الظن.....
١٠٢	إفادة الدليل النقلى لليقين.....
١٠٤	الاحتمالات العشرة.....
١٠٥	لا ترجيح في الأدلة اليقينية.....
١٠٥	مراتب اليقين عند الحنفية.....
١٠٥	علم اليقين.....
١٠٥	عين اليقين.....
١٠٦	حق اليقين.....
١٠٦	ما لا بد منه في الدليل المنطقي.....

١٠٦	أقسام المقدمتين.....
١٠٧	ما يجب في المقدمتين.....
١٠٨	تتبع النتيجة أحسن المقدمتين.....
١٠٩	الركن والعلة والشرط.....
١١٠	القياس المنطقي.....
١١٠	أقسام القياس المنطقي.....
١١٠	الاقتراني.....
١١٠	الاستثنائي.....
١١١	الاستقراء.....
١١١	التمثيل.....
١١٢	فصل في المستحيلات.....
١١٢	الدور.....
١١٢	طريق الانفصال عن الدور.....
١١٣	التسلسل.....
١١٤	الجمع بين النقيضين.....
١١٤	يستحيل الجمع بين النقيضين في الحسيات والعقليات.....
١١٤	الترجيح من غير مرجح.....
١١٥	فصل في العلل الأربع للممكنات.....
١١٥	المادة.....
١١٥	الصورة.....
١١٥	الفاعلية.....

١١٥	..... الغائية
١١٥	..... أمثلة العلل الأربع
١١٦	..... تنبيه
١١٧	..... فصل في النسب بين المعلومات
١١٧	..... المساواة
١١٨	..... المباشنة
١١٨	..... العموم والخصوص المطلقين
١١٨	..... العموم والخصوص من وجه
١١٩	..... فصل في أقسام المعلومات
١١٩	..... النقيضان
١١٩	..... الضدان
١١٩	..... الخلافان
١١٩	..... المثالان
١٢٠	..... هل المنافاة بين النقيضين والضدين بالذات أم بالصارف
١٢٠	..... التقابل
١٢٠	..... فصل في العلم
١٢١	..... قول الإمام الرازي بأن العلم ضروري
١٢٣	..... المختار في تعريف العلم
١٢٣	..... هل العلم وجودي أم عدمي
١٢٣	..... العلم القديم والحادث
١٢٤	..... أقسام العلم الحادث



١٢٤	استناد الضروري لمثله.....
١٢٥	أقسام العلم الحادث باعتبار تعلقه.....
١٢٥	التصديق عند الحكماء والإمام الرازي.....
١٢٥	المذاهب في العلوم من حيث اتصافها بالضرورة والنظر.....
١٢٦	هل البديهي ينقلب كسبياً والعكس.....
١٢٧	تفاوت العلوم.....
١٢٨	الموصل إلى التصورات.....
١٢٩	الموصل إلى التصديقات.....
١٣٠	فصل في التعريف.....
١٣٠	التعريف الحقيقي.....
١٣٠	التعريف الرسمي.....
١٣١	الخاصة.....
١٣١	شرط الخاصة.....
١٣٢	التعريف اللفظي.....
١٣٢	هل حد الشيء راجع لنفس المحدود أم لقول الحاد.....
١٣٣	شرط الحد.....
١٣٥	ما يختص به الرسم.....
١٣٥	جواز ذكر: (أو) في التعريف.....
١٣٦	هل يكتسب الحد بالبرهان، ويطلب عليه دليل، ويمنع.....
١٣٧	الحد غير المحدود.....
١٣٧	لا يجوز أن يكون للشيء حدان ذاتيان.....

١٣٨	..... فصل في مباحث الألفاظ
١٣٨	..... أقسام اللفظ المستعمل
١٣٩	..... الحرف والاسم والفعل
١٣٩	..... الاسم عين المسمى أم غيره والجمع بينهما
١٤١	..... نسبة الألفاظ للمعاني
١٤١	..... التواطؤ
١٤١	..... التباين
١٤٢	..... الاشتراك
١٤٢	..... الترادف
١٤٢	..... التشكيك
١٤٣	..... أنواع الدلالة
١٤٣	..... دلالة المطابقة
١٤٣	..... دلالة التضمن
١٤٣	..... دلالة الالتزام
١٤٣	..... الدلالات النقلية والعقلية
١٤٤	..... شرط اللزوم
١٤٤	..... استلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا العكس خلافا للإمام
١٤٤	..... دلالة العموم على كل أفراد
١٤٥	..... الجزئي والكلي
١٤٦	..... الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي
١٤٦	..... الكلية والجزئية

١٤٦	..... الكل والجزء
١٤٧	..... صيغ العموم للكلية
١٤٧	..... أسماء العدد للكل
١٤٧	..... النكرات للكل
١٤٧	..... الأعلام للجزئي، والخلاف في الضمير
١٤٨	..... الكليات الخمس
١٤٨	..... الجنس
١٤٩	..... النوع
١٤٩	..... الفصل
١٤٩	..... الخاصة
١٤٩	..... العرض العام
١٥٠	..... العرض اللازم والمفارق
١٥٠	..... الجنس الأعلى والأسفل والوسط
١٥١	..... فصل في التصديقات
١٥١	..... تعريف القضية
١٥١	..... القضية الشخصية
١٥١	..... القضية الجزئية والكلية
١٥٢	..... القضية المهمة
١٥٢	..... القضية الطبيعية
١٥٣	..... المهمة في قوة الجزئية
١٥٣	..... انقسام القضية إلى: محلية وشرطية

١٥٣	القضية الشرطية وأقسامها.....
١٥٤	الشرطية المتصلة.....
١٥٤	انقسام الشرطية المتصلة إلى: قطعية وظنية واتفاقية.....
١٥٥	الشرطية المنفصلة.....
١٥٥	انقسام الشرطية المنفصلة إلى مانعة جمع وخلو وهما.....
١٥٦	المحمول والموضوع.....
١٥٦	المقدم والتالي.....
١٥٦	الحد الأصغر والأكبر.....
١٥٧	المقدمة الصغرى والكبرى.....
١٥٧	القرينة أو الضرب.....
١٥٧	الشكل.....
١٥٧	كيفية الإنتاج.....
١٥٧	الرابطه.....
١٥٨	أجزاء القضايا.....
١٥٩	هل تختص الأشكال بالحملية فقط.....
١٦٠	فصل في مواد البراهين.....
١٦٠	اليقينية.....
١٦٢	الظنية.....
١٦٤	فصل في الخطأ في البرهان.....
١٦٤	الخطأ في المادة من جهة اللفظ.....
١٦٤	الخطأ في المادة من جهة المعنى.....

١٦٥	..... الخطأ في الصورة
١٦٦	..... فصل هل المنطق علم
١٦٦	..... حكم الاشتغال به
١٦٨	..... غايته ونسبته
١٦٨	..... الأقيسة النظرية
١٧٠	..... فصل في المعلوم
١٧٠	..... الموجود الواجب
١٧١	..... هل الوجود عين الماهية؟
١٧١	..... الموجود الممكن
١٧١	..... أقسام الممكن
١٧٢	..... المقولات العشر
١٧٢	..... الجوهر
١٧٣	..... العرض
١٧٣	..... أقسام العرض
١٧٣	..... الكم
١٧٤	..... الكيف
١٧٤	..... الإضافة
١٧٤	..... الأين
١٧٤	..... المتى
١٧٥	..... الملك
١٧٥	..... الوضع

١٧٦	..... أن يفعل
١٧٦	..... أن يفعل
١٧٧	..... الأعراض التي تختص بالأحياء
١٧٨	..... الأعراض التي تكون للأحياء وغيرهم
١٨٠	..... أحكام الأعراض
١٨٠	..... لا تبقى زمانين
١٨١	..... لا تقوم بنفسها
١٨١	..... لا تقوم بمثلها
١٨٢	..... فناء العالم
١٨٢	..... كيفية فناء الأعراض والجواهر
١٨٣	..... عدم خلو الجوهر عن الأعراض
١٨٣	..... عدم تركيب الجوهر
١٨٣	..... المعدوم إما واجب العدم أو ممكنه
١٨٤	..... هل المعدوم معلوم أم لا
١٨٤	..... هل الممتنع لذاته والممكن المعدوم يعتبران شيئاً
١٨٥	..... فصل في العالم
١٨٥	..... أقسام العالم
١٨٥	..... العالم الروحاني
١٨٥	..... أقسام العالم الجسماني
١٨٦	..... أقسام العالم الجسماني البسيط
١٨٦	..... العناصر

١٨٧	أصل العناصر.....
١٨٨	فصل في الجدل.....
١٨٨	هل يجوز أن يكون السؤال عاما والجواب خاصا والعكس.....
١٨٩	المساعد في الفروع.....
١٩١	فصل في أمهات المطالب.....
١٩١	مطلب: هل.....
١٩١	مطلب: ما.....
١٩١	مطلب: لم.....
١٩٢	مطلب: أي.....
١٩٢	مطلب: كيف وأين ومتى وغيرها.....
١٩٤	فصل في الأحكام الوضعية.....
١٩٤	السبب.....
١٩٤	السبب القولي.....
١٩٥	السبب الفعلي.....
١٩٥	تقدم الحكم على السبب في الأمور التقديرية.....
١٩٥	الشرط.....
١٩٦	أقسام الشرط.....
١٩٧	المانع.....
١٩٨	فصل ما يعرف به الشيء.....
٢٠٠	فصل في أقسام التقدم.....
٢٠٢	فصل في أركان الدين.....

٢٠٢	.....	الركن الأول: الإيمان
٢٠٢	.....	تعريفه
٢٠٣	.....	زيادة الإيمان ونقصانه
٢٠٥	.....	ما يؤثر في نقص الإيمان
٢٠٥	.....	تعليق الإيمان بالمشيئة
٢٠٦	.....	ما يجب الإيمان به
٢٠٦	.....	الإيمان بالله
٢٠٧	.....	هل الصفات عين الذات أو غيرها
٢٠٧	.....	صفات الذات وصفات الفعل
٢٠٨	.....	كونه تعالى فاعلا بالاختيار
٢٠٨	.....	الكلام ومسألة خلق القرآن
٢١٠	.....	سماع كلام الله
٢١١	.....	الإيمان بالملائكة
٢١٣	.....	الإيمان بالكتب
٢١٣	.....	هل يجوز تفضيل بعض القرآن على بعض
٢١٤	.....	هل القرآن معجز لذاته أو للصرفه
٢١٤	.....	الإيمان بالرسل
٢١٥	.....	التفضيل بين الرسالة النبوة
٢١٦	.....	تفضيل بعض الأنبياء على بعض
٢١٦	.....	وجوب عصمة الأنبياء
٢١٧	.....	الإيمان باليوم الآخر



٢١٩	.....الإيمان بالقدر
٢٢٠	.....الركن الثاني: الإسلام
٢٢٠	.....الركن الثالث: الإحسان
٢٢٣	.....متن لقطة العجلان وبلة الظمآن
٢٥٥	.....الفهارس